

بسم الله الرحمن الرحيم



جامعة آل البيت

كلية إدارة المال والأعمال

قسم المحاسبة

أثر تطبيق مقومات الحوكمة المؤسسية على الإفصاح المحاسبي في
الشركات الصناعية الكويتية

The Impact of Corporate Governance Guidelines on the Accounting Disclosure in the Kuwaiti Industrial Companies

إعداد

مرزوق مطلق راشد الراجحي

إشراف

الدكتور نوفان حامد العليمات

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة

عمادة الدراسات العليا

جامعة آل البيت

٢٠١٤م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قَالَ تَعَالَى:

﴿يُوْتِي الْحِكْمَةَ مَنْ يَشَاءُ وَمَنْ يُؤْتَ الْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْرًا

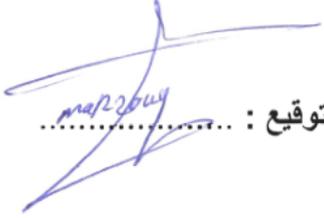
كَثِيرًا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ﴾

[سورة البقرة: الآية 269]

التفويض

أنا مرزوق مطلق راشد الراجحي، أفوض جامعة آل البيت بتزويد نسخ من رسالتي للمكتبات أو المؤسسات أو الهيئات أو الأشخاص عند طلبها.

التاريخ: ٢٠١٤م

التوقيع:


إقرار والتزام بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها

أنا الطالب: مرزوق مطلق راشد الراجحي الرقم الجامعي: 1220504011

التخصص: محاسبة الكلية: إدارة المال والأعمال

أعلن بأنني قد التزمت بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها وقراراتها السارية المفعول المتعلقة بإعداد رسائل الماجستير والدكتوراه عندما قمت شخصياً بإعداد رسالتي بعنوان:
أثر تطبيق مقومات الحاكمية المؤسسية على الإفصاح المحاسبي في الشركات الصناعية الكويتية

وذلك بما ينسجم مع الأمانة العلمية المتعارف عليها في كتابة الرسائل والأطاريح العلمية. كما أنني أعلن بأن رسالتي هذه غير منقولة أو مستلة من رسائل أو أطاريح أو كتب أو أبحاث أو أي منشورات علمية تم نشرها أو تخزينها في أي وسيلة إعلامية، وتأسيساً على ما تقدم فإنني أتحمل المسؤولية بأنواعها كافة فيما لو تبين غير ذلك بما فيه حق مجلس العمداء في جامعة آل البيت بإلغاء قرار منحي الدرجة العلمية التي حصلت عليها وسحب شهادة التخرج مني بعد صدورها دون أن يكون لي أي حق في التظلم أو الاعتراض أو الطعن بأي صورة كانت في القرار الصادر عن مجلس العمداء بهذا الصدد.

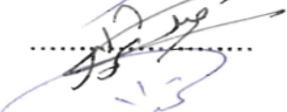
التاريخ ٢٠/٤/٢٠١٤م

توقيع الطالب:

عمادة الدراسات العليا
جامعة آل البيت

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة
(أثر تطبيق مقومات الحاكمية المؤسسية على الإفصاح المحاسبي في الشركات
الصناعية الكويتية)
وأجيزت بتاريخ: ١١ / ١١ / 2014م

التوقيع	أعضاء لجنة المناقشة
	الدكتور نوفان حامد العليمات (رئيساً) المشرف
	الأستاذ الدكتور جمال عادل الشراري (عضواً)
	الدكتور عبد الرحمن خالد الدلابيح (عضواً)
	الأستاذ الدكتور أحمد محمد العمري (ممتحناً خارجياً)

الإهداء

إلى والدي الغالي رحمه الله والذي أفهمني بعفوية صادقة أن العلم هو الحياة،

وأنا أمام عيني شموع الأمل.

أهدي رسالتي هذه رمزاً للمحبة والوفاء واعترافاً مني بفضلته عليّ.

إلى والدتي الحبيبة رحمها الله التي أنارت لي دربي بدعواتها الصالحة

وإليكم يا من تزالون بجانبني ترقبون نجاحي وتقدمي، وتقدمون لي كل الوقت... وكل الحب... وكل

الدعم....

إلى إخواني وأخواتي الأعزاء

لهم جميعاً أهدي عملي المتواضع هذا

مع المحبة والعرفان

مرزوق مطلق راشد الراجحي

الشكر والتقدير

الحمد لله الذي بعث فينا محمداً - صلى الله عليه وسلم- هادياً وبشيراً. الحمد لله على ما أسبغ علينا من نعم ظاهرة وباطنة، فلك الحمد يا ربّ كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك.
أتقدم بجزيل الشكر والعرفان لأستاذي القدير ومشرفي الفاضل الدكتور نوفان حامد العليمات لتفضله بالإشراف على هذه الرسالة، وما بذله معي من جهد وإرشاد، ولما منحني من علمه ووقته طوال إعداد هذه الرسالة وقد كان لتوجيهاته وإشرافه المستمر أكبر الأثر في منحي القدرة لإخراج هذه الرسالة بهذه الصورة حتى بدت كما هي عليه، فله مني كل الشكر والتقدير والاحترام.

كما أتقدم بالشكر والجزيل والعرفان للسادة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة الموقرين لما سيبدونه من مقترحات قيمة تهدف إلى تصويبها والارتقاء بها، ولكل من ساهم في إنجاز هذه الرسالة من خلال توفير المعلومات ذات العلاقة بالموضوع.
كما أشكر جميع العاملين في جامعة آل البيت والذين قدموا لنا خدمات جليلة طيلة فترة الدراسة، وأخص بالذكر جميع أعضاء هيئة التدريس في قسم المحاسبة، والموظفين الإداريين، وكذلك رئيس الجامعة الموقر والذي ما ادخر جهداً في تقديم كل ما نحتاجه طيلة فترة الدراسة.
جزاكم الله جميعاً عني كل خير وسدد على طريق الحق خطاكم

الباحث

فهرس المحتويات

Contents

ي	قائمة الجداول
ك	فهرس الملاحق
ل	الملخص
م	Abstract
١	الفصل الأول الإطار العام للدراسة
٢	١-١ المقدمة:
٣	٢-١ مشكلة الدراسة:
٤	٣-١ أهداف الدراسة:
٤	٤-١ أهمية الدراسة:
٥	٥-١ فرضيات الدراسة:
٦	٦-١ مصطلحات الدراسة:
٦	٧-١ أنموذج الدراسة:
٥٢	الفصل الثالث الطريقة والإجراءات
٥٣	١-٣ منهج الدراسة
٥٣	٢-٣ مجتمع الدراسة والعينة
٥٤	٣-٣ أساليب جمع البيانات:
٥٤	٤-٣ أداة الدراسة:
٥٥	١-٤-٣ صدق الأداة:
٥٥	٢-٤-٣ ثبات أداة الدراسة:
٥٧	٥-٣ الأساليب الإحصائية المستخدمة:
٥٨	الفصل الرابع تحليل البيانات واختبار الفرضيات
٥٩	١-٤ تمهيد:
٥٩	٢-٤ خصائص عينة الدراسة:
٦١	٣-٤ نتائج الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة:
٧١	٤-٤ نتائج اختبار فرضيات الدراسة:
٨٣	الفصل الخامس مناقشة النتائج والتوصيات
٨٤	١-٥ مناقشة النتائج:
٨٧	٢-٥ التوصيات
٨٨	قائمة المراجع

٨٩	أولاً: المراجع العربية:
٩٤	ثانياً: المراجع الأجنبية:
٩٨	قائمة الملاحق

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
١.	عدد الاستبانات الموزعة والمستردة والمستبعدة والخاضعة للتحليل الإحصائي	٥٣
٢.	قيمة معاملات الثبات لمتغيرات الدراسة	٥٥
٣.	الجدول التكراري لأفراد عينة الدراسة حسب العمر	٥٨
٤.	الجدول التكراري لأفراد عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي	٥٩
٥.	الجدول التكراري لأفراد عينة الدراسة حسب الخبرة الوظيفية	٥٩
٦.	الجدول التكراري لأفراد عينة الدراسة حسب التخصص العلمي	٦٠
٧.	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لأسئلة متغير الانضباط	٦١
٨.	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لأسئلة متغير الشفافية	٦٢
٩.	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لأسئلة متغير الاستقلالية	٦٣
١٠.	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لأسئلة متغير المساءلة	٦٤
١١.	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لأسئلة متغير المسؤولية	٦٥
١٢.	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لأسئلة متغير العدالة	٦٦
١٣.	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لأسئلة المتغير التابع: الإفصاح المحاسبي	٦٨
١٤.	نتائج اختبار الانحدار الخطي المتعدد (Multiple Regression) لأثر تطبيق مقومات الحاكمية المؤسسية والإفصاح المحاسبي.	٧٠
١٥.	نتائج تحليل التباين (ANOVA) لأثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي	٧٠
١٦.	نتائج اختبار الانحدار الخطي البسيط (Simple Regression) للفرضية الأولى	٧١
١٧.	نتائج اختبار الانحدار البسيط (Simple Regression) للفرضية الثانية	٧٢
١٨.	نتائج اختبار الانحدار البسيط (Simple Regression) للفرضية الثالثة	٧٣
١٩.	نتائج اختبار الانحدار البسيط (Simple Regression) للفرضية الرابعة	٧٤
٢٠.	نتائج اختبار الانحدار البسيط (Simple Regression) للفرضية الخامسة	٧٥
٢١.	نتائج اختبار الانحدار البسيط (Simple Regression) للفرضية السادسة	٧٦
٢٢.	نتائج تحليل التباين الأحادي لأثر تطبيق مقومات الحاكمية المؤسسية على الإفصاح المحاسبي تعزى للعمر	٧٧
٢٣.	نتائج تحليل التباين الأحادي لأثر تطبيق مقومات الحاكمية المؤسسية على الإفصاح المحاسبي تعزى للمؤهل العلمي	٧٨
٢٤.	نتائج تحليل التباين الأحادي لأثر تطبيق مقومات الحاكمية المؤسسية على الإفصاح المحاسبي تعزى للخبرة الوظيفية	٧٨
٢٥.	نتائج تحليل التباين الأحادي لأثر تطبيق مقومات الحاكمية المؤسسية على الإفصاح المحاسبي تعزى للتخصص العلمي	٧٩

فهرس الملاحق

الصفحة	عنوان الملحق	الرقم
٩٦	الاستبانة بصورتها النهائية	١
١٠١	قائمة باسماء المحكمين	٢

أثر تطبيق مقومات الحاكمية المؤسسية على الإفصاح المحاسبي في الشركات

الصناعية الكويتية

إعداد

مرزوق مطلق راشد الراجحي

إشراف

الدكتور نوفان حامد العليمات

الملخص

هدفت الدراسة إلى بيان أثر تطبيق مقومات الحاكمية المؤسسية على الإفصاح المحاسبي في الشركات الصناعية الكويتية.

تتمثل عينة الدراسة من العاملين بالإدارات المالية (محاسبين، مدققين ماليين، محللين ماليين) ممتثل بـ (٧٩٠)، وتم أخذ (٢٠%) من العدد الكلي تبعاً لـ (Sekaran (٢٠٠٠)، ويتمثل العدد الكلي بـ (١٦٠)، وتم توزيع (١٦٠) استبانة على عينة الدراسة من خلال تناول الموظفين كعينة عشوائية بسيطة، وتم استرداد (١٤٤) استبانة من إجمالي عدد الاستبانات المرسلة، والاستبانات التي خضعت للتحليل وبنسبة (٩٠%) من المجتمع الكلي الذي تم توزيع الاستبانات عليه. وقد توصلت الدراسة للنتائج التالية:

١. توجد علاقة بين أثر تطبيق مقومات الحاكمية المؤسسية والإفصاح المحاسبي في الشركات الصناعية الكويتية

٢. لا توجد علاقة بين أثر تطبيق الانضباط والإفصاح المحاسبي في الشركات الصناعية الكويتية

٣. لا يوجد اختلافات في إجابات عينة الدراسة حول أثر تطبيق مقومات الحاكمية المؤسسية على الإفصاح المحاسبي تعزى للعمر والمؤهل العلمي والخبرة الوظيفية

٤. أن هناك اختلافات في إجابات عينة الدراسة حول أثر تطبيق مقومات الحاكمية المؤسسية على الإفصاح المحاسبي تعزى للتخصص العلمي

وقد أوصت الدراسة بالتأكيد على أهمية تطبيق قواعد الحوكمة وبشكل متناسق مع أحكام القانون والالتزام به، مع ضرورة قيام مجلس إدارة الشركة بتطبيق أعلى معايير الأداء المهنية على جميع نشاطات الشركة، وذلك لكونه يؤثر في الإفصاح المحاسبي.

الكلمات الدالة (المفتاحية): الحاكمية المؤسسية، الإفصاح المحاسبي.

The Impact of Corporate Governance Guidelines on the Accounting Disclosure in the Kuwaiti Industrial Companies

Prepared by

Marzouq Motlaq Rashed Al-Rajhy

Supervisor

Dr. Noafan Hamed Al-alaimat

Abstract

This study aimed to show the effect of Applying the Corporate Governance Guidelines on the Accounting Disclosure in the Kuwaiti Industrial Companies.

The Study Sample Represents the Workers in the Financial Administrations (accountants, Financial Auditors, and Financial Analysis, Represented by (٧٩٠) Individuals. ٢٠٪ from Total Number will be taken According to Sekaran (٢٠٠٠). The Total Number Represents (١٦٠) Individuals. (١٦٠) Questionnaires will be Distributed to the Study Sample through Addressing the Employees as a Simple Random Sample. The Questionnaires were Distributed to all firms, (١٤٤) Questionnaires, the Questionnaires were Subject for the Analysis by (٩٠٪) from the Total Population that the Questionnaires were Distributed to it. The Study Reached the following Results:

- ١- The presence of a relation between the effect of applying the corporate governance guidelines and the accounting disclosure in the Kuwaiti industrial firms.
- ٢- There is no relation between the effect of control application and the accounting disclosure in the Kuwaiti industrial firms.
- ٣- There is no differences in the study sample's answers regarding the effect of applying the corporate governance guidelines on the accounting disclosure attribute to gender, scientific qualification and occupational experience.
- ٤- There are differences in the study sample's answers regarding the effect of applying the corporate governance guidelines on the accounting disclosure attribute to the scientific specialization.

The study recommended the confirmation on the importance of applying the corporate governance rules that correspond with the law principles and committed to them with the necessity the corporate board of administration should apply the highest professional performance standards to all the corporates activities because they affect the accounting disclosure.

Keywords: Corporate Governance, Accounting Disclosure.

الفصل الأول الإطار العام للدراسة

١-١ المقدمة

٢-١ مشكلة الدراسة

٣-١ أهداف الدراسة

٤-١ أهمية الدراسة

٥-١ فرضيات الدراسة

٦-١ مصطلحات الدراسة

٧-١ أنموذج الدراسة

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

١-١ المقدمة:

ظهرت حوكمة الشركات "Corporate Governance" كموضوع مهم المؤسسات والمنظمات الدولية عقب سلسلة الأزمات الاقتصادية والانهيارات المالية المختلفة التي شهدتها شركات عدة في الدول، مثل الأزمات والانهيارات المالية التي حدثت في أسواق دول شرق آسيا عام (١٩٩٧)، وكذلك المشكلات للشركات الكبرى في الولايات المتحدة الأمريكية عام (١٩٩٨).

وتعزى هذه الانهيارات في معظمها لوجود الفساد الإداري والمحاسبي بصفة عامة والفساد المالي بصفة خاصة، ويرجع الفساد المحاسبي في أحد جوانبه المهمة إلى دور مراقبي الحسابات وتأكيدهم على صحة القوائم المالية، وما تتضمنه هذه القوائم من معلومات محاسبية خلافاً للحقيقة، وبسبب افتقار إدارتها إلى الممارسة السليمة في الرقابة والإشراف ونقص الخبرة والمهارة، وسببت هذه الأزمات إلى تكبد الكثير من المساهمين والمؤسسات الاستثمارية الخسائر المالية الجسيمة.

وعليه فإن حاكمية الشركات ظهرت بسبب اهتمام العديد من رجال الفكر والباحثين والمساهمين وغيرهم من أصحاب المصالح، وأخذ المستثمرون والمؤسسات الاستثمارية يبحثون عن الأسواق المالية والشركات التي تطبق مقومات حاكمية الشركات، فأصبحت الأسواق المطبقة لمقومات الحاكمية محط أنظار وجذب للمستثمرين، ذلك أنهم أي المستثمرين والمؤسسات الاستثمارية غير مستعدين لتحمل نتائج سوء الإدارة والفساد المالي مما دفعهم إلى المطالبة بالحاكمية قبل أن يقوموا باتخاذ قرار تمويل ودعم الشركات أو الدخول في الأسواق.

وبسبب الاهتمام المتواصل بمفهوم الحوكمة فقد حرص عدد من المؤسسات الدولية على تناول هذا المفهوم بالتحليل والدراسة، ومن هذه المؤسسات صندوق النقد الدولي (IMF) International Monetary Fund والبنك الدولي، كما أصدرت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية عام (١٩٩٩) مقومات حاكمية الشركات، وهذه المنظمة تهتم بمساعدة كل الدول الأعضاء، وغير الأعضاء بالمنظمة، لتطوير الأطر القانونية والمؤسسية لتطبيق حاكمية الشركات بكل الشركات العامة أو الخاصة، سواء كانت أسهمها متداولة أم غير متداولة في أسواق رأس المال، بتقديمها عدداً من الخطوط الإرشادية لتدعيم إدارة الشركات وكفاءة أسواق المال واستقرار الاقتصاد ككل.

٢-١ مشكلة الدراسة:

تواجه الشركات الصناعية الكويتية ضغوطاً كبيرة من أطراف عديدة، بغرض زيادة مستوى الإفصاح والشفافية وخاصة فيما يتعلق بالإفصاح المحاسبي، لذلك فقد تبنت الهيئات الرقابية المتمثلة بـ (وزارة الصناعة والتجارة، ولجنة سوق الكويت للأوراق المالية، ومراقبي الشركات) بتحديد متطلبات الحد الأدنى للإفصاح المحاسبي التي يجب على الشركات الصناعية الالتزام بها وتوفيرها لأصحاب المصالح، ليتمكنوا من الاستفادة من البيانات المتوفرة لديهم، وكل حسب حاجته، وخصوصاً المساهمين الذين قاموا بدفع أموالهم للاستثمار في هذه الشركات بغية المحافظة عليها وتميئتها والحصول على عوائد مناسبة منها.

إن الاهتمام بعملية الإفصاح المحاسبي يعد أمراً هاماً في الشركات الصناعية، إذ من خلال عملية الإفصاح يتم التعرف على الحقائق المالية التي تعتمد عليها الأطراف ذات العلاقة في الشركة، لذلك لا يمكن ضبطها إلا من خلال تطبيق فاعل لمقومات الحاكمية، وبالتالي فإن عدم تطبيق هذه الشركات لمقومات الحاكمية المؤسسية له تأثيرات غير مرغوبة في العديد من الجوانب التي تتعلق بالإفصاح المحاسبي مما قد يهدد مستقبل تلك الشركات في النمو والاستمرار والبقاء.

وعلى ضوء مشكلة الدراسة؛ يسعى الباحث إلى الإجابة على السؤال الرئيسي التالي:

ما أثر تطبيق مقومات الحاكمية المؤسسية على الإفصاح المحاسبي في الشركات الصناعية الكويتية؟

ويتفرع منه الأسئلة التالية:

ما أثر تطبيق الانضباط على الإفصاح المحاسبي في الشركات الصناعية الكويتية؟

ما أثر تطبيق الشفافية على الإفصاح المحاسبي في الشركات الصناعية الكويتية؟

ما أثر تطبيق الاستقلالية على الإفصاح المحاسبي في الشركات الصناعية الكويتية؟

ما أثر تطبيق المسؤولية على الإفصاح المحاسبي في الشركات الصناعية الكويتية؟

ما أثر تطبيق المساءلة على الإفصاح المحاسبي في الشركات الصناعية الكويتية؟

ما أثر تطبيق العدالة على الإفصاح المحاسبي في الشركات الصناعية الكويتية؟

٣-١ أهداف الدراسة:

يمثل الهدف الرئيس في الدراسة في بيان أثر تطبيق مقومات الحاكمية المؤسسية على الإفصاح المحاسبي في الشركات الصناعية الكويتية. وسيتم تحقيق ذلك من خلال الأهداف الفرعية التالية:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على ما يلي:

١. بيان أثر تطبيق الانضباط على الإفصاح المحاسبي في الشركات الصناعية الكويتية.
٢. بيان أثر تطبيق الشفافية على الإفصاح المحاسبي في الشركات الصناعية الكويتية.
٣. بيان أثر تطبيق الاستقلالية على الإفصاح المحاسبي في الشركات الصناعية الكويتية.
٤. بيان أثر تطبيق المسؤولية على الإفصاح المحاسبي في الشركات الصناعية الكويتية.
٥. بيان أثر تطبيق المساءلة على الإفصاح المحاسبي في الشركات الصناعية الكويتية.
٦. بيان أثر تطبيق العدالة على الإفصاح المحاسبي في الشركات الصناعية الكويتية.
٧. بيان أثر تطبيق المسؤولية الاجتماعية على الإفصاح المحاسبي في الشركات الصناعية الكويتية.

٤-١ أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية الدراسة في أنها تبحث أحد الموضوعات الهامة في الفكر المحاسبي، وتنبع أهمية الدراسة من اختبارها مقومات الحاكمية المؤسسية، وتحقيق الأهداف التي تصبو إليها منظمات الأعمال الكويتية.

حيث تسعى الشركات المساهمة العامة الكويتية إلى تطبيق مقومات الحاكمية المؤسسية، وقد ظهر ذلك من خلال العديد من المؤسسات والشركات ومن ذلك شركة النفط الكويتية (Q8) وغيرها من الشركات الصناعية الأخرى.

وتظهر أهمية الدراسة من كونها قد تكون سبباً للمضي قدماً من باحثين مهتمين بهذا الموضوع، وما سوف ينعكس على المعرفة العلمية المتعلقة بالموضوع في التركيز على نقاط الضعف إن وجدت ومحاولة تعزيزها والتأكيد على نقاط القوة والتأكيد عليها، لذلك تعد هذه الدراسة سبباً لإجراء الكثير من الدراسات على المنظمات الكويتية سواء الخدمية أو الإنتاجية لمعرفة أثر تطبيق مقومات الحاكمية المؤسسية على الإفصاح المحاسبي في الشركات الصناعية الكويتية.

كما من المؤمل أن يستفيد من الدراسة المحاسبون والمدققون الداخليون والخارجيون من خلال التعرف على العلاقة بين أثر تطبيق مقومات الحاكمية المؤسسية والإفصاح المحاسبي.

٥-١ فرضيات الدراسة:

تأتي هذه الدراسة لاختبار الفرضيات التالية:

الفرضية الرئيسية الأولى: "لا يوجد أثر لتطبيق مقومات الحاكمية المؤسسية والإفصاح المحاسبي على الشركات الصناعية الكويتية"

وتندرج تحت هذه الفرضية الفرضيات الفرعية التالية:

الفرضية الفرعية الأولى: "لا يوجد أثر لتطبيق الانضباط والإفصاح المحاسبي على الشركات الصناعية الكويتية".

الفرضية الفرعية الثانية: "لا يوجد أثر لتطبيق الشفافية والإفصاح المحاسبي على الشركات الصناعية الكويتية".

الفرضية الفرعية الثالثة: "لا يوجد أثر لتطبيق الاستقلالية والإفصاح المحاسبي على الشركات الصناعية الكويتية".

الفرضية الفرعية الرابعة: "لا يوجد أثر لتطبيق المسؤولية والإفصاح المحاسبي على الشركات الصناعية الكويتية".

الفرضية الفرعية الخامسة: "لا يوجد أثر لتطبيق المساءلة والإفصاح المحاسبي على الشركات الصناعية الكويتية".

الفرضية الفرعية السادسة: "لا يوجد أثر لتطبيق العدالة والإفصاح المحاسبي على الشركات الصناعية الكويتية".

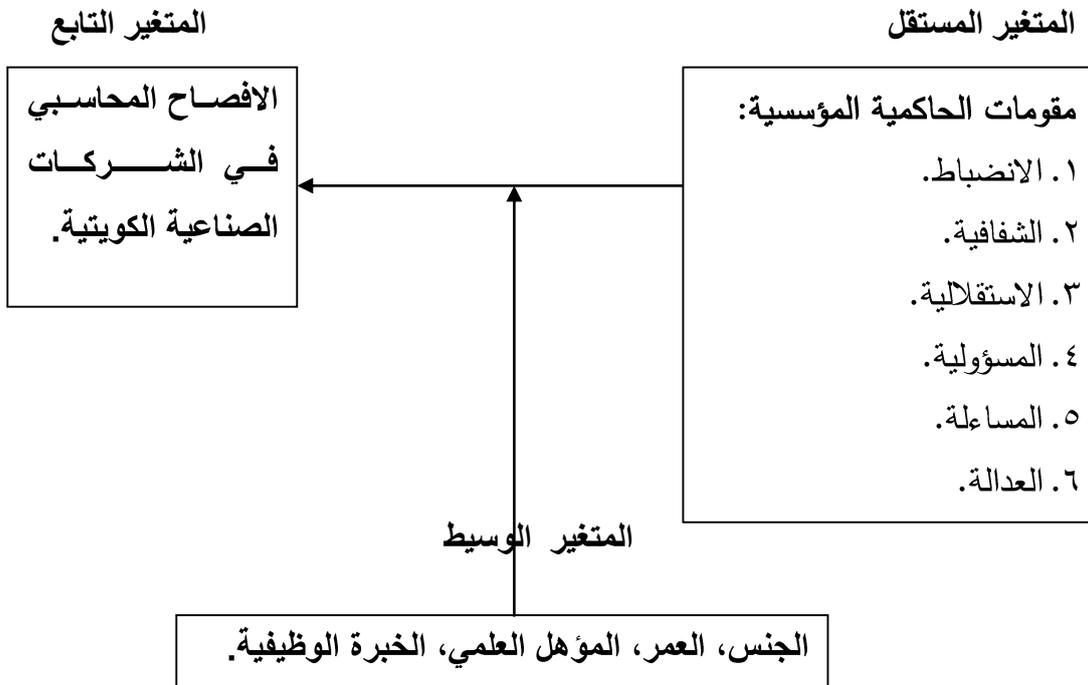
الفرضية الرئيسية الثانية: "هناك اختلافات في إجابات عينة الدراسة حول أثر تطبيق مقومات الحاكمية المؤسسية على الإفصاح المحاسبي تعزى للعوامل الديموغرافية (الجنس، والعمر، والمؤهل العلمي، والخبرة الوظيفية)".

٦-١ مصطلحات الدراسة:

الإفصاح المحاسبي: اتباع سياسة الوضوح الكامل وإظهار جميع الحقائق المالية الهامة التي تعتمد عليها الأطراف ذات العلاقة بالمشروع، ويعد الإفصاح الكافي من أهم المبادئ الرئيسية لإعداد القوائم المالية، بما تحويه عن ملاحظات ومعلومات إضافية مرفقة بها، على كل المعلومات المتاحة المتعلقة بالمشروع لتجنب تضليل الأطراف المهتمة بالمشروع (حماد، ٢٠٠٢).

الحاكمية المؤسسية: هي "نظام للإدارة والرقابة يقوم على وضع هيكل وإطار لتوزيع الواجبات والمسؤوليات بين المشاركين في الشركة، مثل: (مجلس الإدارة، والمديرين، والمساهمين، وغيرهم من ذوي المصالح)، كما وتحدد أيضاً القواعد والإجراءات لاتخاذ القرارات المتعلقة بشؤون المنشأة، وأخيراً تساعد الحاكمية على إعطاء الهيكل الملائم الذي تستطيع من خلاله المنشأة وضع أهدافها، والوسائل اللازمة لتحقيق هذه الأهداف، مع التركيز على موضوع مراقبة الأداء (السمهوري، ٢٠٠٧: ١١).

٧-١ أنموذج الدراسة:



الفصل الثاني

الإطار النظري

والدراسات السابقة

- ١-٢ الحاكمة
- ١-١-٢ تمهيد
- ٢-١-٢ نشأة حاكمة الشركات
- ٣-١-٢ تطور مفاهيم حاكمة الشركات
- ٤-١-٢ متطلبات تحسين كفاءة نظام حاكمة الشركات
- ٥-١-٢ أهداف حاكمة الشركات
- ٦-١-٢ الجهود الدولية في وضع الإطار الفكري لحاكمة الشركات
- ٧-١-٢ مبادئ حاكمة الشركات (OECD)
- ٨-١-٢ مقومات نظام حاكمة الشركات (OECD)
- ٩-١-٢ المظاهر السلبية لغياب حاكمة الشركات
- ٢-٢ الإفصاح المحاسبي
- ١-٢-٢ تمهيد
- ٢-٢-٢ الإفصاح الاختياري والإفصاح الإلزامي
- ٣-٢-٢ المنافع والتكاليف الاقتصادية للإفصاح المحاسبي
- ٤-٢-٢ قياس مستوى الإفصاح
- ٥-٢-٢ الإفصاح المحاسبي وعلاقته بحوكمة الشركات
- ٣-٢ الدراسات السابقة
- ١-٣-٢ الدراسات العربية
- ٢-٣-٢ الدراسات الأجنبية

الفصل الثاني

تضمن هذا الفصل مراجعة للأدب النظري والدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة، وقد تم تقسيم هذا الفصل إلى جزأين: الأول تضمن عرضاً للأدب النظري المتعلق بالحاكمية والإفصاح المحاسبي، أما الجزء الثاني فقد تم تخصيصه لعرض الدراسات العربية والأجنبية السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة وذلك على النحو الآتي:

١-٢ الحاكمية

١-١-٢ تمهيد:

يشهد العالم في العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين تطورات هائلة في جميع الميادين الاقتصادية والثقافية والحضارية فضلاً عن التطورات الإدارية، نتيجة لتطور الفكر الإداري، ووصولاً إلى التكنولوجيا الإدارية الحديثة. ونظراً لأن الشركات لا تعيش بمعزل عن هذه التطورات، بل تتأثر بها تأثيراً مباشراً كونها شهدت تحولات كثيرة بوصفها عملية تستهدف التعاون والتنسيق بين الجهود البشرية، كان لا بد من أن تكون الإدارة معدة ومؤهلة ومدربة لأداء هذا الدور بفاعلية، وأن تكون على وعي بالأمور والجوانب الإدارية (العمرى، ٢٠٠٨).

ظهر مفهوم الحاكمية (Governance) كأحد المصطلحات الحديثة نسبياً مع أن جذوره تعود إلى العام ١٩٣٢ وقد ازداد الاهتمام بهذا المصطلح ولاسيما بعد ازدياد حالات الفشل والتعثر لدى العديد من المنظمات، إذ تهدف الحاكمية إلى زيادة اتخاذ القرار وتحسين أداء المؤسسات على اختلاف أنواعها (أبو دياب، ٢٠٠٧).

ويعد مصطلح حاكمية الشركات Corporate Governance من المصطلحات التي أخذت في الانتشار على الساحة الدولية مؤخراً، وهو المصطلح الذي اتفق على ترجمته إلى: "أسلوب ممارسة سلطات الإدارة الرشيدة" أو حوكمة الشركات. وتطرق العديد من الاقتصاديين والمحليين والخبراء إلى أهمية ومدى تأثير مفهوم حوكمة الشركات في العديد من النواحي الاقتصادية والقانونية والاجتماعية الهادفة إلى صالح الأفراد والمؤسسات والمجتمعات ككل، خاصة في أعقاب الانهيارات الاقتصادية والأزمات المالية التي شهدتها عدد من دول شرق آسيا وأمريكا اللاتينية وروسيا خلال عقد التسعينيات من القرن العشرين، بالإضافة إلى الانهيارات المالية للعديد من الشركات الأمريكية الكبرى خلال الأعوام الأولى من القرن الحادي والعشرين مثل شركة إنرون للطاقة (Enron) (درويش، ٢٠٠٣: ٤٢٩).

٢-١-٢ نشأة حاكمية الشركات:

نشأت حاكمية الشركات زمن الثورة الصناعية، التي تسببت في توسع الشركات، مما أدى إلى انفصال الملكية عن الإدارة، والذي يعرف بمفهوم الوكالة، الأمر الذي أدى إلى وجود تضارب مصالح بين الإدارة والمساهمين. ولكن الحاكمية لم تكن ظاهرة بشكل كبير كظهورها الآن بعد انهيارات عدة لشركات عملاقة ذات طابع دولي، وخصوصاً ما نواجهه اليوم من الكساد العالمي عقب الأزمة المالية العالمية في أمريكا وأوروبا وعدد من دول الخليج العربي (العمرى، ٢٠٠٨).

وتعرضت العديد من الشركات العالمية -خاصة الشركات الأمريكية- لفضائح مالية، وذلك نتيجة للعديد من التحريات المتعاقبة فقد تمكنت الهيئات التشريعية والقانونية من تحديد بعض من أسباب فشل الرقابة المالية في العديد من الشركات الأمريكية، وتحديد الإسهامات غير المشروعة، وتقديم الرشاوى لبعض المسؤولين، وقد أدى ذلك إلى ظهور قانون مكافحة ممارسات الفساد عام (١٩٧٧) في أمريكا، والذي تضمن قواعد محددة لصياغة ومراجعة نظم الرقابة الداخلية في الشركات (الجعيدي، ٢٠٠٧).

وقد تبع ذلك ظهور اقتراحات لجنة بورصة الأوراق المالية في أمريكا لتنظيم الإفصاح عن أنواع الرقابة المالية الداخلية. وفي عام (١٩٨٥)، وبعد حدوث العديد من الانهيارات العالمية في مجال الادخار والقروض، تأسست لجنة تريديوي وتمثل دورها الأساسي في تحديد الأسباب الرئيسية لسوء تمثيل الوقائع في التقارير المالية، وتقديم التوصيات حول تقليل حدوثها، وتضمن تقريرها الصادر في عام (١٩٨٧) ضرورة وجود بيئة رقابية سليمة، ولجان مستقلة للتدقيق، ومراجعة داخلية أكثر موضوعية، بشكل يدعو لضرورة الإفصاح عن مدى فعالية الرقابة الداخلية (حبوش، ٢٠٠٧).

وقد اتفقت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) مع البنك الدولي على زيادة التعاون والحوار في مجال حاكمية الشركات منذ عام (١٩٩٩)، وذلك للاستجابة للحاجة المتزايدة للدول التي ترغب في تقوية حاكمية الشركات فيها، حيث يوجد إجماع دولي على أن حاكمية الشركات السليمة تعتبر قاعدة أساسية لتطوير الاقتصاد السوقي في الأجل الطويل.

كما شهد العالم في العام (٢٠٠٢) فضائح انهيار العديد من المنظمات من بينها جلوبال (Global) وكروسنج (Crossing)، بفعل العديد من الأسباب أهمها: العبث (Abuses) والغش والأخطاء المحاسبية، والمعلومات الداخلية الخفية، والتضليل (Deceptions)، وتدني الأخلاقيات المهنية في العاملين في إدارات المنظمات، ومكاتب التدقيق العالمية، أرثر أندرسون وبراييس ووتر

هاوس، ونتيجة لذلك فقد المجتمع الثقة في الأنظمة الإدارية والرقابية والمحاسبية، مما أثر على قرارات الاستثمار في بورصة الأوراق المالية الأمريكية والبورصات العالمية الأخرى (جمعة، ٢٠٠٤).

وقد ازدادت في السنوات الأخيرة عدد القضايا القانونية المقامة على شركات تدقيق عالمية كبيرة، نتيجة تورطها في قضايا مهنية بعيدة عن السلوك المهني، الذي يجب أن يتلزم به المدققون والمهنيون. فمثلاً بالنسبة لشركة آرثر أندرسون فقد غرمت في عام (١٩٩٩) مبلغ (٩٠) مليون دولار لإدانتها في قضية خسارة شركة (Colonial Reality) والبالغة (٣٠٠) مليون دولار، وقد أفلست هذه الشركة في عام (١٩٩٠) (حسانين، ٢٠٠٩).

وفي عام (٢٠٠١) أدانت هيئة الأوراق المالية الأمريكية نفس الشركة لارتكابها أخطاء مهنية جسيمة، وإصدار تقارير تدقيق مضللة، وغرمت شركة أندرسون مبلغ (٧) مليون دولار كعقوبة مدنية. ناهيك عن فضيحة شركة أنرون (Enron) وشركة (Worldcom) وشركة (Xerox)، الأمر الذي أدى إلى انخفاض مستوى السلوك المهني الأخلاقي لمدققي الحسابات، وانعدام ثقة مستخدمي البيانات المالية بالقوائم المالية المنشورة، وأمانة واستقامة مدققي الحسابات، وازدياد فجوة التوقعات بين مستخدمي هذه القوائم ومدققي الحسابات، وترتب على هذه الانهيارات عدم اقتناع مستخدمي القوائم المالية بالدور الذي يقوم به مدقق الحسابات، الأمر الذي يتطلب ضرورة قيام المدققين بإثبات استقلالهم، وحيادهم التام، وتمسكهم بأخلاقيات وسلوك المهنة (دهمش وأبو زر، ٢٠٠٣).

ونتيجة لهذه الانهيارات في الشركة الأمريكية العملاقة وغيرها من الشركات العالمية، فقد أصبح هناك شك وعدم اقتناع من قبل مستخدمي القوائم المالية بالدور الذي تقوم به الإدارة ومدقق الحسابات، الأمر الذي يتطلب معالجة هذا الوضع وضرورة قيام المدققين بتطبيق روح القوانين، إلا أنه قد يلزم الكثير من الوقت لإعادة الثقة بكثير من الأمور، وأنه من الصعب وضع قوانين تسيطر على موضوع الشفافية والنزاهة، لذلك هناك ضرورة قصوى للالتزام بتطبيق المبادئ والسلوك الأخلاقي المهني عوضاً عن الالتزام بالقوانين فقط. وقد اعترفت شركة (Worldcom) بأنها نتيجة للنظام المحاسبي المضلل، وعدم إفصاحها عن بعض الأمور (الحמיד، ٢٠٠٦)، فقد قامت بالمبالغة بأرباحها المعلنة بشكل جوهري، وبمقدار تسعة بلايين دولار أمريكي. إن الممارسات المحاسبية المضللة لهذه الشركة قد تم تصميمها من أجل تعظيم الربح بشكل مضلل ليتوافق مع متطلبات البورصة، وذلك من أجل دعم أسعار أسهمها في السوق.

وأصدر المجلس الأوروبي في شهر أيار عام (٢٠٠٢) توصيات مفادها أنه توجد توصيات تجاوزت وجوب عدم قيام المدقق القانوني بعملية التدقيق إذا كان هناك أية علاقات مالية، أو تجارية، أو توظيف أو أية علاقات أخرى والتي يمكن أن يستنتج الطرف الثالث العقلاني بأن مثل هذه العلاقة يمكن أن تؤثر على استقلالية المدقق، بالإضافة إلى توصيات مفصلة مثل متطلب أو شرط أن تكون أتعاب التدقيق كافية لتغطية العمل الضروري للتدقيق، ومنع المضاربة بشدة في الأتعاب المتدنية للتدقيق ومع ذلك لم تمنع تلك التوصيات المدققين من قبول العمل الاستشاري (جمعة، ٢٠٠٤).

بعد انهيار شركة أنرون أعلنت باتريشيا هيوت (Patricia Hewitt) وزيرة الدولة في المملكة المتحدة في بداية عام (٢٠٠٢)، تكوين مجموعة التنسيق المشترك حول مواضيع التدقيق والمحاسبة، مع ضمان أن فعالية نظم الإبلاغ المالي، وتشريعات التدقيق في المملكة المتحدة قد تم مراعاتها بعناية (دهمش وابوزر، ٢٠٠٣: ١١-١٢)، وتشمل المواضيع التي طرحت للمناقشة، ما يلي:

١. ملائمة معايير السلوك المهني الموجودة لهيئات وجمعيات التدقيق المهنية من أجل ضمان استقلالية المدققين، وعلى وجه الخصوص إذا كانوا يقدمون حماية كافية، حيث يقدم المدققون خدمات أخرى غير التدقيق لعملائهم.

٢. المتطلبات الممكنة للتعاقد الإجباري للمدققين أو إعادة طرح عطاء لتدقيق الشركة.

٣. الحاجة إلى إفصاح أكثر تفصيلاً في حسابات الشركة بالنسبة لرسوم الأتعاب المدفوعة للمدققين مقابل خدمة التدقيق والخدمات الأخرى غير التدقيقية.

وقد دفعت تلك الفصائح المالية الصحافة والكونجرس والقضاء والمجتمع المالي الأمريكي إلى البحث عن الدور الحيوي لمجالس الإدارات، ولجان التدقيق، والإدارة العليا، والمدققين الداخليين والخارجيين في عمليات حاكمية الشركات، حيث أن كل هذه الأطراف تشارك في حاكمية الشركات الجيدة بمسؤوليات هامة؛ من خلال توفير تأكيد بشأن كفاءة العمليات والالتزام بالقوانين والأنظمة، والثقة في التقارير المالية، وتحسين الأداء المالي للمنظمة، والمحافظة على مستوى مقبول للمخاطر إذا نفذوا واجباتهم بموضوعية ونزاهة (درويش، ٢٠٠٧).

وتأسيساً على ما تقدم كانت الدعوة العالمية لتطبيق مبادئ حاكمية الشركات في المنظمات سواء الهادفة أو غير الهادفة للربح؛ حفاظاً على استمراريتها، وتشجيع الاستثمار، وتحسين الدور الذي يضطلع به كل من مجلس الإدارة، والإدارة العليا، واللجان المختلفة، والمدققين الداخليين

والخارجيين، وزيادة الاستقلال لكل طرف من هذه الأطراف؛ لتحقيق الرقابة الذاتية وحاكمية الشركات (جمعة، ٢٠٠٤).

وعليه فقد اهتمت مجالس معايير المحاسبة والتدقيق الدولية التابعة للاتحاد الدولي للمحاسبين (International Federation of Accounts) (IFAC) بضرورة إبراز فكرة حاكمية الشركات وعلاقتها باستمرارية المنظمات. وللتأكيد على ذلك أشارت الفقرة (٢٣) من معيار المحاسبة الدولي رقم (١) الصادر عن مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) الموسوم "عرض البيانات المالية" إلى الآتي (٩٨: ٢٠٠٣، IASB): "عند إعداد البيانات المالية يجب على الإدارة إجراء تقييم لقدرة المنظمة على الاستمرارية"، كما أشارت الفقرة (١٧) من معيار التدقيق الدولي رقم (٥٧٠) الصادر عن مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي (IAASB) (Auditing and Assurance Standards Board) الموسوم: "استمرارية المنظمة" بالآتي: (IAASB, ٢٠٠٣, Para. ١٧) "على المدقق تقييم تقديرات الإدارة لقدرة المنظمة على الاستمرارية".

كما اصدر مجلس معايير التدقيق والضمان الدولي معيار التدقيق الدولي رقم (٢٦٠) الموسوم: "الاتصالات المتعلقة لموضوعات التدقيق مع الأشخاص المكلفين بالحاكمية"، ومن أهم هذه الموضوعات، الآتي: (IAASB, ٢٠٠٣, Para. ١١):

- التغييرات في السياسات المحاسبية.
- الدعاوى القضائية.
- الحالات التي تثير شكاً هاماً حول قدرة المنظمة على الاستمرارية.
- حالات الضعف المادية في الرقابة الداخلية.

ومنذ عام (١٩٨٠) وحتى الآن شهدت مبادئ وتطبيقات حاكمية الشركات تغييرات كثيرة، فقد أصبحت مجالس الإدارات أكثر استقلالاً، والمستثمر المؤسسي أكثر نشاطاً، كما بدأ الاهتمام يتزايد نتيجة الفشل الإداري الخطير (Massive Management Failure)، وفقدان ثقة المستثمرين في نظام حاكمية الشركات (Corporate Governance System)، وقد امتد ذلك على كليات إدارة الأعمال التي انتقدت بشدة هذه الانهيارات وتساءلت عن نوع المعايير المحاسبية المطبقة والأخلاق السائدة في منظمات الأعمال، ولذا اهتمت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) (Organization for Economic Co-operation and Development) بموضوع حاكمية الشركات، فأصدرت في عام (١٩٩٩) مبادئ حاكمية الشركات (OECD, ١٩٩٩)، ومن أهم ما تضمنته هذه المبادئ حقوق المساهمين وكيفية إنصافهم، ودور أصحاب المصالح في الحاكمية، ومسؤوليات مجلس الإدارة، والإفصاح والشفافية.

كما أصدرت المجموعة التوجيهية لحاكمية الشركات (Steering Group on Corporate Governance) التابعة لـ(OECD) عامي (٢٠٠٠-٢٠٠١) تقريرين بشأن حاكمية الشركات في الدول الأعضاء حول التطورات الحالية والاتجاهات (OECD, ٢٠٠١; OECD, ٢٠٠٠). ولعل أهم ما أكد عليه التقرير الأول تشكيل لجان التدقيق، وتحول بعض الدول الأوروبية وأمريكا اللاتينية وآسيا إلى الالتزام بمعايير المحاسبة الدولية أو المبادئ المحاسبية المتعارف عليها في أمريكا. بينما أشار التقرير الثاني الصادر في شهر (٤/٢٠٠١) إلى أن دول الاتحاد الأوروبي ستطبق معايير المحاسبة الدولية في نهاية عام (٢٠٠٥) مع استمرارية التنسيق لتطبيق معايير الإفصاح والإبلاغ المالي، كما أن هيئة الأوراق المالية الأمريكية (SEC) أصدرت قواعد جديدة لتقوية استقلال لجان التدقيق، مع ملاحظة أن التقريرين لم يثيرا إلى التزام أي دولة عربية بمبادئ حاكمية الشركات (أبو العطا، ٢٠٠٣).

كما أصدرت اللجنة الحكومية لحاكمية الشركات في اليابان تقريراً بشأن مبادئ حاكمية الشركات في شهر (١٠/١٩٩٧) التي تم تعديلها في شهر (١٠/٢٠٠١) لتصبح (١٤) مبدأ، ولعل أهم ما تضمنته هذه المبادئ ما يتعلق بالمساءلة المحاسبية، والإفصاح، والمدققين، ولجنة التدقيق (Corporate Governance Forum of Japan, ١٩٩٧ & ٢٠٠١).

كما أصدر مكتب مراقب المؤسسات المالية في كندا (OSFI) (Office of the Superintendent of Financial Institutions, ٢٠٠٣: ١٠) في شهر (١/٢٠٠٣) دليل حاكمية الشركات ومن أهم ما تضمنه الدليل القسم رقم (٥) المتعلق بالرقابة الداخلية. ومن الجدير بالذكر أيضاً، أن مبادئ حاكمية الشركات تركز بشكل عام على المنظمات التي تتداول أسهمها في البورصة، حيث لا يوجد نموذج واحد للحاكمية المؤسسية الجيدة، نظراً لاختلاف القوانين بين الدول، وما يعكس عدم وجود اتجاه واحد عالمياً للمواضيع الهيكلية (الخطيب، ٢٠٠٩) كما يختلف تكوين مجلس الإدارة وممارسته من بلد إلى آخر. وأحد المبادئ المشتركة هو أن يكون للمنظمة هيكل حاكمية يتيح للمجلس ممارسة الحكم الموضوعي على شؤون المنظمة، بما في ذلك التقارير المالية بشكل مستقل وخاصة تلك المتعلقة بالإدارة.

٢-١-٣ تطور مفاهيم حاكمية الشركات:

تشير الدراسات إلى عدم اتفاق بين الباحثين والممارسين حول تعريف محدد أو ترجمة لمصطلح (Corporate Governance)، حيث يرى البعض تسميتها حوكمة الشركات، ويرى البعض الآخر تسميتها الإدارة الرشيدة، أو الإدارة الحكيمة، ويرى آخرون تسميتها الإجراءات الحاكمة. وفيما يلي أهم المفاهيم المرادفة لحاكمية الشركات كما وردت ببعض الدراسات:

١. أنها مرادف لمفهوم "الإجراءات الحاكمة" بالشركات لضمان تحقيق التوازن في حقوق المصالح المتعارضة (المطيري، ٢٠٠٣).

٢. أنها بديل لمفهوم "التحكم في المنشأة" لأغراض إحكام الرقابة على مديري منظمات الأعمال من قبل مقدمي الأموال لضمان عدم قيام إدارة هذه المنظمات باستغلال أموالهم ذاتياً أو باستثمارها في مشروعات غير رشيدة اقتصادياً.

٣. أنها تقابل مفهوم "ممارسة الإدارة للسلطة الجيدة" ومحاولة تضيقها لصالح الأطراف الأخرى من أجل تخفيض المخاطر، وتحسين الأداء، وتنشيط أسواق المال، ودعم القدرة التنافسية للشركة، وتحقيق الشفافية، والقابلية للمحاسبة الاجتماعية (مركز المشروعات الدولية الخاصة، ٢٠٠٢).

٤. أنها تستخدم كبديل لمفهوم "التحكم المؤسسي" لأغراض معالجة مشكلة الوكالة، وحماية حقوق حائزي الأسهم، وحماية حقوق أصحاب الشأن، والتأكيد على ضرورة تفعيل المعايير المحاسبية، ومعايير المراجعة الدولية على المستوى الدولي، فضلاً عن تحقيق التنمية الاقتصادية والرفاهية الاجتماعية من منظور اقتصاد المعرفة (مطر، ٢٠٠٣).

٥. وقد تعامل باحثون آخرون بمفهوم "حوكمة الشركات" نظراً لشيوع استخدامها في الترجمة المقبولة في جمهورية مصر العربية، إضافة إلى مفهوم "حوكمة الشركات" كما ذكرت إحدى الدراسات (معر، ٢٠٠٣) تناغمه مع لفظي العولمة (Globalization) والخصخصة (Privatization) والذين قد تعرضا للجدل في بداية ظهورهما.

ويتم التعامل بمفهوم "حاكمية الشركات" وذلك نظراً لأن الحاكمية (Governance) مأخوذة من كلمة (Governor) الحاكم، وليس كلمة تحكم (Control) على سبيل المثال (أبو زر، ٢٠٠٦: ٢٣). وعلاوة على ذلك فقد قرر مجمع اللغة العربية الأردني اعتماد مصطلح حاكمية الشركات على أنها المقابل الأنسب لمصطلح (Corporate Governance) بقراره رقم (٢٠٠٤/٦) بتاريخ (١٩/٥/١٤٢٥ هـ)، الموافق (٨/٦/٢٠٠٤ م).

وعلى الرغم من اتساع دائرة الجدل حالياً بين الباحثين حول أنسب ترجمة للمصطلح إلا أن هناك اتفاقاً فيما بينهم حول نشأته والغرض منه، حيث ظهر مفهوم حاكمية الشركات بشكل واسع بعد سلسلة الأحداث والأزمات والفضائح والانهيابات المذهلة لبعض الشركات دولية النشاط، والتي وقعت خلال العقد الأخيرين، مثل: فضيحة بنك التجارة الدولي، وكارثة بنوك الادخار، والإقراض في الولايات المتحدة، وأزمة بعض الشركات الأمريكية، أمثال: إنرون، وورلدكوم وغيرهم (مركز المشروعات الدولية الخاصة، ٢٠٠٣).

وقد استوجبت هذه الأحداث المذهلة ضرورة تحديد وتحليل أسبابها كمدخل لمنع تكرار حدوثها مستقبلاً، وقد أرجع البعض مثل مركز المشروعات الدولية الخاصة (٢٠٠٣) أهم أسباب هذه الأحداث إلى عدم كفاءة الإدارة في اقتناء واستخدام الموارد المتاحة، بينما عزاها البعض الآخر (AICPA, ٢٠٠٢) إلى افتقار التقارير والقوائم المالية إلى الشفافية والإفصاح المحاسبي الكافي والعدل؛ بفعل فشل النظم الرقابية الخاصة بالشركات، فضلاً عن وجود فجوة كبيرة بين مرتبات ومكافآت المديرين وبين أداء الشركات التي يديرونها.

وكنتيجة لما عكسته هذه الأسباب من فقدان مساهمو هذه الشركات معظم استثماراتهم، وخسارة آلاف العاملين وظائفهم بها، وما رافق ذلك من هبوط حاد في أسعار أسهم تلك الشركات بالبورصة، فقد طالبت المنظمات الدولية بضرورة إعادة النظر في الطريقة التي تحكم بها الشركات ضماناً للحفاظ على استمرارها من ناحية، والحفاظ على اقتصاديات الدول التي تعمل بها من ناحية أخرى (Abbot & Parker, ٢٠٠٠)، فضلاً عن ضرورة إعادة النظر في دور الهيئات والمؤسسات المنوط بها رقابة أعمال تلك الشركات بطريقة محكمة، والتي من أهمها: هيئات أسواق المال، وبورصات الأوراق المالية بالدول المختلفة.

ففي ظل نظام الملكية الخاصة يتمتع المساهمون بحق توجيه نشاط الشركة المساهمة والتحكم فيه بما يخدم مصالحهم، وهذا يمثل أساس مبدأ حاكمية الشركات. والواقع أن موضوع مراقبة وتوجيه نشاط الشركات يعتبر من القضايا القديمة التي اهتم بها المختصون في شؤون إدارة الشركات وتقييم أدائها. ولقد زاد الاهتمام بهذا الموضوع مع تنامي ظاهرة الفصل بين الإدارة والملكية في الشركات المساهمة الحديثة، خاصة في الدول المتقدمة مع تزايد تعيين متخصصين من غير المساهمين لإدارة هذه الشركات؛ الأمر الذي خلق احتمال تضارب المصالح بين الإدارة والمساهمين، هذا بالإضافة إلى الأزمات التي واجهتها كبريات الشركات المساهمة في بعض الدول المتقدمة كالولايات المتحدة الأمريكية واليابان، الأمر الذي ترتب عليه اهتزاز ثقة المستثمرين بهذه

الشركات، وهو أمر له انعكاسات خطيرة على مجريات النشاط الاقتصادي، دعا إلى موضوع حاكمية الشركات كوسيلة لإعادة الثقة بهذه الشركات من خلال زيادة المراقبة والتوجيه لنشاطها. وهناك خلاف لا يزال قائماً حول من تمثل إدارة الشركة المساهمة؟ وما مدى نجاحها في تمثيلهم؟ وما هي الضوابط اللازمة لتحقيق التمثيل المناسب الذي يخدم مصالح هذه الأطراف؟ فهناك فريقان، يرى الأول، أن الإدارة يجب أن تمثل وتخدم مصالح المساهمين، وهذا يمثل المنظور الأنجلو أمريكي، في حين يرى الفريق الآخر، أنها يجب أن تمثل وتخدم مصالح الأطراف المختلفة ذات العلاقة بنشاط الشركة كالعاملين، والزبائن، والموردين، والممولين، والإدارة، بالإضافة إلى المساهمين، وهذا يمثل المنظور الألماني-الياباني. ولكل منظور منهما مبرراته وإجراءاته (مطر، ٢٠٠٣).

وعليه فإن حاكمية الشركات، تعني: نظاماً للتوجيه والحكم والرقابة على نشاط الشركات، مبنياً على تنظيم عملية اتخاذ القرار في هذه الشركات، وتوزيع الصلاحيات والمسؤوليات فيما بين الأطراف الرئيسية في الشركة، وذلك لخدمة مصالح المساهمين بشكل هاص، وأصحاب المصالح بشكل عام، ويمثل هذا التوجه نقلة كبيرة تعطي للجهة التشريعية حقاً أكبر في التدخل في شؤون الشركات المساهمة. فالقوانين السائدة لا تتدخل بصورة تفصيلية في أمور الشركة، بل تعطي إطاراً عاماً، وتترك التفصيل في توجيه عمل الشركات المساهمة كوسيلة لحماية المساهمين وأصحاب المصالح من غير المساهمين (فخرا، ٢٠٠٣).

إن حاكمية الشركات كمفهوم هام في تطوير وتحسين العلاقة فيما بين المنشأة والعديد من المهتمين بأمورها، كالمستثمرين، والموردين، والموظفين، والمدققين، وأسواق المال، وغيرهم؛ وذلك بسبب أهميتها الواضحة للوضع الاقتصادي للشركات المساهمة العامة والمجتمع بشكل عام (الحيزان، ٢٠٠٥).

إن أفضل طريقة لتعريف مفهوم حاكمية الشركات برأي الباحث، هي أن نتعرض إلى عدد من التعاريف لهذا المفهوم، والتي تناولها العديد من الكتاب والجهات ذات الشأن بهذا الموضوع، ومن هذه التعاريف ما يأتي:

١. أن الحاكمية: "علاقة بين عدد من الأطراف والمشاركين التي تؤدي إلى تحديد توجيه وأداء المنظمة". وقد تم تحديد أهم الأطراف والمشاركين (حملة الأسهم، والإدارة، ومجلس الإدارة) (Monks & Minow, ٢٠٠١).

٢. عرف معهد المدققين الداخليين (IIA, ٢٠٠٢) حاكمية الشركات بأنها: "عمليات تتم من خلال إجراءات تستخدم بواسطة ممثلي أصحاب المصالح، لتوفير إشراف على المخاطر وإدارتها

بواسطة الإدارة، ومراقبة مخاطر المنظمة، والتأكيد على كفاية الضوابط الرقابية لتجنب هذه المخاطر، مما يؤدي إلى المساهمة المباشرة في إنجاز أهداف وحفظ قيم المنظمة، مع الأخذ بعين الاعتبار أن أداء أنشطة حاكمية الشركات تكون مسؤولية أصحاب المصالح في المنظمة؛ لتحقيق فعالية الوكالة Stewardship".

٣. يرى رئيس البنك الدولي السابق (Wolfensohn) أن فكرة حاكمية الشركات تدور حول العدالة، والشفافية، ومحاسبة المسؤولية (٢: ٢٠٠٢، Mathiesen).

٤. كما عرفت "حاكمية الشركات بأنها حقل من حقول الاقتصاد، والتي تبحث بكيفية ضمان أو تحفيز الإدارة الكفوءة في الشركات المساهمة باستخدام ميكانيكية الحوافز، مثل العقود والتشريعات، وتصاميم الهياكل التنظيمية. وغالباً ما يكون ذلك محصوراً في السؤال حول تحسين الأداء المالي فعلى سبيل المثال، ما مدى قدرة وتأثير ملاك الشركة المساهمة العامة في ضمان وتحفيز مديري الشركة على القيم بنأدية وتحقيق أفضل عائد على استثماراتهم (Mathiesen, ٢٠٠٢).

٥. أوردت لجنة (Cadbury) في تقريرها الصادر في عام (١٩٩٢) التعريف التالي للحاكمية الشاملة بكونها: "تمثل نظاماً كلياً للرقابة على الجوانب المالية وغير المالية وبواسطة هذا النظام توجه وتراقب المنظمة بأكملها (الغالبية والعامري، ٢٠٠٥: ٤٥٠).

٦. وقدمت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) تعريفاً متطوراً لحاكمية الشركات أشارت فيه إلى أنها: "نظام يتم بواسطته توجيه ورقابة منظمات الأعمال. حيث أن حاكمية الشركات تحدد هيكل توزيع الواجبات والمسؤوليات بين المشاركين المختلفين في الشركة المساهمة، مثل مجلس الإدارة، والمديرين، وغيرهم من ذوي المصالح، وتضع القواعد والأحكام لاتخاذ القرارات لشؤون الشركة المساهمة، وبهذا الإجراء، فإن حاكمية الشركات تعطي الهيكل الملائم الذي تستطيع من خلاله الشركة وضع أهدافها، والوسائل اللازمة لتحقيق هذه الأهداف، والعمل على مراقبة الأداء" (OECD, ١٩٩٩).

٧. كما عرفها كل من (عبد الوهاب وشحاته، ٢٠٠٧: ١٧) بأنه "أسلوب ممارسة سلطات الإدارة الرشيدة" كما عرف بأنه: "النظام الذي يتم من خلاله إدارة المنظمات والتحكم في أعمالها" (Alamgir, ٢٠٠٧: ٧)، وتعرف بأنها: "مجموعة من العلاقات فيما بين الدائمين على إدارة المنظمة ومجلس الإدارة وحملة الأسهم وغيرهم من المساهمين" (Freeland, ٢٠٠٧: ٨).

٢-١-٤ متطلبات تحسين كفاءة نظام حاكمية الشركات:

إن كفاءة نظام حاكمية الشركات تتطلب:

- أ- فهم واضح لوظائف مجلس إدارة الشركة والإدارة التنفيذية وفهم لعلاقتها مع الفئات الأخرى من مساهمين وموظفين وحكومة ضمن تركيب نظام حاكمية الشركات.
- ب- وضع وإتباع خطة تساعد في اتخاذ القرارات، حيث يجب وضع خطة تتفق مع أهداف المجموعات المختلفة في جميع المستويات الإدارية، وأن تتضمن تلك الخطة التوجهات الإستراتيجية للشركة بوضوح بحيث تبين طبيعة عمل الشركة والفئات التي تخدمها الشركة ونوعية الخدمات التي تقدمها. ومهما كان حجم الشركة فإن خطة العمل الجيدة تعكس أهداف الشركة وتحدد الأولويات الإستراتيجية، كما أن الخطة الجيدة تعتبر تلك الخارطة التي تساعد لجنة الحاكمية على تحديد كيفية توزيع الموارد في الشركة (الخصيري، ٢٠٠٥).
- ج- اختيار مجموعة ممثلة من أعضاء مجلس إدارة الشركة (لجنة حاكمية الشركات) بحيث تقوم هذه المجموعة بتحديد الفئات المخدومة داخلياً وخارجياً وتحديد أهداف هذه الفئات ودمجها مع أهداف الشركة، إلا أن اختيار هؤلاء الأعضاء يختلف حسب حجم الشركة والمهام التي تقوم بها بحيث تصبح العملية أكثر صعوبة كلما كانت الشركة أكبر أو متعددة الفروع ومتنوعة المهام (دوادي، ٢٠٠٨).
- د- تعريف وثيقة حاكمية الشركات، والتي تعمل على تحديد المهام والعمليات والمسؤوليات المناطة بكل عضو في الشركة مع بيان الأسس التي تم اعتمادها لاختيار هؤلاء الأعضاء، كما تقوم وثيقة التحكم ببيان المشاريع ذات الأولوية الواجب تنفيذها مع بيان كيفية توزيع الموارد، وما هي الموارد الممكنة إضافتها لهذه المشاريع، كذلك تتضمن وثيقة التحكم تقديم التوصيات المتعلقة بالسياسات والمعايير التي تعمل على تطوير الجهود لتحسين النوعية (خليل، ٢٠٠٧).

٢-١-٥ أهداف حاكمية الشركات:

- تساعد الحاكمية الجيدة للشركات في دعم الأداء، وزيادة القدرات التنافسية، وجذب الاستثمارات للشركات، وتحسين الاقتصاد بشكل عام، من خلال الوسائل التالية (Moureen, ٢٠٠٤):
١. تدعيم عنصر الشفافية في كافة معاملات وعمليات الشركات، وإجراءات المحاسبة، والتدقيق المالي على النحو الذي يمكن من ضبط عناصر الفساد في أي مرحلة.

٢. تحسين وتطوير إدارة الشركة، ومساعدة المديرين ومجلس الإدارة على بناء إستراتيجية سليمة، وضمان اتخاذ قرارات الدمج أو السيطرة بناءً على أسس سليمة، بما يؤدي إلى رفع كفاءة الأداء.
٣. تجنب حدوث أزمات مصرفية نظراً لتأثيرها على الاقتصاد المحلي.
٤. تقوية ثقة الجمهور في نجاح عملية الخصخصة، مع ضمان تحقيق الدولة أفضل عائد على استثماراتها، مما يتيح المزيد من فرص العمل، وزيادة التنمية الاقتصادية.
٥. ضمان التعامل بطريقة عادلة بالنسبة للمساهمين، والعاملين، والدائنين، والأطراف الأخرى ذوي المصالح خاصة في حالة تعرض الشركات للإفلاس.

٢-١-٦ الجهود الدولية في وضع الإطار الفكري لحاكمية الشركات:

يعتبر تحسين حاكمية الشركات حجر أساس (Cornerstone) لعمليات الاقتصاد الحرج والمسؤوليات الاجتماعية والأخلاقية بالنسبة للعالم المالي والسياسي. وقد تنافست معظم دول الشرق والغرب في إتباع الأسلوب الإجرائي الحاكم للنواحي المالية والإدارية في الشركات، وعملت على تطبيقه في كثير من منشآتها ومؤسساتها الاستثمارية. وتختلف الدول في تبنيها وإعدادها لحاكمية الشركات باختلاف أنظمتها القانونية ومناخها الاقتصادي (Monks & Minow, ٢٠٠١: ٢٥٩).

وتعد الولايات المتحدة الأمريكية من أوائل دول العالم في مجال إنشاء البيئة السوقية التنافسية للشركات، وبما يحقق أفضل الممارسات الإدارية والمالية للشركات، وتعزيز مبدأ الشفافية والإفصاح اللازمين لضمان حماية حقوق المساهمين. وفي المملكة المتحدة صدر تقرير (Cadbury Report) تحت عنوان: "الجوانب المالية لحاكمية الشركات" بعد إخفاق مجموعة من الشركات العامة، وانخفاض الثقة في إعداد التقارير المالية التي هزت أسواق لندن المالية، وشمل التقرير على قواعد تتضمن أفضل الممارسات المالية والإدارية بالشركات، وأجبرت الشركات البريطانية المسجلة بسوق الأوراق المالية بلندن على التطبيق والمتابعة للتوصيات التي أوردها التقرير (السعدني، ٢٠٠٧).

ومن الأهداف الأساسية للتقرير تعزيز الموضوعية والاستقلالية لدى أعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين وتفعيل أدائها، وضمان الشفافية والإفصاح في الوقت الملائم. وأوصى التقرير بأهمية تعيين لجان مجالس الإدارة كلجنة التدقيق، ولجنة الترشيح، ولجنة الحوافز والمكافآت، وأن تقتصر عضوية اللجان ولجنة التدقيق خاصة على أعضاء مستقلين من خارج الشركة، وعلاوة على ذلك أوصى التقرير بزيادة مشاركة المساهمين في ممارسة مسؤولياتهم،

واكتساب حقوقهم، مع زيادة الحاجة إلى الشفافية والإفصاح المحاسبي. كما أصدر مجلس معايير التدقيق البريطاني إرشادات للمدققين لبيان كيفية إعداد تقاريرهم للتأكد من تطبيق إجراءات حاكمية الشركات. وفي أعقاب الأزمة الآسيوية لعام (١٩٩٨) جاءت المبادرات من البنك الدولي، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وبنك التنمية الآسيوي لتأكيد أهمية تطبيق مفهوم حاكمية الشركات عن طريق البدء في عقد حلقات النقاش والمؤتمرات الدولية، والتي لم تقتصر فقط على مشاركة الدول الآسيوية، بل جاءت مشاركات الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا للإشراف على وضع إجراءات حاكمية الشركات الآسيوية. (درويش، ٢٠٠٣: ٤٢٨)

٢-١-٧ مبادئ حاكمية الشركات (OECD):

- تنقسم مبادئ حاكمية الشركات حسب (OECD) إلى قسمين، حيث تغطي المبادئ المعروضة في الجزء الأول منها المجالات التالية (الخطيب، ٢٠٠٩):
١. ضمان الأسس من أجل إطار حاكمية فاعل (Ensuring the Basis for an Effective Governance Framework).
 ٢. حقوق المساهمين والوظائف الرئيسي لحقوق الملكية (The Rights of Shareholders and Key Ownership Functions).
 ٣. المعاملة العادلة للمساهمين (The Equitable Treatment of Shareholders).
 ٤. دور أصحاب المصالح (The Role of Stakeholders in Corporate Governance).
 ٥. الإفصاح والشفافية (Disclosure and Transparency).
 ٦. مسؤوليات مجلس الإدارة (The Responsibilities of the Board).

أما الجزء الثاني من مبادئ حاكمية الشركات حسب (OECD) فقد أُلحِقَ بها ملاحق تحتوي على تعليقات حول المبادئ؛ والتي يقصد منها مساعدة القراء لتفهم عقلانية هذه المبادئ.

٢-١-٨ مقومات نظام حاكمية الشركات (OECD):

تم وضع مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية حول الحاكمية المؤسسية، استجابة لدعوة من اجتماع مجلس (OECD) في ٢٧-٢٨ أبريل عام ١٩٩٨ لتطوير مجموعة من الإرشادات ومعايير الحاكمية المؤسسية، وذلك بالاقتران مع الحكومات الوطنية والمنظمات العالمية ذات العلاقة والقطاع الخاص، ومنذ الموافقة على المبادئ في عام ١٩٩٩ أصبحت هذه المبادئ تشكل أساساً لمبادرات الحاكمية المؤسسية في كل من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وغيرها من الدول على حد سواء.

وقد تمت الموافقة عليها من جانب منتدى الاستقرار المالي كواحد من المعايير الإثني عشر للمنظمة المالية السليمة، كما أنها تشكل الأساس لعنصر الحاكمية المؤسسية في تقارير البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

وقد وافق اجتماع مجلس التعاون الاقتصادي والتنمية على المستوى الوزاري في عام ٢٠٠٢ على القيام بمسح للتطورات في بلدان OECD وتقييم مبادئ الحاكمية المؤسسية على ضوء التطورات التي حصلت عليها وقد عهد بهذه المهمة للمجموعة القيادية للحاكمية المؤسسية بمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، التي تضم ممثلين من دول المنظمة، والبنك الدولي، وبنك التسويات، وصندوق النقد الدولي كمراقبين.

وقد قامت اللجنة القيادية بمشاورات شاملة، كما قامت بمساعدة الأعضاء بعملية مسح في دول المنظمة، وقد ضمت المشاورات خبراء من عدد من الدول التي شاركت في اللقاءات الإقليمية للحاكمية المؤسسية التي تنظمها منظمة التعاون الاقتصادي، بدعم من المنتدى العالمي للحاكمية المؤسسية. وكانت النتيجة النظر في مبادئ الحاكمية المؤسسية لعام ١٩٩٩ لكي تأخذ بعين الاعتبار الاهتمامات والتطورات الجديدة. وقد بنيت المبادئ المعدلة في الوثيقة على نطاق واسع من الخبرة ليست فقط من بلدان OECD، ولكن أيضاً من خبرة بلدان غير مشمولة في بلدان OECD، وهدفت لمساعدة كل من الدول الأعضاء وغير الأعضاء بالمنظمة لتطوير الأطر القانونية والمؤسسية لتطبيق الحاكمية المؤسسية بكل من الشركات العامة أو الخاصة، سواء المتداولة أو غير المتداولة بأسواق المال. (سليمان، ٢٠٠٦).

وسوف نتناول في هذا الجزء عرض المبادئ التي أصدرتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية باعتبارها المرجع الأساسي للعديد من الممارسات المتعلقة بالحاكمية المؤسسية والذي تم إصداره في عام ٢٠٠٤.

وتنقسم الوثيقة الخاصة بمبادئ الحاكمية المؤسسية حسب (OECD) إلى قسمين حيث يغطي الجزء الأول منها مبادئ الحاكمية المؤسسية، أما الجزء الثاني من الوثيقة فيضم تعليقات على المبادئ، ويقصد بها مساعدة القارئ لفهم مبرراتها، وتضم هذه الشروح أوصافاً للاتجاهات السائدة، وتقدم طرقاً بديلة وأمثلة قد تكون مفيدة في جعل المبادئ قابلة للتطبيق عملياً. توجد مقومات عدة لحاكمية الشركات تتمثل في:

- الانضباط

ولكي يتم ضمان وضع إطار فعال للحاكمية المؤسسية، فمن الضروري وجود أساس قانوني وتنظيمي ومؤسسي فعلاً يمكن كافة المشاركين في السوق من الاعتماد عليه في إنشاء علاقاتهم التعاقدية الخاصة، وعادة ما يضم إطار الحاكمية المؤسسية على عناصر تشريعية وتنظيمية، وترتيبات للتنظيم الذاتي، والالتزامات الاختيارية، وممارسات الأعمال التي هي نتاج الظروف الخاصة بالدولة وتاريخها وتقاليدها (عمار، ٢٠١٠: ٦).

٢- المساواة

تتركز حقوق المساهمين في الشركة على موضوعات أساسية مثل انتخاب أعضاء مجلس الإدارة، أو الوسائل الأخرى للتأثير على تكوين مجلس الإدارة والموافقة، على العمليات الاستثنائية، وبعض الموضوعات الأساسية الأخرى كما يحددها قانون الشركات واللوائح الداخلية للشركة. ويمكن النظر إلى هذا القسم باعتباره بياناً لمعظم الحقوق الأساسية للمساهمين التي تم الاعتراف بها قانوناً في جميع دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وهناك حقوق إضافية مثل الموافقة على انتخاب المراجعين والتعيين المباشر لأعضاء مجلس الإدارة والقدرة على رهن الأسهم والموافقة على توزيعات الأرباح (حماد، ٢٠٠٢: ٣).

٣- العدالة

وبصفة عامة هناك مجموعة من الإرشادات التي يجب الأخذ بها عند الالتزام بتطبيق المبدأ الثالث المتعلق بالمعاملة المتساوية لجميع المستثمرين وهي:

أ- معاملة كافة المساهمين "حملة نفس طبقة الأسهم" معاملة متساوية وفي هذا المجال، ذكرت المبادئ العديد من التوجيهات والإرشادات لضمان معاملة كافة المساهمين حملة نفس الطبقة معاملة متساوية.

ب- منع التداول بين الداخليين في الشركة والتداول الشخصي الصوري.

ج- أن يطلب من أعضاء مجلس الإدارة والتنفيذيين الرئيسيين بالشركة أن يفصحوا لمجلس الإدارة عما إذا كانت لهم سواء، بشكل مباشر أم غير مباشر أم بالتعاون عن طريق طرف ثالث، أي مصلحة مادية، أو أي عملية، أو موضوع يمس الشركة بطريقة مباشرة (أبو دياب، ٢٠٠٧).

٤- الاستقلالية

تهتم إحدى النواحي الرئيسة في الحاكمية المؤسسية بتأمين تدفق رأس المال الخارجي إلى الشركات سواء في شكل حقوق ملكية أو ائتمان، وتهتم الحاكمية المؤسسية كذلك بإيجاد طرق لتشجيع مختلف أصحاب المصالح في المنشأة، على القيام بالاستثمار في رأس المال البشري والمادي، الخاص بالمنشأة، وفقاً للمستويات الاقتصادية المثلى. والقدرة التنافسية ونجاحها في النهاية ما هي إلا نتيجة لعمل الفريق الذي يجسد الإسهامات المقدمة في مختلف الموارد التي تتضمن المستثمرين والعاملين، والدائنين والموردين. وينبغي على الشركات أن تعترف بأن إسهامات أصحاب المصالح يشكل أحد الموارد القيمة لبناء شركات تنافسية ومربحة، ومن ثم فإن المصالح طويلة الأجل للشركات تقتضي ضرورة تعزيز التعاون المنتج للثروة مع أصحاب المصالح. وينبغي في إطار الحاكمية المؤسسية أن يعترف بأن مصالح الشركة تجري خدمتها عن طريق الاعتراف بمصلحة أصحاب المصالح، وإسهامهم في نجاح الشركة في الأجل الطويل (الجازي، ٢٠٠٦).

وبصفة عامة هناك مجموعة من الإرشادات التي يجب الأخذ بها عند الالتزام بتطبيق المبدأ

الرابع المتعلق بالالتزام بحقوق أصحاب المصالح وهي (الخطيب، ٢٠٠٩):

١. احترام أصحاب المصالح التي ينشئها القانون، أو تكون نتيجة الاتفاقات.
٢. عندما يكفل القانون أصحاب المصالح، ينبغي أن تكون لأصحاب المصالح فرصة الحصول على تعويض فعال مقابل انتهاك حقوقهم.
٣. السماح بوضع وتطوير آليات لتعزيز الأداء من أجل مشاركة العاملين.

٤ . عندما يشارك أصحاب المصالح في عملية الحاكمية المؤسسية، ينبغي السماح لهم بالحصول على المعلومات ذات الصلة وبالقدر الكافي، ويمكن الاعتماد عليها في الوقت المناسب وعلى أساس منتظم.

٥ . أن يتمكن أصحاب المصالح، بما في ذلك العاملون وهيئات تمثيلهم من الاتصال بمجلس الإدارة للإعراب عن اهتمامهم بشأن الممارسات غير القانونية وغير الأخلاقية، وينبغي عدم الانتقاص من حقوقهم إذا فعلوا ذلك.

٥- الشفافية

يعد وجود نظام إفصاح قوي يشجع على الشفافية الحقيقية، أحد البرامج المحورية للإشراف على الشركات القائمة على أساس السوق، ويعد أمراً رئيساً لقدرة المساهمين على ممارسة حقوق ملكياتهم على أسس مدروسة. وتظهر التجارب في الدول ذات الأسواق الضخمة والنشطة، أن الإفصاح ممكن أيضاً أن يكون أداة قوية للتأكيد على سلوك الشركات وحماية المستثمرين. ويمكن لنظام الإفصاح القوي أن يساعد على اجتذاب رأس المال، والحفاظ على الثقة في أسواق رأس المال، وعلى النقيض فإن ضعف الإفصاح والممارسات غير الشفافة على أن يسهم في السلوك غير الأخلاقي، وفي ضياع نزاهة السوق، وبتكلفة ضخمة ليست بالنسبة للشركة ومساهميها فحسب، بل وللاقتصاد في مجموعه أيضاً. ويطلب المساهمون والمستثمرون المحتملون الوصول إلى معلومات منتظمة موثوق بها وقابلة للمقارنة بتفصيلات كافية عنها تمكنهم من اتخاذ قرارات مدروسة، عند تقييم الشركة، والملكية وتصويت الأسهم، ويؤدي عدم كفاية المعلومات أو عدم وضوحها إلى إعاقة قدرة الأسواق على العمل، وزيادة تكلفة رأس المال (الجعيدي، ٢٠٠٧).

ويساعد الإفصاح في تحسين فهم الجمهور لهيكل ونواحي نشاط الشركة وأدائها فيما يتعلق بالمعايير البيئية والأخلاقية وعلاقات الشركات مع المجتمعات التي تعمل فيها (فخرا، ٢٠٠٣).

٦- المسؤولية

هناك تباين في هياكل وإجراءات مجلس الإدارة سواء داخل أو فيما بين الدول في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ويقصد بالمبادئ أن تكون عامة بالدرجة الكافية لتطبيقها على أي هيكل لمجالس الإدارة الذي يعهد إليه بوظائف الحاكمية المؤسسية أو الإشراف على إدارتها. ومع قيامه بتوجيه إستراتيجية الشركة فإن مجلس الإدارة مسؤول بصفة رئيسة عن الإشراف على الأداء الإداري والقيام بمسؤولياته في ممارسة حاكمية موضوعية ومستقلة (الخطيب، ٢٠٠٩).

ومجلس الإدارة ليس خاضعاً للمساءلة أمام الشركة ومساهميها فحسب ولكن أيضاً عليه واجب بالعمل لتحقيق ما هو أفضل مصالحهم، وبالإضافة إلى هذا فإنه يتوقع من مجالس الإدارة أن تأخذ في حساباتها أن تتعامل بشكل عادل مع اهتمامات أصحاب المصالح الآخرين، بما في ذلك مصالح العاملين، والدائنين، والعملاء، والموردين، والمجتمعات المحلية وتعتبر مراعاة المعايير البيئية والاجتماعية ذات صلة في هذا الصدد.

و هناك مجموعة من الإرشادات التي يجب الأخذ بها عند الالتزام بتطبيق المبدأ السادس المتعلق بمسؤوليات مجلس الإدارة وهي:

- أ- على أعضاء مجلس الإدارة أن يعملوا على أساس من المعلومات الكاملة، وبحسن النية مع العناية الواجبة وبما يحقق أفضل مصلحة للشركة والمساهمين.
- ب- إذا ما كانت قرارات مجلس الإدارة ستؤثر في مختلف مجموعات المساهمين بطرق مختلفة، فإن على مجلس الإدارة أن يعامل كافة المساهمين معاملة عادلة.
- ينبغي على مجلس الإدارة أن يطبق معايير أخلاقية عالية وينبغي أيضاً أن يأخذ في الاعتبار مصالح واهتمامات أصحاب المصالح الآخرين (حبوش، ٢٠٠٧).

٢-٩-١ المظاهر السلبية لغياب حاكمية الشركات:

تشير بعض الدراسات إلى وجود العديد من المظاهر السلبية والصعوبات والقيود في ظل غياب حاكمية الشركات، ولعل من أهم هذه المظاهر: التعثر المالي والإداري، والفشل المالي والإداري والفساد المالي والإداري، و حدة المخاطر المالية، ومخاطر الائتمان، ومخاطر التقنية، وغياب الرؤية الإستراتيجية للشركات، والإفصاح المحاسبي غير الكفاء، وضعف نظم الرقابة الداخلية، وتدني إدارة الشركات وغيرها.

وترجع الأسباب التي دعت إلى تطبيق حاكمية الشركات في الشركات إلى الآتي: (فخرا،

٢٠٠٣: ٢١٦)

- أ- متطلبات المؤسسات الاستثمارية العالمية تستدعي مستوى عالياً من الحاكمية حتى تقبل توجه استثماراتها.

- ب- حدوث حالات الإفلاس والتعثر المالي الناتج عن سوء الإدارة، وإساءة استخدام السلطة دفع الجمهور العام إلى الضغط على المشرعين لاتخاذ الإجراءات الكفيلة لحماية مصالحها.
- ج- التوجه على الخصخصة استدعى وضع معايير تكفل سلامة أو ضاع الشركة العامة محل التخصيص.
- د- الحاجة على الاهتمام بجوانب آداب وسلوكيات المهن، بما يحقق حماية لمصالح أفراد المجتمع، خصوصاً في القطاعات التي تمس شرائح عديدة من المجتمع، مثل: قضايا البيئة والصحة والسلامة.
- هـ- العدد الكبير من حملة الأسهم الذي يضعف من قدرتهم على تنظيم عمل الشركة ومراقبة أدائها.
- و- حماية حقوق صغار المساهمين والأطراف الأخرى ذات العلاقة بالشركة من احتمال تواطؤ كبار المساهمين مع الإدارة، لتحقيق مصالحهم الخاصة على حساب الآخرين.
- ز- غياب التحديد الواضح لمسؤولية مجلس الإدارة، والمديرين التنفيذيين أمام أصحاب المصالح والمساهمين.
- ولعلاج المظاهر السلبية التي أدت إلى تعثر وفشل الشركات المساهمة واهتزاز ثقة المتعاملين معها، فقد أشارت الدراسات إلى ضرورة بذل الجهود اللازمة لتطوير وبناء الثقة في مهنة المحاسبة والتدقيق على وجه الخصوص، وإعادة النظر في الأطر التنظيمية، والمناهج العلمية، وهياكل برامج وأنشطة هذه الشركات بهدف دعم نظم المساءلة، والرقابة ودعم وظيفتي الإفصاح والشفافية، وأيضاً دعم استقلال المدقق الخارجي، بما يضمن تقليص هيمنة مجالس إدارات الشركات المساهمة على عملية اتخاذ القرارات الإدارية (أحمد، ٢٠٠٣: ٤٩٣).
- أن حاكمية الشركات عبارة عن نظام للإدارة والرقابة تتبناه منظمات الأعمال، بحيث يشمل توزيع الواجبات والمسؤوليات بين الأطراف المختلفة المشاركة في المنظمة، ووضع القواعد والإجراءات المتعلقة بشؤون المنظمة؛ بهدف تحسين الأداء المالي، والحفاظ على السمعة الاقتصادية للمنظمة عند اتخاذ القرارات لخدمة المساهمين، وأصحاب المصالح، والمجتمع بصفة عامة؛ ولتحقيق فعالية حاكمية الشركات يجب توفير المتطلبات التالية (أبو زر، ٢٠٠٦):
١. التركيز في الواجب الأكبر لمجلس الإدارة في الشركات المساهمة العامة في اختيار المدير العام التنفيذي الأكثر تأهيلاً وأخلاقاً ومراقبته، وكذلك العاملين في الإدارة التنفيذية، ومتابعة السلوك الأخلاقي للشركة.

٢. تبني مسؤولية الإدارة على إدارة وتشغيل الشركة بكفاءة، وإتباع السلوك المهني الأخلاقي. كما يتوقع أن على الإدارة العليا معرفة الكيفية التي يكتسب بموجبها الدخل، ومعرفة المخاطر التي تواجه الشركة عند تنفيذ أعمالها، كما يجب على الإدارة عدم وضع المصالح الشخصية لأعضائها كأولوية، أو إدخال هذه المصالح في صراع مع المصالح العامة للشركة.
٣. تقع على الإدارة مسؤولية إعداد القوائم المالية، وإعداد الإفصاحات اللازمة للأطراف المعنية بأمور الشركة في الوقت المناسب؛ وذلك من أجل تمكين هذه الأطراف من تقييم الاستقرار المالي والتجاري للشركة، والمخاطر التي تواجهها، وذلك تحت إشراف مجلس الإدارة ولجنة التدقيق.
٤. يقع على مجلس الإدارة ولجنة التدقيق مهمة استخدام شركة تدقي مستقلة، لتدقيق القوائم المالية التي تعد من قبل الإدارة؛ وذلك من أجل إصدار رأي فني محايد حول هذه القوائم المالية، وفقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها. والأخذ بعين الاعتبار التأكيد على عدم وجود أي أفعال كانت قد اتخذت من قبل الشركة أو موظفيها قد أدت إلى تعرض استقلالية المدقق الخارجي للشبهة.
٥. تقع المسؤولية على شركة التدقيق بالنسبة للتأكيد على الاستقلالية الحقيقية لها وبدون أي تضارب للمصالح، وأن شركة التدقيق تستخدم كادراً مهنيًا مؤهلاً تأهيلاً عالياً، وتقوم بعملها وفقاً لمعايير التدقيق المتعارف عليها والمقبولة قبولاً عاماً، وكذلك تقع مسؤولية على شركة التدقيق لإبلاغ مجلس الإدارة، ومن خلال لجنة التدقيق، عن أية تعليقات أو ملاحظات عن ملائمة ونوعية المعالجات المحاسبية الهامة، والعمليات التجارية التي تؤثر على العرض العادل للمركز المالي، ونتيجة الأعمال، ونقاط الضعف في نظام الرقابة الداخلية. وعلى المدقق أن يقوم بالإبلاغ عن هذه الأمور وبالسرية الممكنة، سواء أقامت الإدارة بالاتصال مع المجلس ولجنة التدقيق حول هذه الأمور أم لا.
٦. تعامل المسؤولية في الشركة مع الموظفين بعدالة ومساواة. مع الفهم الواضح للأدوار المتعلقة بمجلس الإدارة، والإدارة التنفيذية الرئيسية، وعلاقتهم بالآخرين بالنسبة لتنظيم الشركة، كما يجب أن تتميز علاقات مجلس الإدارة والإدارة نفسها مع حملة الأسهم الصراحة، ومع الموظفين بالعدالة، ومع المجتمع الذي تعمل فيه الشركة بالوطنية والانتماء.
٧. بالإضافة إلى ما تقدم فإن هناك دوراً مهماً لمجلس الإدارة في رقابة أداء الإدارة نيابة عن المساهمين ومدى التزامها بالمعايير المؤسسية. وتتطلب حاكمية الشركات تركيزاً على دور

المديرين وخاصة المدير التنفيذي العام، والذي يقع على عاتقهم الالتزام بإنجاح الشركة من خلال المحافظة على معايير عالية من المسؤولية والأخلاق.

كما يجب أن تتضمن عناصر حاكمية الشركات الفعالة الآتي (الخطيب، ٢٠٠٩):

- أ- وجود جهاز فعال مستقل عن الإدارة، يتمثل في لجان مسؤولية عن تطبيق قواعد الحاكمية ومتابعة الالتزام بها.
 - ب- الاعتراف بحقوق المساهمين، وأصحاب المصالح الآخرين وحمايتهم.
 - ج- إدارة الشركة وفق النظام الذي وضعه مؤسسها، مع الأخذ بعين الاعتبار مسؤولية الشركة تجاه المجتمع ككل.
 - د- تشجيع الموارد البشرية في الشركة على المساهمة الفعالة بكامل إمكاناتها في تطوير أداء الشركة، ومعالجة المشاكل التي قد تواجهها.
- وعموماً إن أهمية تطبيق حاكمية الشركات تعود إلى العديد من العوامل أهمها ما يأتي (السعدني، ٢٠٠٧):
- أ- تعزيز الربحية وفعالية أداء قطاعات الأعمال.
 - ب- تحقيق إمكانية المنافسة في المدى الطويل.
 - ج- تحقيق الاستقرار والمصداقية للقطاعات المالية على المستوى المحلي والدولي.
 - د- تعزيز التعاون التجاري داخل اقتصاديات الدول، وفيما بين الشركات على المستوى الدولي.
 - هـ- تعزيز العلاقة بين منشآت الأعمال وأصحاب المصالح بكافة فئاتهم.
- ويرى الباحث أن مفهوم الحاكمية يعد من المفاهيم التي يجب أن يحدث في ظل التطورات الحادثة في كل الميادين.

٢-٢ الإفصاح المحاسبي:

١-٢-٢ تمهيد:

يمكن النظر إلى الإفصاح المحاسبي كظاهرة تتأثر بالعديد من الظروف ومنها الظروف الاقتصادية والظروف القانونية وغيرها. ويرى المليجي (٢٠٠٦) أن مفاهيم الإفصاح المحاسبي قد اختلفت من مرحلة إلى أخرى وفق المراحل التي مر بها الفكر المحاسبي، حيث يتضمن كل مفهوم الكيفية التي يمكن للوحدات المحاسبية أن تتبعها لبناء إفصاح محاسبي يتوافق مع متطلبات المعايير المحاسبية ويلبي احتياجات الهيئات المشرفة على أسواق رأس المال ومستخدمي القوائم والتقارير المالية. كما بين أن شكل ومحتوى القوائم والتقارير المالية قد يختلف جوهرياً باختلاف مفهوم الإفصاح المطبق، حيث إن القوائم والتقارير المالية التي تعد وفقاً لمفهوم الإفصاح الكافي من شأنها أن تختلف عن القوائم والتقارير المعدة طبقاً لمفهوم الإفصاح العادل، عن القوائم والتقارير المعدة وفقاً لمفهوم الإفصاح الشامل.

بين أبو المكارم (٢٠٠٢) أنه يمكن الاستغناء عن المفاهيم الثلاثة للإفصاح، واستبدالها بمفهوم واحد هو "الإفصاح الفعال" باعتبار أن الفعالية تستهدف تحقيق الأهداف المرجوة. وقد صنفت (٢٠٠١) Verrecchia مفاهيم الإفصاح المحاسبي إلى ثلاثة هي:

١ - مفهوم الإفصاح الترابطي Association-Based Disclosure، ويربط هذا النوع بين كمية ونوعية المعلومات المفصح عنها من قبل الشركة من جهة والاختلاف والتنوع في أنشطة المستثمرين الذين يتنافسون في سوق رأس المال من جهة أخرى. ويتضمن هذا المفهوم الإفصاح عن المعلومات التي تساعد مستخدمي القوائم والتقارير المالية في اتخاذ قراراتهم بسوق الأوراق المالية.

٢ - مفهوم الإفصاح الاختياري Discretionary-Based Disclosure ويربط هذا النوع بين الظروف المصادبة لاختيارات الإفصاح المتاحة للمديرين تلك غير المشروطة بقوانين أو تعليمات، واختياراتهم فيما يتعلق بالإفصاح عن معلومات متوافرة لديهم. ويتضمن هذا المفهوم الإفصاح عن المعلومات بالقوائم والتقارير المالية من جانب مديري الشركات والتي تكون متاحة لديهم وغير ملزمين بالإفصاح عنها قانوناً.

٣ - مفهوم الإفصاح الكفؤ Efficiency-Based Disclosure ويربط هذا النوع بين الإفصاح عن المعلومات بالقوائم المالية وبيئة سوق الأوراق المالية بافتراض أن حوافز الإفصاح تكون خارجية المنشأ. ويتضمن هذا المفهوم الإفصاح عن المعلومات بالقوائم والتقارير المالية التي تضمن كفاءة سوق الأوراق المالية بغض النظر عن حوافز إدارة الشركات عند الإفصاح عن تلك المعلومات،

هذا وسيتم بحث العلاقة بين الإفصاح الاختياري ونظرية كفاءة السوق في قسم خاص ضمن المواضيع التي سيتم تناولها لاحقاً في الإطار النظري للدراسة. وبالإضافة إلى العرض السابق حول مفاهيم الإفصاح، فقد أشار بعض الكتاب أنه يمكن تقسيم الإفصاح إلى مستويين هما: الإفصاح الوقائي والإفصاح الإعلامي (النتقفي)، حيث يعني الأول الإفصاح عن المعلومات التي من شأنها جعل القوائم المالية غير مضللة لمستخدميها، وهذا يعبر عن النظرة التقليدية للإفصاح تلك التي تركز على حماية المستثمر الذي له دراية محدودة باستخدام المعلومات المالية، ومن ثم فإن هذا المستوى من الإفصاح يمثل الإفصاح الكافي. بينما يعني الإفصاح الإعلامي الإفصاح عن كافة المعلومات الملائمة لمستخدمي القوائم المالية والتي من شأنها أن تساعد في اتخاذ قرارات اقتصادية رشيدة. ومن ثم فإن هذا النوع يمثل مستوى أكثر إيجابية من الإفصاح ويحقق في طياته كلاً من مستوى الإفصاح العادل والشامل.

أما (Rikanovic ٢٠٠٥) فقد قسم مفاهيم الإفصاح إلى ثلاثة أقسام مختلفة وهي كما يلي:

١- مفهوم الإفصاح القائم على السيولة (Liquidity-Based Approach)، وهو مبني على افتراض أن تخفيض التباين في المعلومات بين مختلف أنواع أصحاب المصالح من خلال رفع مستوى الإفصاح يزيد من سيولة الورقة المالية (يمكن تقدير سيولة الورقة المالية من خلال حجم تداولها في سوق الأوراق المالية) ويجعل المستثمرين بها على ثقة بأن أسهم هذه الشركات مسعرة بطريقة عادلة.

٢- مفهوم الإفصاح القائم على التوسع في نشر المعلومات (Information Intermediation)، وهو مبني على افتراض أن نوعية المعلومات المالية وغير المالية التي تقوم الشركات بإنتاجها للاستخدام من قبل أصحاب المصالح هي متشابهة لكل الأوراق المالية، أما الفرق بينها فتكمن في إدراك هؤلاء لهذه المعلومات وإمكانية وصولهم إليها. حيث إن المستثمر عادة يختار الأوراق المالية التي يعرف عنها جيداً لتكون ضمن محفظته، أما الأوراق المالية التي لا يسمع بها كثيراً أو تلك التي تكون غير واضحة ضمن البيئة الاستثمارية فمن المتوقع أنها لن تكون من ضمن اختياراته، وسيتناول الباحث هذا الموضوع عند مناقشة أدوات الاتصال مع المستثمرين.

٣- مفهوم الإفصاح القائم على التقدير (Estimation Based Approach)، وهو مبني على افتراض أن كمية المعلومات المتاحة للمستثمرين تختلف من ورقة مالية إلى أخرى، وأن هذا الاختلاف ينتج فروقاً في المخاطر التي يقدرها أصحاب المصالح لكل ورقة من الأوراق المالية ويؤثر ذلك بشكل مباشر على العائد الذي يطلبه المستثمرون.

أخيراً فقد بين (Rikanovic ٢٠٠٥) أنه على الرغم من أن مفاهيم الإفصاح تبنى على مجموعات مختلفة من الفرضيات إلا أنها جميعاً تصف نفس الظاهرة و لكن من عدة زوايا، ولهذا فإنه لا يراها منفصلة عن بعضها وإنما مكملة الواحدة للأخرى.

٢-٢-٢ الإفصاح الاختياري والإفصاح الإلزامي:

في المراحل المبكرة لنشأة الأسواق المالية كان الإفصاح عن المعلومات المالية والمعلومات غير المالية يتم طوعاً من قبل إدارة منشآت الأعمال، أي أنه يمكننا القول إن الإفصاح الاختياري كان هو المسيطر على ساحة الفكر المحاسبي، وبقي الحال كذلك حتى حصل الانهيار في بورصة نيويورك في سنة ١٩٢٩ حيث أصدر الكونغرس الأمريكي عدة قوانين تتعلق بالإفصاح منهياً بذلك مرحلة الإفصاح الاختياري (Securities Act ١٩٣٣) و (Securities Exchange Act ١٩٣٤)، ثم تم تشكيل هيئة الأوراق المالية (SEC) وقد بدأت بذلك مرحلة جديدة وهي مرحلة الإفصاح الإلزامي أي الإفصاح بموجب القوانين والتعليمات مثل قوانين الشركات وقوانين الأوراق المالية والتشريعات والمعايير المحاسبية وغيرها (Tian & Chen, ٢٠٠٩).

إلا أنه ومع التطور الاقتصادي الذي شهده العالم ودخول مفهوم العولمة وظهور نظريات كفاءة السوق إضافة إلى ازدياد أهمية الملاءمة باعتبارها إحدى الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، فإن الإفصاح الإلزامي لم يعد كافياً لإشباع حاجات المستثمرين من المعلومات على اختلاف أنواعها، حيث ارتفع الطلب من قبل أصحاب المصالح على معلومات الإفصاح الاختياري، مثل التنبؤات المالية وبيانات المحاسبة الاجتماعية والبيئية ومحاسبة الموارد البشرية وغير ذلك. كما أن التأثير الإيجابي للإفصاح الاختياري على إنجاح الاتصال بين الإدارة وأصحاب المصالح و تخفيض التباين في المعلومات بين المستثمرين أنفسهم وما صاحبه من تحسين نوعية المعلومات نفسها كل ذلك من شأنه أن يضبط عملية استئثار فئات محددة من المتعاملين، وبخاصة من لديهم حرية الوصول إلى المعلومات الداخلية غير المتاحة للعامة، أو الذين يمكنهم أن يشيعوا في السوق معلومات خطأ، أو يتمكنوا من تسريب معلومات صحيحة تحقق لهم أرباحاً ضخمة في حال دخول تلك المعلومات في قرارات باقي المتعاملين الذين ليس لديهم حرية الوصول إلى مثل هذه المعلومات. من جانب آخر، فإن الإفصاح الاختياري يعطي عمقا وتفصيلاً أكثر للإفصاح الإلزامي، حيث يمكن اعتباره تنمة وتوسعة للإفصاح الإلزامي من أجل الوصول إلى إفصاح يتصف بالكمال والتنوع والتناسق (Tian & Chen, ٢٠٠٩).

وقد بين (Rikanovic ٢٠٠٥) أن هناك دوراً هاماً يلعبه الإفصاح الاختياري في إكمال وتحسين الحاكمية وحماية مصالح المستثمرين.

وهكذا أصبحت الأنشطة المتعلقة بالإفصاح والتي تقوم بها الشركات أحد المواضيع الهامة والأساسية التي تناولتها ولا تزال تتناولها الدراسات النظرية والتطبيقية، وقد استعرض (Alamgir ٢٠٠٧) بعض المجالات التي تناولها الباحثون في مجال الإفصاح ومنها: البحث في مدي الانسجام في الممارسات المحاسبية على المستوى الدولي، أطر التقارير المالية والإفصاح، البحث في محددات الإفصاح، العلاقة بين الإفصاح الإلزامي والإفصاح الاختياري، النتائج المختلفة لزيادة مستوى الإفصاح، الإفصاح البيئي، الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية وغيرها.

٢-٢-٣ المنافع والتكاليف الاقتصادية للإفصاح المحاسبي:

تناولت العديد من الدراسات تصورات مختلف الأطراف حول أهمية الإفصاح الاختياري في عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية، كما بين العديد من الباحثين لماذا يتعين على الشركات أن تقدم المزيد من الإفصاح الاختياري، وقد ذكر (Myburgh ٢٠٠١) بعض الأسباب التي تقف وراء قيام الشركات بتقديم مستوى معين من الإفصاح الاختياري وهي على سبيل المثال لا الحصر، التخفيض في تكلفة رأس المال، التأثير على سعر السهم السوقي، تحسين قدرة الشركة في الحصول على التمويل من خلال أسواق رأس المال وبالكلفة المناسبة. إن قوى السوق وليس التشريعات هي في الغالب الدافع وراء قيام الشركات بالإفصاح، وأضاف أن قوى السوق هي من تحدد أو تؤثر على محتوى وتوقيت الإفصاح في القوائم المالية، كما بين (Kothari ٢٠٠١) و (Myburgh ٢٠٠١) أن المستثمرين يقيمون الشركة بناءً على ما يتوافر لديهم من معلومات، حيث يستخدم هؤلاء عادة معلومات سابقة ومعلومات حالية إضافة إلى معلومات حول الصناعة التي تنتمي إليها الشركة والحالة الاقتصادية العامة وذلك للحصول على القيمة العادلة للشركة، وحسب (Lambert ٢٠٠٧, et.al) فإنه من المفترض أن هناك علاقة بين النظرية الاقتصادية والفكر المحاسبي الحديث، ذلك أن التوسع في الإفصاح يؤدي إلى انخفاض في تكاليف تباين المعلومات (مثل التكاليف التي يدفعها المستثمرون المحللون الماليون الخارجيون) وهذه تعتبر أحد العناصر المكونة لتكلفة رأس المال في الشركات، إذن يمكن القول إن زيادة مستوى الإفصاح يؤدي إلى انخفاض محتمل في درجة تباين المعلومات التي لدى مديري الشركات من جهة والمساهمين والمستثمرين الحاليين والمتوقعين في أسهم الشركة (البائعين و المشترين المحتملين لأسهم الشركة) من جهة أخرى، أما (Greenstein & Sami ١٩٩٤) فقد قدما إثباتاً عملياً للأثر الإيجابي للإفصاح المحاسبي على تكاليف الصفقات

(Transaction Cost) والتي يمكن قياسها من خلال المدى بين سعر العرض وسعر الطلب على الأوراق المالية. كما وجدت (Botosan ١٩٩٥) في دراستها التي تناولت الشركات التي لا تحظى باهتمام المحللين الماليين أن هناك علاقة بين الانخفاض في تكلفة رأس المال وعملية التوسع في الإفصاح. أما العلاقة بين الإفصاح وتكلفة التمويل بالاقتراض تحديداً فقد تمت دراستها من قبل Sengupta (١٩٩٨) حيث وجدت أن الشركات ذات التصنيف المرتفع من قبل المحللين الماليين تحظى بتكلفة أقل للتمويل بالاقتراض. أما السيد (٢٠٠٣) فقد بين أنه يمكن النظر إلى الآثار الاقتصادية لتعليمات الإفصاح من خلال منظورين هما منظور التكاليف ومنظور المنافع (التكاليف والمنافع المرتبطة بمعايير المحاسبة وتعليمات الإفصاح)، فمن حيث منظور التكاليف فقد قام بتقسيمها إلى نوعين هما التكاليف المباشرة والتكاليف غير المباشرة، ويختلف مضمون كل نوع منها حسب الجهة التي تتحمل التكاليف (الرزين، ٢٠٠٧):

أ- التكاليف المباشرة وتتمثل في التكاليف التي تربطها بالمعايير علاقة مباشرة، أي أن المعايير المطبقة هي التي أوجدت هذا النوع من التكاليف، وهي تختلف باختلاف الجهة التي سوف تتحملها سواء أكانت الوحدة الاقتصادية أم أصحاب المصالح.

أما التكاليف المباشرة التي تتحملها الوحدة الاقتصادية فهي: تكاليف تجميع البيانات الناتجة عن تطبيق المعايير الدولية، تكاليف تدقيق وفحص الحسابات، تكاليف نشر وتوصيل المعلومات إلى المستخدمين، تكاليف الحصول على بيانات حتى تتمكن الوحدة الاقتصادية من تطبيق المعايير المحاسبية الدولية، أخيراً تكاليف إجراء تعديلات على النظم المحاسبية القائمة لتتواءم مع المعايير الجديدة. بينما يتحمل أصحاب المصالح التكاليف المباشرة التالية: تكلفة تحليل وتفسير وفهم المعلومات الجديدة، تكاليف تدريب الأشخاص على التعامل مع معايير المحاسبة الجديدة، مثل المحللين الماليين والعاملين في إدارة الائتمان بالبنوك وغيرهم.

ب- التكاليف غير المباشرة: وتتمثل في التكاليف الناتجة عن تطبيق المعايير ولكن لا توجد علاقة سببية مباشرة بينهما. وبالرغم من صعوبة تحليل آثارها الاقتصادية إلا أنه من الضرورة أخذ هذه التكاليف في الحسبان والتي تتمثل في البنود التالية بالنسبة لما تتحمله كل من الوحدة الاقتصادية إضافة إلى ما يتحمله أصحاب المصالح ويمكن إجمال هذه التكاليف بما يلي: التكاليف المرتبطة بمخاطر فقدان الميزة التنافسية للوحدة الاقتصادية، التكاليف الناتجة عن عدم كفاية البيانات المنشورة مثل تكلفة تعديل البيانات المنشورة أو تكلفة القرارات التي اتخذت بناء على معلومات غير كافية، التكاليف الناتجة عن قيام الوحدة الاقتصادية بتوافر معلومات زائدة على الحاجة أو توافر معلومات معقدة حيث يتحمل أصحاب المصالح تكلفة خاصة بفصل

المعلومات الملائمة عن المعلومات الأخرى أو دفع مبالغ للمحللين الماليين لأجل تفسير هذه المعلومات.

أما من حيث منظور المنافع الاقتصادية لتعليمات الإفصاح التي يتم إصدارها من قبل هيئات ومنظمات مهنية متخصصة فقد بين السيد (٢٠٠٣) أنه من المفترض أن تحقق معايير المحاسبة وتعليمات الإفصاح المصلحة العامة دون التركيز على فئة معينة، وفي ظل هذا المنظور يتم تحديد بعض المنافع التي يحققها أصحاب المصالح بما يلي: تحسين مدى مصداقية التقارير المالية ومن ثم تحسين كفاءة تخصيص الموارد المتاحة، تجنب التكاليف السياسية نتيجة لما تقوم به الدولة من إجراءات تؤثر على قيمة الوحدة الاقتصادية، تخفيض تكلفة رأس المال الذي تحتاجه الوحدة الاقتصادية، تحسين نوعية القرارات التي يتخذها أصحاب المصالح.

وقد أضاف (٢٠٠٥) Rikanovic أن المنافع المتوقعة من تطبيق استراتيجيات إفصاح ناجحة يمكن تلخيصها بما يلي: ١- التعريف بالمشروع، أي تعريف المشروع للمستثمرين بشكل أفضل مما يؤدي إلى تخصيص الموارد الاقتصادية على المشروعات الأكثر ربحاً، ٢- الحوكمة، إن عملية الإفصاح عن المعلومات المالية والمعلومات غير المالية تعزز آليات الضبط والرقابة بحيث يتم توجيه الموارد إلى المشروعات الأكثر ربحاً، إضافة إلى ضبط ورقابة عمل المديرين ليعتدوا في مصلحة المالكين، ٣- بيئة المعلومات وعلاوة المخاطر والسيولة، الشركات الملتزمة بالإفصاح عن معلومات عالية الجودة وفي التوقيت المناسب إنما تساعد على تخفيض مخاطر تباين المعلومات التي يواجهها المستثمرون في أسواق مالية بها مستثمرون آخرون لديهم معلومات أكثر منهم، مما يؤدي إلى زيادة الأموال المتدفقة إلى الأسواق المالية إضافة إلى انخفاض علاوة المخاطر التي يطلبها المستثمرون وبالتالي انخفاض تكلفة رأس المال بالنسبة للشركات التي تحتاج إلى التمويل.

٢-٢-٤ قياس مستوى الإفصاح:

تشمل عملية مراجعة الأدب المتعلق بالإفصاح على عدد من الدراسات التي تتناول قياس مستوى الإفصاح من خلال مؤشرات الإفصاح. وحسب (٢٠١٠) Al-Akra & Ali و Hassan et al. (٢٠٠٩) فإن قياس مستوى الإفصاح من خلال مؤشرات الإفصاح يظل مقبولاً ما دامت مؤشرات الإفصاح المستخدمة ملائمة ويتم بناؤها على أسس موضوعية.

تناولت العديد من الدراسات موضوع بناء مؤشرات لقياس مستوى الإفصاح وقد بين (٢٠٠٧) Alamgir أن هناك عدة أنواع لمؤشرات الإفصاح، هي كما يلي:

١- مؤشرات للإفصاح الشامل Overall Disclosure Index.

٢- مؤشرات للإفصاح القانوني Statutory Disclosure Index.

٣- مؤشرات للإفصاح الإجمالي Mandatory Disclosure Index.

٤- مؤشرات للإفصاح الاختياري Voluntary Disclosure Index.

كما تناولت هذه الدراسات عملية اختيار العناصر الداخلة في بناء هذه المؤشرات، إضافة إلى قضية إعطاء أوزان متساوية أو أوزان مختلفة للعناصر المكونة لهذه المؤشرات. وأخيراً فقد بين (Alamgir ٢٠٠٧) أن أهم المشكلات المتعلقة ببناء المؤشرات هي كما يلي:

١- تختلف الأهمية النسبية لعناصر الإفصاح التي ترد في المؤشرات من شخص إلى آخر ويعتمد ذلك على مدى ملاءمتها للقرارات التي سيتم اتخاذها إضافة إلى عوامل أخرى تتعلق بالمهنة، الغرض من وراء استخدام المعلومات، مستوى الدقة المطلوبة والمستوى العلمي والثقافي لمعد مؤشر الإفصاح.

٢- المشكلة الثانية وتعلق بالقرار باستخدام المؤشرات المرجحة أو المؤشرات غير المرجحة، ومن المعلوم أن لكل منهما مزاياه وعيوبه، إلا أنه في الغالب فإن الباحثين يستخدمون مؤشرات غير مرجحة.

٣- المشكلة الثالثة وتتمثل في تضمين البنود الواردة في التقارير المالية ضمن المؤشرات وتجاهل أمور هامة أخرى لا ترد عادة ضمن التقارير المالية مثل المستوى العلمي والمهني للمحاسبين.

٢-٢-٥ الإفصاح المحاسبي وعلاقته بحوكمة الشركات:

عرفت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OECD حوكمة الشركات كما يلي: "أن حوكمة الشركات تتضمن مجموعة من العلاقات بين إدارة الشركة ومجلس إدارتها ومساهميها وغيرهم من أصحاب المصالح، وتقدم الحوكمة أيضاً الهيكل الذي يمكن من خلاله وضع أهداف الشركة، وتحديد وسائل إنجاز تلك الأهداف والرقابة على الأداء."

هذا ولقد بين خليل (٢٠٠٥) أنه قد تعددت الآراء بين مختلف الكتاب والباحثين في التعبير عن مفهوم حوكمة الشركات، وقد خرج نفس الكاتب بعدد من الملاحظات منها شمول مفهوم حوكمة الشركات للعديد من الأبعاد سواء الاقتصادية أو القانونية أو الإدارية أو المحاسبية أو الاجتماعية أو الأخلاقية، وذلك نتيجة عدم الاتفاق على تعريف أو مفهوم موحد لمصطلح (Corporate Governance)، ازدياد انتشار مفهوم حوكمة الشركات بصورة واسعة بعد حدوث الكثير من الانهيارات والأزمات الاقتصادية للكثير من الوحدات الاقتصادية العملاقة، مما يعني

فعالية الدور الذي يقوم به هذا المصطلح وما يتضمنه من وسائل للعلاج والإصلاح لمثل هذه الانهيارات والأزمات (Rikanovic, ٢٠٠٥).

يساعد مفهوم حوكمة الشركات في القضاء على التعارض وتحقيق الانسجام والتوازن بين مصالح الفئات المختلفة المهتمة بالوحدة الاقتصادية سواء من داخلها أو من خارجها، وذلك عن طريق الحد من سيطرة الإدارة وإعطاء سلطات أوسع للفئات الأخرى – خاصة المساهمين- وغيرهم من أصحاب المصالح، القاسم المشترك بين المفاهيم المختلفة لمصطلح حوكمة الشركات هو الاهتمام بتطوير الأداء وتحقيق الشفافية والانضباط والعدالة، اهتمام مصطلح حوكمة الشركات بتحقيق الإفصاح والشفافية في كافة المعلومات وبصفة خاصة المعلومات المالية لما لها أهمية ودور فعال في تحقيق أهداف أصحاب المصالح في الوحدة الاقتصادية، مما يعني الاهتمام بتحقيق جودة هذه المعلومات، ولم يقتصر الأمر على ذلك بل امتد إلى دورها في تنشيط سوق الأوراق المالية، وأخيرا فقد أشار نفس الكاتب إلى أن التطبيق الجيد لمفهوم حوكمة الشركات يتضمن العديد من الأهداف والمزايا ومنها على سبيل المثال لا الحصر، تقويم أداء الإدارة العليا وتعزيز المساءلة ورفع درجة الثقة فيها، تعظيم أرباح الوحدة الاقتصادية، الحصول على التمويل المناسب والتنبؤ بالمخاطر المتوقعة (عبد الملك، ٢٠٠٨).

ويرى الباحث أن المبادئ التي تقوم عليها حوكمة الشركات والأهداف المرجوة من وراء تقديم مستوى معين من الإفصاح الاختياري كلاهما يمكن اعتباره من آليات الضبط والرقابة على أداء مديري الشركات حتى يوجهوا جهودهم لخدمة أصحاب المصالح من مساهمين ومستثمرين ومقرضين وغيرهم. إلا أن الباحث لا يتفق مع ما جاء به خليل (٢٠٠٥) من حيث التركيز على المعلومات المالية دون غيرها من المعلومات، علما بأن المعلومات غير المالية لها قدر كبير من الأهمية (مثل المعلومات حول المسؤولية الاجتماعية والبيئية والمعلومات حول البحث والتطوير وخدمة العملاء وغيرها) وهي في العادة تصنف ضمن معلومات الإفصاح الاختياري التي تعطي أصحاب المصالح مؤشرات عن الأداء المستقبلي للشركات وهو الأساس الذي يعتمد عليه هؤلاء في تقييم الشركات بشكل صحيح. أما عبد الملك (٢٠٠٨) فقد بين أن كفاءة سوق الأوراق المالية تتوقف على مدى توافر المعلومات الخاصة والداخلية لجميع المستثمرين في توقيت واحد، وأن الحوكمة لديها الآلية للوصول إلى الإفصاح عن تلك المعلومات، وأضاف أن أهم الافتراضات التي يقوم عليها نموذج التوقعات الرشيدة والذي يفسر أحد آليات حوكمة الشركات فيما يتعلق بالإفصاح والشفافية هي: أنه مع زيادة الإفصاح عن المعلومات الداخلية تقل درجة عدم تماثل المعلومات، كما أنه مع زيادة الإفصاح عن المعلومات الداخلية يقل دور صانعي السوق بما يضمن تحسین السيولة

في سوق الأوراق المالية، أخيراً فإنه مع زيادة الإفصاح عن المعلومات الداخلية تقل التقلبات في أسعار الأسهم، وبالتالي تقل مخاطر هذه الأوراق المالية وما ينتج عنه من انخفاض في العائد الذي يطلبه المستثمرون، وبلغت أخرى انخفاض في تكلفة التمويل بالنسبة للشركات، وهذا ما أيدته العديد من الدراسات ومنها السعدني (٢٠٠٧) و (Black, Jang et.al (٢٠٠٣) وغيرهم وكلها بينت أن زيادة مستوى تطبيق مبادئ حوكمة الشركات يؤثر إيجاباً على قدرة الشركات في الحصول على التمويل المناسب، أي الحصول على الأموال بأقل تكاليف ممكنة.

٢-٣ الدراسات السابقة:

فيما يلي استعراض للدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة وكما يلي:

٢-٣-١ الدراسات العربية:

(١) دراسة العشماوي (٢٠٠٥) بعنوان: "إطار محاسبي مقترح لدور حوكمة الشركات في تنشيط سوق الأوراق المالية: مدخل تحليلي لتفعيل اقتصاد المعرفة".

هدفت هذه الدراسة إلى صياغة إطار محاسبي مقترح لأثر حاكمية الشركات في تنشيط سوق الأوراق المالية (لعينة من الشركات المتداولة أسهمها ببورصة الأوراق المالية في مصر)، وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي. أما عن أهم النتائج فكانت كالتالي:

١. وجود فروق جوهرية في محددات حاكمية الشركات بين أنماط الملكية المختلفة بشركات عينة الدراسة، فضلاً عن وجود تباين في ترتيب الأهمية النسبية لهذه المحددات وبين هذه الأنماط.

٢. وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين محددات حاكمية الشركات المتمثلة في الشفافية، والمحتوى المعلوماتي للإفصاح المحاسبي والتدقيق، والعدالة، والانضباط، وبين معدل دوران الأسهم بشركات عينة الدراسة، مما يعني أن تنشيط سوق الأوراق المالية مرهون بضرورة تفعيل هذه المحددات.

٣. وجود علاقات ارتباط غير ذات دلالة إحصائية بين محددات حاكمية الشركات المتمثلة في طريقة الإفصاح المحاسبي والعدالة وبين دوران الأسهم بشركات عينة الدراسة، مما يعني وجود عوامل أخرى مؤثرة في تنشيط سوق الأوراق المالية بخلاف هذه المحددات ولم تدخل في الإطار المقترح.

وقد أوصت الدراسة بضرورة حوكمة الشركات لتنشيط سوق الأوراق المالية.

وقد استفادت الدراسة الحالية من الدراسة السابقة في تناول بعض الموضوعات في الإطار النظري، وكذلك الاستعانة ببعض المعلومات في صياغة فقرات الاستبانة التي تتعلق بحوكمة الشركات.

(٢) دراسة الهيني (٢٠٠٧) بعنوان: "تطوير نظام للحاكمية المؤسسية في الشركات المساهمة العامة الأردنية لتعزيز استقلالية مدقق الحسابات القانوني".

فقد هدفت هذه الدراسة إلى تطوير نظام لحاكمية الشركات يوصى بتطبيقه في الشركات المساهمة العامة لتعزيز استقلالية مدقق الحسابات القانوني، واختبار مدى إدراك مدقق الحسابات في الأردن لمفهوم حاكمية الشركات، ودراسة مدى اهتمام مدقق الحسابات بمراجعة كفاءة نظام

حاكميه الشركات المطبق بالشركات المساهمة العامة الأردنية وأثر كفاءة النظام على استقلالية مدقق الحسابات. وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي من خلال استخدام استبانة.

وأظهرت نتائج تحليل مفردات الاستبانة النتائج التالية:

١. يوجد إدراك جيد من قبل مدقق الحسابات في الأردن لمفهوم حاكميه الشركات.
 ٢. يوجد اهتمام من قبل مدقق الحسابات في الأردن لدراسة وتقييم كفاءة نظام حاكميه الشركات للشركة موضع التدقيق.
 ٣. أن مقومات نظام حاكميه الشركات المتمثلة في وجود قوانين وتشريعات تدعم نظام حاكميه الشركات، ووجود وثيقة حاكميه الشركات لتي تحدد صلاحيات ومسؤوليات كل عضو في الشركة، ووجود أنظمة فعالة كنظام التقارير المالية، تؤثر إيجابياً على استقلالية مدقق الحسابات.
- وقد أوصت الدراسة بضرورة وجود وثيقة حاكميه الشركات لتي تحدد صلاحيات ومسؤوليات كل عضو في الشركات.

وقد استفادت الدراسة الحالية من الدراسة السابقة في تناول بعض الموضوعات في الاطار النظري، وكما تم الاستفادة من بعض المعلومات التي ربطت الحوكمة بالافصاح المحاسبي.

٣) دراسة حبوش (٢٠٠٧) بعنوان "مدى التزام الشركات المساهمة العامة الفلسطينية بقواعد حوكمة الشركات: دراسة تحليلية لآراء المراجعين الداخليين، المراجعين الخارجيين ومدراء الشركات المساهمة العامة".

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى التزام الشركات العامة الفلسطينية بقواعد الحوكمة، ولتحقيق أهدافها ركزت الدراسة على مدى وجود حافز للبدء بوضع مبادئ الحوكمة في فلسطين وتطبيق قواعد حوكمة الشركات وتنظيم العلاقة بين المستثمرين وأصحاب المصالح من جهة والشركات المساهمة من جهة أخرى، ومدى التزام الشركات بالمبادئ المتعارف عليها للحكومة.

اعتمدت الدراسة على استبانة وزعت على مراجعي الحسابات الخارجيين والمراجعين الداخليين ومدراء الشركات المساهمة العامة وعددهم (١٣٧) فرداً.

وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي من خلال استخدام استبانة، وأظهرت نتائج تحليل مفردات الاستبانة النتائج التالية:

أن الشركات المساهمة العامة الفلسطينية تلتزم بالمبادئ المتعارف عليها لحوكمة الشركات مع أن التزامها بجملة المبادئ وحدة واحدة كان متوسط وهناك تفاوت في الالتزام من مبدأ لآخر، كما خلصت إلى انه لا توجد في فلسطين لجان مراجعة في الشركات المساهمة العامة باستثناء البنوك

الخاضعة لرقابة سلطة النقد الفلسطينية، كما خلصت الدراسة إلى أن المصارف الفلسطينية تتفوق على غيرها من الشركات المساهمة العامة في تطبيق مبادئ حوكمة الشركات كما كان من ضمن نتائج الدراسة وجود علاقة إيجابية بين قيام كل من مجلس الإدارة والمراجع الخارجي والمراجع الداخلي بأداء مهامه المنوطة به وبين تحسين القرارات المالية الصادرة عن الإدارة حسب قواعد حوكمة الشركات. وقد أوصت الدراسة بضرورة التزام الشركات المساهمة العامة بقواعد حوكمة الشركات.

وقد استفادت الدراسة الحالية من الدراسة السابقة في تناول بعض الموضوعات في الإطار النظري، حيث تم الاستعانة ببعض الفقرات التي تعمق مفهوم مبادئ حاكمية الشركات.

٤) دراسة مطر ونور (٢٠٠٧) بعنوان "مدى التزام الشركات المساهمة العامة الأردنية بمبادئ الحاكمية المؤسسية: دراسة تحليلية مقارنة بين القطاعين المصرفي والصناعي".

هدفت الدراسة إلى تقييم مدى التزام الشركات المساهمة العامة الأردنية بمبادئ الحاكمية المؤسسية. ولتحقيق هذا الهدف أجرى الباحثان دراسة ميدانية على عينة من الشركات المساهمة العاملة في القطاعين المصرفي والصناعي عددها (٢٠) شركة، وكشفت الدراسة عن مجموعة من النتائج تتلخص في أن مستوى التزام الشركات المساهمة العاملة في القطاعين يتراوح بين قوي وضعيف جداً، وكان مستوى الالتزام يميل لصالح القطاع المصرفي على حساب القطاع الصناعي. وقد أوصت الدراسة بضرورة التزام الشركات المساهمة العامة الأردنية بمبادئ الحاكمية المؤسسية.

وقد استفادت الدراسة الحالية من الدراسة السابقة في التعرض لمبادئ الحاكمية المؤسسية.

٥) دراسة ناصف (٢٠٠٨) بعنوان: "حدود التوسع في الإفصاح في ضوء توافق أهداف أصحاب المصالح في المعلومات المحاسبية".

هدفت هذه الدراسة إلى التوصل إلى حدود أو نطاق للإفصاح المحاسبي بما يتوافق مع أهداف ومصالح كل مستخدم المعلومات، وليس فئة منهم، مع مصالح وأهداف الإدارة. وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي من خلال استخدام استبانة، وأظهرت نتائج تحليل مفردات الاستبانة التي وزعت على عينة مقدارها (٢٠٠) فرداً من أصحاب المصالح. وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

أن اتجاهات الفكر المحاسبي تطالب بالتوسع في الإفصاح، فلم تعد حدوده قاصرة على إخلاء مسؤولية الإدارة تجاه الأطراف الأخرى، وإنما امتدت إلى مجالات تهدف إلى خدمة العديد من فئات المستخدمين، بتوفير متطلباتهم من المعلومات الملائمة في كافة المجالات، سواء ما يتصل

منها بالعمليات والأحداث الفعلية، وما يرتبط منها بتقييم مقدرة المنشأة في الاستفادة من الموارد المتاحة، وقدرتها على تحقيق الأرباح، ومنها ما يتصل بالقيم الجارية وأثر التغيرات في المستوى العام للأسعار، ومدى مساهمتها في المحافظة على البيئة والمجتمع، بالإضافة إلى ما يتصل بالتنبؤات المالية والخطط الإدارية المستقبلية. وأن اتجاهات التوسع في الإفصاح تهدف إلى زيادة قيمة وقدرة القوائم المالية باشتغالها على معلومات محاسبية ذات منفعة عالية لكافة المستخدمين في المجالات المختلفة.

وقد أوصت الدراسة بضرورة التوسع في الإفصاح في ضوء توافق أهداف أصحاب المصالح.

وقد استفادت الدراسة الحالية من الدراسة السابقة في التعرض لأنواع الإفصاح الاختياري والاجباري.

٦) دراسة الشحادات (٢٠٠٨) بعنوان "أثر تبني الشركات المساهمة العامة الأردنية لمبادئ الحوكمة على قرارات المستثمر المؤسسي في بورصة عمان".

هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر تبني الشركات المساهمة العامة الأردنية لمبادئ الحوكمة المؤسسية على قرارات المستثمر المؤسسي في بورصة عمان، وكذلك مستوى الأهمية التي يوليها المستثمر المؤسسي في بورصة عمان لكل مبدأ من مبادئ الحوكمة المؤسسية المطبقة في الشركات المساهمة العامة الأردنية، وحاولت الدراسة التعرف على الفروقات في أهمية بنود الحوكمة في الشركات المساهمة العامة الأردنية بين مجموعات المستثمرين، وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي من خلال استخدام استبانة وقد تكون مجتمع الدراسة من (١١٦) شركة من الشركات المدرجة في سوق عمان المالي.

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

١. يولي المستثمرون المؤسسيون في الأردن أهمية لجميع مبادئ الحوكمة المطبقة في الشركات عند تقييم أوضاع الشركات المساهمة العامة الأردنية قبل اتخاذ قرار الاستثمار بأسمها.
 ٢. يهتم المستثمر المؤسسي في الأردن بمستوى الشفافية الذي تحققه الشركات المساهمة العامة الأردنية.
 ٣. يهتم المستثمر المؤسسي في الأردن بالتزام الشركات المساهمة العامة الأردنية بإيجاد آليات تؤكد على المساواة في معاملة المساهمين.
- وقد أوصت الدراسة بضرورة تبني الشركات المساهمة العامة لمبادئ الحوكمة على قرارات المستثمر المؤسسي.

وقد استفادت الدراسة الحالية من الدراسة السابقة في التعرض لمفهوم الحوكمة المؤسسية.
(٧) دراسة حسانين (٢٠٠٩) بعنوان "التكامل بين الآليات المحاسبية وغير المحاسبية لنظم الحوكمة وأثره على الأداء وخفض فجوة التوقعات عن القيمة للمنشأة: دراسة ميدانية على السوق الأسهم السعودي".

هدفت هذه الدراسة إلى تقصي أثر جودة نظم الحوكمة علي القيمة السوقية للمنشآت في المملكة العربية السعودية من خلال التكامل بين الآليات المحاسبية وغير المحاسبية لنظم الحوكمة. وقد اعتمدت الدراسة على منهجية خاصة في تحديد الأبعاد المختلفة التي تشكل نظام الحوكمة الجيد والفعال وتحديد المؤشرات الخاصة بكل بعد منها، وقد تكون مجتمع الدراسة من (١١١) شركة في سوق المال الحكومي السعودي. وقد توصلت الدراسة إلى وجود دليل ميداني من واقع السوق السعودي حول إيجابية العلاقة بين نظم الحوكمة المطبقة وكل من أداء الشركة وقيمتها الحقيقية وكذلك خفض فجوة التوقعات عن القيمة العادلة للمنشأة في السوق.

وقد أوصت الدراسة بضرورة التكامل بين الآليات المحاسبية وغير المحاسبية لنظم الحوكمة وأثره على الأداء.

وقد استفادت الدراسة الحالية من الدراسة السابقة في التعرض لأساسيات الحوكمة المؤسسية.
(٨) دراسة الحسن (٢٠٠٩) بعنوان "الإفصاح الاختياري لدى الشركات الأردنية المدرجة في بورصة عمان".

استهدفت هذه الدراسة قياس مستوى الإفصاح الاختياري في تقارير الشركات الأردنية المدرجة في بورصة عمان وبيان العوامل المؤثرة على درجة الإفصاح الاختياري في هذه الشركات وهي حجم الشركة ونوع القطاع والرفع المالي وحجم شركة التدقيق وهيكل حقوق الملكية، كما وتفحص الدراسة وجود أو عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى الإفصاح الاختياري ما بين السوقيين الأول والثاني. وتكون مجتمع الدراسة من جميع الشركات المدرجة في بورصة عمان والبالغ عددها ٢٧٢ شركة ما عدا البنوك وشركات التأمين،، وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي من خلال استخدام استبانة.

وأظهرت نتائج هذه الدراسة وجود إفصاح اختياري في الشركات الأردنية المدرجة، حيث بلغت نسبة الإفصاح الاختياري ٣٦.٦٤%، كما أظهرت الدراسة وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية ما بين مستوى الإفصاح الاختياري وحجم الشركة عند مستوى دلالة (٠.٠٢١)، ونوع القطاع عند مستوى دلالة (٠.٠٥٧)، بالإضافة إلى عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية ما بين مستوى الإفصاح الاختياري وبين حجم المدقق والرفع المالي وهيكل الملكية، كما بينت الدراسة عدم

وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين مستوى الإفصاح في السوق الأول والثاني. وخرجت هذه الدراسة بتوصية وهي دعوة الجهات المختصة إلى الاهتمام بالإفصاح عن المزيد من المعلومات الاختيارية، خاصة تلك المتعلقة بالمعلومات المستقبلية، والمعلومات المتعلقة بالإحصائيات والنسب المالية، لتصل إلى مستخدمي القوائم المالية واضحة ومحددة لتساعدهم على اتخاذ القرار المناسب. وقد استفادت الدراسة الحالية من الدراسة السابقة في التعرض لإفصاح الاختياري.

٩) دراسة مارق (٢٠٠٩) بعنوان "قياس مستوى الإفصاح الاختياري في التقارير المالية المنشورة للشركات المساهمة السعودية"

استهدفت هذه الدراسة قياس كمية و نوعية الإفصاح الاختياري في التقارير السنوية للشركات المساهمة السعودية. وتمت دراسة التقارير السنوية لعام ٢٠٠٥ م لـ ٥٢ شركة مساهمة عامة سعودية ، وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي من خلال استخدام استبانة. وقد توصلت الدراسة إلى أنه بالرغم من تباين حجم و نوعية الإفصاح الاختياري بين شركات العينة، إلا أن ظاهرة اهتمام الشركات بالإفصاح الاختياري بدت واضحة، من حيث حجم هذا الإفصاح في القوائم المالية ورغبة هذه الشركات تزويد الأطراف المهتمة بالقوائم المالية بمعلومات إدارية ومالية إضافية واختيارية زيادة على المعلومات التي يتطلبها معيار العرض و الإفصاح السعودي، وقد كانت المعلومات التاريخية عن الشركة وأهداف الشركة العامة أو أهدافها المالية أو التسويقية بالإضافة إلى مهام لجنة المراجعة وعدد أعضائها من البنود الأكثر إفصاحاً على مستوى الشركات.

وقد أوصت الدراسة بضرورة قياس مستوى الإفصاح الاختياري في التقارير المالية المنشورة للشركات المساهمة.

١٠) دراسة العبدلي (٢٠١٢) بعنوان "أثر تطبيق الحاكمية المؤسسية في جودة التدقيق الداخلي في الشركات الصناعية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية"

هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر تطبيق دعائم الحاكمية المؤسسية في جودة عملية التدقيق الداخلي، في الشركات الصناعية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية. تكون مجتمع الدراسة من جميع الشركات الصناعية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية ، وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي من خلال استخدام استبانة. وخلصت نتائج الدراسة إلى وجود تأثير لتطبيق دعائم الحاكمية المؤسسية (الإفصاح والشفافية، والمساءلة، والمسؤولية، والعدالة، والاستقلالية، والقوانين والأنظمة) في جودة التدقيق الداخلي في الشركات الصناعية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية. وفي ضوء النتائج أوصى الباحث بالتأكيد على أهمية الالتزام بالإفصاح والشفافية،

وذلك لتأثيرها الواضح في جودة التدقيق الداخلي، ومراعاة مدى التقيد والالتزام بتنفيذ المهام التي من شأنها ضمان القيام بالأعمال بدقة من قبل الموظفين بالشركة. وقد أوصت الدراسة بضرورة تطبيق الحوكمة المؤسسية في جودة التدقيق الداخلي في الشركات الصناعية.

وقد استفادت الدراسة الحالية من الدراسة السابقة في التعرض لأهمية الحوكمة المؤسسية.

١١) دراسة العازمي (٢٠١٢) بعنوان "دور حوكمة الشركات في رفع القدرة التنافسية للشركات الكويتية"

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور حوكمة الشركات في رفع القدرة التنافسية للشركات الكويتية، ولتحقيق هدف الدراسة واختبار الفرضيات فإن الباحث تعامل مع نوعين من البيانات هما البيانات الثانوية والبيانات الأولية، وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي من خلال استخدام استبانة تم توزيعها على ٣٦٠ فرداً من أعضاء مجلس الإدارة والمديرين الماليين في الشركات الكويتية.

ومن أبرز نتائج هذه الدراسة وجود تأثير لـ (دليل حوكمة الشركات، حفظ حقوق جميع المساهمين، المعاملة المتساوية بين جميع المساهمين، دور أصحاب المصالح في أساليب ممارسة سلطات الإدارة بالشركة، الإفصاح والشفافية، مسئوليات مجلس الإدارة) على رفع الميزة التنافسية للشركات الكويتية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية. وعلى ضوء النتائج أوصت الدراسة بالتأكيد على أهمية وجود دليل أو إطار حوكمة الشركات وبشكل متناسق مع أحكام القانون والالتزام به، وذلك لكونه يؤثر في رفع القدرة التنافسية للشركات المساهمة العامة الكويتية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية. واستمرار الشركات المساهمة العامة الكويتية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية بحفظ حقوق جميع المساهمين، وذلك لكون توجهات الحوكمة الآن تنادي بضرورة حفظ هذه الحقوق وحمايتها، كذلك استمرارها بالالتزام بالمعاملة المتساوية بين جميع المساهمين كونها تسهم في تحقيق المساواة بينهم.

وقد أوصت الدراسة بضرورة حوكمة الشركات في رفع القدرة التنافسية للشركات.

وقد استفادت الدراسة الحالية من الدراسة السابقة في التعرض لمبادئ الحوكمة المؤسسية.

٢-٣-٢ الدراسات الأجنبية:

١٢) دراسة (Omar, et, al, (٢٠١٣) بعنوان : آليات حوكمة الشركة والافصاح الطوعي في العربية السعودية الى اختيار الأثر للآليات الخارجية لحوكمة الشركة على الافصاح الطوعي في العربية السعودية .

تكونت عينه الدراسة (٨٧) شركة من البورصة السعودية وجمعت البيانات من التقارير السنوية للسنة المالية المتوفرة ٢٠٠٦.٢٠٠٧ . وجد أن آليات ووجد أنه بالنسبة لمعظم آليات حوكمة الشركة تلعب الدور الحيوي في تقديم التقارير بجودة وبنوعية ووجد أنه بالنسبة لمعظم آليات حوكمة الشركة الخاصة المدراء غير التنفيذيين. حجم مجلس الشركة . نوعية المدير التنفيذي نوعية التدقيق وملكية الحكومة المساهمة المهمة في تقديم الاخصاح الطوعي بنوعيه تقدم نتائج الدراسة الدليل من الفعاليه لحوكمة الشركة لقوة مراقبة لتزويد المستخدمين بالمعلومات الدقيقة والكافية كذلك يوجد لنتائج هذه الدراسة المضامين المهمة لمنظمي السلطة لصناع السياسة لحملة الأسهم وغير هم من المستخدمين للتقارير الذين يوجد لديهم الاهتمام في فضل ممارسات لحوكمة الشركة .

وقد استفادت الدراسة الحالية من الدراسة السابقة في التعرض لبيان العلاقة بين الافصاح والحوكمة.

١٣) دراسة (Jouini, (٢٠١٣) بعنوان حوكمة الشركة والمستوى للافصاح المالي من قبل الشركات التونسية : العلاقة بين المستوى الافصاح ومحدداته . بتمديد أكثر تلك المحددات في علاقة مع آليات حوكمة الشركة .

اقترح إطار العمل النظري للعلاقة بين الحوكمة ومستوى الافصاح بواسطة نظرية الوكالة، وبالنسبة لعينة من شركات تونسية مسجلة غير مالية للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٩ ثم بناء المؤشر لتقدير المدى للافصاح كذلك استخدام المؤشر المقدر والغير مقدر بناءً على النظرات لمستخدمي لمعلومات المالية (مصرفيون محللون مجلس السوق المالي وحملة الأسهم).

أظهرت النتائج أن مستوى الإفصاح قد فسّر بالحجم وبالرفع والربحية بازواجية الدور تركيز الملكية وجودة المراقبة كما تم قياسها بعدد المدققين والوجود ل big ٤.

وقد استفادت الدراسة الحالية من الدراسة السابقة في التعرض لبيان العلاقة بين الافصاح والحوكمة.

١٤) دراسة (Hermalin, et, al (٢٠١٤) بعنوان : الافصاح عن المعلومات وحوكمة الشركة.

إن نقاشات السياسة العامة تفضل بشكل نموذجي المزيد من إفصاح الشركة كطريقة لتخفيض مشاكل الشركات إلا أن هذه المجادلة غير كاملة لأنها تتغاضى عن أن أفضل نظم إفصاح بالامكان أن تواجه مشاكل وتكاليف نتيجة ذلك بامكان هذه النقطة أن توجد الى ما هو أبعد من تخفضات إضافية في الافصاح عن قيمة الشركة.

مع الإبقاء على كل شي آخر متساوي تظهر الدراسة أن الشركات الاكبر سوق تتبنى قواعد إفصاح حازمه مقارنة ع شركات أصغر وأن الشركة التي لديها الإفصاح الافضل سوق توظف المزيد من إدارة قادر كذلك أظهرت أن القوانين لزيادة الإفصاح بإمكانها أن تفسر زيادات حديثة في تعويض المدير التنفيذي ومعدلات تنقل المدير التنفيذي.

وقد استفادت الدراسة الحالية من الدراسة السابقة في التعرض لبيان العلاقة بين الافصاح والحوكمة.

١٥) دراسة (٢٠١٤) Madhani, بعنوان: حوكمة الشركة وإفصاح القطاع العام مقابل القطاع الخاص الظهور لإصلاحات حوكمة الشركة في القضاء العام وتقديم إطار العمل القانوني والمؤسسي لممارسات حوكمة الشركة في القطاع العام السنوي.

تمت دراسة ممارسات حوكمة الشركة والافصاح في شركات القطاع الخاص والعام لشركات مسجلة كذلك دراسات مؤشرات قطاع تمثل الشركات العينية قطاعات مختلفة مثل المعادن النفط الطاقة الغاز الرعاية الصحية سلع مالية سيارات وتكنولوجيا المعلومات.

لم تبدأ الدراسة الاختلاف بدلالة في حوكمة الشركة وممارسات الافصاح في شركات السنوية ضمن اقطاعيين العام والخاص لذلك تؤكد الدراسة على أن الاصلاحات التي أجريت على القطاع العام قد خفضت من الاختلافات بين القطاعيين تسديدا مع الاعتبار لحوكمة الشركة.

وقد استفادت الدراسة الحالية من الدراسة السابقة في التعرض لبيان العلاقة بين الافصاح والحوكمة.

١٦) دراسة (٢٠١٤) Dasaraju, et, al, بعنوان: حوكمة الشركة وممارسات الافصاح في شركات تكنولوجيا المعلومات مسجلة في الهند، تحليل المستوى لممارسات الافصاح وحوكمة الشركة ضمن اكبر شركات تكنولوجيا المعلومات في الهند في الشروط التصدير وبرامج الكمبيوتر في الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥ الى ٢٠١١-٢٠١٢ واثرها على الاداء والربحية.

استخدمت الدراسة الاستطلاع لستة شركات تكنولوجيا معلومات مع بطاقة نقاط ستاندرد وبور من اجل تقييم ممارسات حوكمة الشركة والافصاح في هذه الشركات كنقطة مرجعية.

لوحظ انه من ضمن عينة شركات تكنولوجيا المعلومات وجد ٤ شركات التي سجلت النقاط العالية بينما سجلت شركتان النقاط الاخفض على ممارسات حوكمة الشركة والافصاح.

تدعم نتائج الدراسة المجادلات النظرية ان الافصاح عن حوكمة الشركة يزيد من الاداء. توصلت الدراسة الى ان بيئة حوكمة الدولة خاصة بالبنية التحتية القانونية والبنية التحتية للسوق تؤثر بدرجة عالية على معدل الشركات للافصاح مما يزيد من ربحيتها، وتقتصر النتائج انه يجب مراقبة

حوكمة الشركة وان التشريع الجيد وبيئة السوق الجيدة الخالية من الفساد مهمة من اجل ان يكون الافصاح عن حوكمة الشركة بفعالية وبكفاءة.

وقد استفادت الدراسة الحالية من الدراسة السابقة في التعرض لبيان العلاقة بين الافصاح والحوكمة. (١٧) دراسة (Taylor, et, al, (٢٠١٣) بعنوان: حوكمة الشركة والنماذج المختلفة للافصاح الطوعي: الدليل من شركات ماليزية مسجلة للبحث في اثر حاكمية الشركة على الافصاح الطوعي لنماذج مختلفة من معلومات في تقارير سنوية من شركات ماليزية مسجلة. وقد هدفت الدراسة التعرف على دور حوكمة الشركة والنماذج المختلفة للافصاح الطوعي.

استخدمت الدراسة نموذج الانحدار الخطي لاختبار العلاقة بين الافصاح الطوعي عن ٥ تصنيفات معلومات رئيسية، ضمت عينة الدراسة ١٠٠ شركة خلال فترات اجتماعية اقتصادية مختلفة (١٩٩٦-٢٠٠٦).

توصلت الدراسة الى نتيجة انه توجد الزيادات الكبيرة في كافة معايير المعلومات الرئيسية، وان قوة هيكل حوكمة الشركة تؤثر بشكل واضح على الافصاح الطوعي بمعلومات في علاقة مع الاهداف الاستراتيجية للشركة ومسؤوليتها الاجتماعية واهداف الادارة والاسواق المالية. وقد استفادت الدراسة الحالية من الدراسة السابقة في التعرض لبيان العلاقة بين الافصاح والحوكمة.

(١٨) دراسة (Arshad , et, al, (٢٠١٤) بعنوان: الافصاح عن هيكل حوكمة الشركة والاحتمالية للخداع في الابلاغ المالي الى اختبار العلاقة بين هيكل حوكمة الشركة والابلاغ المالي المخادع.

بنيت الاحتمالية لهذا الابلاغ المالي على تكامل نموذج Beneish M-score ونموذج altman Z-score. واختبرات هذه العلاقات بناء على تحليل محتوى التقارير السنوية لـ ٢٧٠ شركة حكومية مسجلة في ماليزيا للفترة ٢٠١٠-٢٠١١،

تقدم نتائج هذه الدراسة الدليل على ان فعالية هيكل حوكمة الشركة تخفض من الاحتمالية للتلاعب والخداع في الابلاغ المالي، كذلك الهيكل الفاعل لحوكمة الشركة هو الاكثر اهمية في تعزيز المصداقية عن الابلاغ المالي.

(١٩) دراسة (Navallas,et, al, (٢٠١٢) بعنوان: العلاقة بين الافصاح الطوعي وحوكمة الشركة في الوجود لخلافات حادة في الوكالة الدور للمدراء المستقلين في تعزيز الشفافية من خلال الزيادة في الافصاح.

استخدمت الدراسة في اختياراتها عينة من شركات اسبانية وفي توافق مع عمل سابق اظهرت الدراسة ان الوجود لهؤلاء المدراء المستقلين علاقة قوية مع زيادة الافصاح الطوعي. بالاضافة لذلك وجدت الدراسة انه عندما يتولى المدير التنفيذي مسؤوليات رئيس مجلس الادارة فان هذا يخفض المستوى من المعلومات الطوعية ويزداد مشاكل محتملة مع الادوار للمدراء المستقلين. وتوصلت الدراسة الى خلاصة ان بإمكان البيئة التنظيمية ان تؤسس الحوافز الكافية للاحضار معا اهتمامات الاقلية والاعلبية من حملة الاسهم وضمان المراقبة بكفاءة لدور المدراء المستقلين. وتقتصر النتائج انه يجب تعزيز آليات اخرى من اجل تحسين الدور لضبط الحوكمة لعلاقات الوكالة، بشكل خاص في حالة تركيز مسؤوليات رئيس مجلس الادارة والمدير التنفيذي. وقد استفادت الدراسة الحالية من الدراسة السابقة في التعرض لبيان العلاقة بين الافصاح والحوكمة.

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

تناولت الدراسات السابقة العديد من الموضوعات التي تتعلق بالحكمية ومن هذه الدراسات دراسة العشماوي (٢٠٠٥) بعنوان: "إطار محاسبي مقترح لدور حوكمة الشركات في تنشيط سوق الأوراق المالية: مدخل تحليلي لتفعيل اقتصاد المعرفة". ودراسة الهنيني (٢٠٠٧) بعنوان: "تطوير نظام للحاكمية المؤسسية في الشركات المساهمة العامة الأردنية لتعزيز استقلالية مدقق الحسابات القانوني". ودراسة حبوش (٢٠٠٧) بعنوان "مدى التزام الشركات المساهمة العامة الفلسطينية بقواعد حوكمة الشركات: دراسة تحليلية لآراء المراجعين الداخليين، المراجعين الخارجيين ومدراء الشركات المساهمة العامة". ودراسة مطر ونور (٢٠٠٧) بعنوان "مدى التزام الشركات المساهمة العامة الأردنية بمبادئ الحاكمية المؤسسية: دراسة تحليلية مقارنة بين القطاعين المصرفي والصناعي". ودراسة الأشحادات (٢٠٠٨) بعنوان "أثر تبني الشركات المساهمة العامة الأردنية لمبادئ الحوكمة على قرارات المستثمر المؤسسي في بورصة عمان". دراسة حسانين (٢٠٠٩) بعنوان "التكامل بين الآليات المحاسبية وغير المحاسبية لنظم الحوكمة وأثره على الأداء وخفض فجوة التوقعات عن القيمة للمنشأة: دراسة ميدانية على السوق الأسهم السعودي". ودراسة العبدلي (٢٠١٢) بعنوان "أثر تطبيق الحاكمية المؤسسية في جودة التدقيق الداخلي في الشركات الصناعية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية" ودراسة العازمي (٢٠١٢) بعنوان "دور حوكمة الشركات في رفع القدرة التنافسية للشركات الكويتية"

بينما تناولت دراسات أخرى الإفصاح ومن هذه الدراسات دراسة ناصف (٢٠٠٨) بعنوان: "حدود التوسع في الإفصاح في ضوء توافق أهداف أصحاب المصالح في المعلومات المحاسبية ودراسة الحسن (٢٠٠٩) بعنوان "الإفصاح الاختياري لدى الشركات الأردنية المدرجة في بورصة عمان". ودراسة مارق (٢٠٠٩) بعنوان "قياس مستوى الإفصاح الاختياري في التقارير المالية المنشورة للشركات المساهمة السعودية"

بينما تناولت دراسات أخرى العلاقة بين الإفصاح والحاكمية المؤسسية مثل دراسة (Omar, et, al, (٢٠١٣ بعنوان: آليات حوكمة الشركة والإفصاح الطوعي في العربية السعودية الى اختيار الأثر للآليات الخارجية لحوكمة الشركة على الإفصاح الطوعي في العربية السعودية ودراسة (Jouini, (٢٠١٣) بعنوان حوكمة الشركة والمستوى للإفصاح المالي من قبل الشركات التونسية: العلاقة بين المستوى الإفصاح ومحدداته. بتمديد أكثر تلك المحددات في علاقة مع آليات حوكمة الشركة. ودراسة (Hermalin, et, al (٢٠١٤) بعنوان: الإفصاح عن المعلومات وحوكمة

الشركة ودراسة (Madhani, ٢٠١٤) بعنوان: حوكمة الشركة وإفصاح القطاع العام مقابل القطاع الخاص الظهور لإصلاحات حوكمة الشركة في القضاء العام وتقديم إطار العمل القانوني والمؤسساتي لممارسات حوكمة الشركة في القطاع العام السنوي. ودراسة (Dasaraju, et, al, ٢٠١٤) بعنوان: حوكمة الشركة وممارسات الإفصاح في شركات تكنولوجيا المعلومات مسجلة في الهند، تحليل المستوى لممارسات الإفصاح وحوكمة الشركة ضمن أكبر شركات تكنولوجيا المعلومات في الهند في الشروط التصدير وبرامج الكمبيوتر في الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥ الى ٢٠١١-٢٠١٢ واثرها على الاداء والربحية. ودراسة (Taylor, et, al, ٢٠١٣) بعنوان: حوكمة الشركة والنماذج المختلفة للإفصاح الطوعي: الدليل من شركات ماليزية مسجلة للبحث في اثر حاكمية الشركة على الإفصاح الطوعي لنماذج مختلفة من معلومات في تقارير سنوية من شركات ماليزية مسجلة. ودراسة (Arshad , et, al, ٢٠١٤) بعنوان: الإفصاح عن هيكل حوكمة الشركة والاحتمالية للخداع في الإبلاغ المالي الى اختبار العلاقة بين هيكل حوكمة الشركة والإبلاغ المالي المخادع.

كما لم يعثر الباحث على أي دراسة تتناول العلاقة بين الحاكمية المؤسسية والإفصاح في دولة الكويت وكانت هناك دراسة وحيدة تناولت الحاكمية المؤسسية وجودة التقارير المالية وهي دراسة العبدلي (٢٠١٢).

بينما تناولت الدراسة الحالية أثر تطبيق مقومات الحاكمية المؤسسية على الإفصاح المحاسبي في

الشركات الصناعية الكويتية، وهو ما لم تتناوله دراسة سابقة مما يعد إضافة جديدة للمكتبة العربية.

الفصل الثالث الطريقة والإجراءات

- ١-٣ منهج الدراسة
- ٢-٣ مجتمع الدراسة والعينة
- ٣-٣ أساليب جمع البيانات
- ٤-٣ أداة الدراسة
- ٥-٣ صدق الأداة
- ٦-٣ ثبات أداة الدراسة
- ٧-٣ الأساليب الإحصائية المستخدمة

الفصل الثالث

الطريقة والإجراءات

يتناول هذا الفصل عرضاً للمنهجية المستخدمة ومجتمع وعينة الدراسة وأساليب جمع البيانات وأداة الراسة وأساليب التحليل الإحصائي. على النحو الآتي:

١-٣ منهج الدراسة

قام الباحث باستخدام المنهج الوصفي لوصف متغيرات الدراسة والمنهج التحليلي لتحليل البيانات بهدف اختبار الفرضيات وصولاً لتحقيق أهداف الدراسة.

٢-٣ مجتمع الدراسة والعينة

يتكون مجتمع الدراسة من العاملين بالإدارات المالية (محاسبين، مدققين ماليين، محللين ماليين) والبالغ عددهم ٧٩٠ موظفاً في أقسام الإدارة المالية وموزعين على ١٨٠ شركة صناعية تنتمي إلى القطاعات الاقتصادية المختلفة.

تتمثل عينة الدراسة من العاملين بالإدارات المالية (محاسبين، مدققين ماليين، محللين ماليين) متمثل بـ (٧٩٠)، وتم أخذ (٢٠%) من العدد الكلي تبعاً لـ (Sekaran (٢٠٠٠)، ويتمثل العدد الكلي بـ (١٦٠)، وتم توزيع (١٦٠) إستبانه على عينة الدراسة من خلال تناول الموظفين كعينة عشوائية بسيطة.

وتم توزيع الاستبانات على كافة هذه الشركات ليلعب عدد الاستبانات الموزعة (١٦٠) استبانة. وتم استرداد (١٤٤) استبانة بنسبة (٩٠%) من إجمالي عدد الاستبانات المرسله، وبعد فرزها تم استبعاد (١٦) استبانات منها لعدم اكتمال تعبئتها أو بسبب العشوائية أثناء التعبئة، وبذلك استقرت العينة على (١٤٤) مستجيباً يعملون في هذه الشركات والاستبانات التي خضعت للتحليل

جدول رقم ١

عدد الاستبانات الموزعة والمستردة والمستبعدة والخاضعة للتحليل الإحصائي

النسبة المئوية	العدد	الاستبانات
١٠٠	١٦٠	الاستبانات الموزعة على المجتمع
٠.٩٠	١٤٤	الاستبانات المسترجعة
٠.١٠	١٦	الاستبانات المستبعدة (يطرح)
٠.٩٠	١٤٤	الاستبانات الخاضعة للتحليل

المصدر: إعداد الباحث

وبنسبة (٩٠%) من عينة الدراسة الذي تم توزيع الاستبانات عليه، ويوضح الجدول رقم (١) عدد الاستبانات الموزعة والمستردة والمستبعدة والخاضعة للتحليل الإحصائي.

٣-٣ أساليب جمع البيانات:

تم الاعتماد في هذه الدراسة على نوعين من مصادر البيانات هما المصادر الأولية والمصادر الثانوية وكما يلي:

وسائل جمع البيانات الثانوية: تم الحصول على البيانات الثانوية من خلال مراجعة للأدبيات من كتب ودوريات ودراسات سابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة.

وسائل جمع البيانات الأولية: قام الباحث بتصميم استبانة بعد الإطلاع على مجموعة من الدراسات ذات العلاقة، كوسيلة لجمع البيانات الأولية، وتم توزيعها على العاملين في الشركات الصناعية الكويتية للتعرف على أثر تطبيق مقومات الحاكمية المؤسسية على الإفصاح المحاسبي.

٤-٣ أداة الدراسة:

قام الباحث بتصميم أداة الدراسة استناداً إلى الدراسات السابقة حيث تضمنت الأداة جزأين: **الجزء الأول:** يحتوي على معلومات عامة متعلقة بالعوامل الديموغرافية (العمر، والمؤهل العلمي، والخبرة الوظيفية والتخصص العلمي).

الجزء الثاني: يحتوي على مجموعة من الأسئلة، والتي جاءت للتعرف على أثر تطبيق مقومات الحاكمية المؤسسية على الإفصاح المحاسبي.

وتم استخدام مقياس ليكرت الخماسي في قياس الجزء الثاني والثالث من الدراسة، وعلى الشكل التالي: (درجة ٥) — (موافق بشدة)، (درجة ٤) — (موافق)، (درجة ٣) — (موافق بدرجة متوسطة)، (درجة ٢) — (غير موافق)، (درجة ١) — (غير موافق تماماً).

كما تم تحديد ثلاثة مستويات هي (مرتفع، ومتوسط، ومنخفض) عند التعليق على المتوسط الحسابي للمتغيرات الواردة في أنموذج الدراسة وذلك بناء على المعادلة الآتية:

طول الفئة = (الحد الأعلى للبديل - الحد الأدنى للبديل) / عدد المستويات

$$1.33 = 3/4 = 3/(1-0)$$

وبذلك تكون المستويات كالتالي:

منخفضة	من (١) - أقل من (٢.٣٣).
متوسطة	من (٢.٣٤) - (٣.٦٧).
مرتفعة	من (٣.٦٨) - (٥).

٣-٤-١ صدق الأداة:

قام الباحث بعرض الاستبانة بصورتها الأولية على الأستاذ المشرف، لمناقشة فقراتها، وتم عرضها بعد ذلك على عدد من الأساتذة المحكمين في عدد من الجامعات الكويتية والأردنية المختلفة، للتأكد من تغطيتها لجوانب الموضوع الأساسية ووضوحها، وسلامة صياغتها ومحتوياتها، وتم تعديلها بناءً على ملاحظاتهم في حذف بعض العبارات، وتعديل وإضافة عبارات جديدة، وإعادة صياغة بعض الفقرات، لتصبح أكثر وضوحاً وفهماً لدى العاملين في الشركات الصناعية الكويتية المشمولة في الدراسة، ولتكون أكثر صدقاً في قياس موضوع هذه الدراسة.

٣-٤-٢ ثبات أداة الدراسة:

للتأكد من ثبات أداة الدراسة تم احتساب معامل الاتساق الداخلي كرونباخ (Cronbach's Alpha)، وذلك لمعرفة درجة مصداقية الإجابات على فقرات الدراسة. وقد بلغت درجة اعتمادية هذه الاستبانة حسب معيار كرونباخ ألفا (Cronbach's Alpha) (٠.٨٩٧ %) وهذا مناسب في مثل هذه الاختبارات من أجل اعتماد نتائج هذه الدراسة، كما يلاحظ أن جميع فقرات قيم ألفا (α) أكبر من النسبة المقبولة (٦٠%) مما يعكس ثبات أداة القياس، وهذا يمثل نسبه مقبولة لأغراض ثبات الاتساق الداخلي، وبنسبة مقبولة لأغراض التحليل بحيث تجاوزت الحد الأدنى المتفق عليه للثبات والجدول رقم (٢) يوضح معاملات الثبات لمتغيرات الدراسة.

جدول رقم ٢

قيمة معاملات الثبات لمتغيرات الدراسة

كرونباخ ألفا	المتغير	تسلسل الفقرات
٠.٨٨٨ %	الانضباط	٧-١
٠.٨٥٩ %	الشفافية	١٤-٨
٠.٨٧٨ %	الاستقلالية	٢١-١٥
٠.٨٦٥ %	المساءلة	٢٨-٢٢
٠.٨٩١ %	المسؤولية	٣٥-٢٩
٠.٨٧٢ %	العدالة	٤٢-٣٦
٠.٨٤٥ %	الإفصاح المحاسبي	٥٢-٤٣
٠.٨٩٧ %	المعدل العام للثبات	٥٢-١

المصدر: إعداد الباحث

٣-٥ الأساليب الإحصائية المستخدمة:

- لتحليل هذه البيانات إحصائياً تم استخدام برمجية الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) ومن خلالها اعتمدت الأساليب الإحصائية الآتية:
١. معامل الثبات ألفا من أجل قياس درجة مصداقية الإجابات على فقرات الاستبانة.
 ٢. التكرارات والنسب المئوية من أجل وصف العينة.
 ٣. المتوسطات والانحرافات المعيارية من أجل الكشف عن اتجاهات إجابات أفراد العينة على أسئلة الدراسة.
 ٤. اختبار (ت) (t-test) للعينة الواحدة.
 ٥. تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) وتحليل التباين الثنائي (Two Way ANOVA).

الفصل الرابع تحليل البيانات واختبار الفرضيات

٤-١ تمهيد

٤-٢ خصائص عينة الدراسة

٤-٣ نتائج الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة

٤-٤ نتائج اختبار فرضيات الدراسة

الفصل الرابع

تحليل البيانات واختبار الفرضيات

٤-١ تمهيد:

يتناول هذا الفصل تحليل البيانات واختبار الفرضيات على النحو التالي:

٤-٢ خصائص عينة الدراسة:

لقد تم اختيار مجموعة من المتغيرات الشخصية والوظيفية للمستجيبين في الشركات الصناعية مثل (العمر، المؤهل العلمي، الخبرة الوظيفية، التخصص العلمي)، وذلك من أجل بيان بعض الحقائق المتعلقة بهذه الفئة من العاملين بالإدارات المالية (محاسبين، مدققين ماليين، محللين ماليين) في تلك الشركات، وتبين النتائج في الجداول التالية خصائص أفراد عينة الدراسة، ويمكن تلخيص النتائج التي تم التوصل إليها على النحو التالي:

أولاً: العمر

جدول رقم ٣

الجدول التكراري لأفراد عينة الدراسة حسب العمر

المتغيرات	الفئات	التكرار	النسبة المئوية %
العمر	٢٥-٣٠ سنة	٢٠	١٣.٨
	٣١-٣٦ سنة	٣٦	٢٥
	٣٧-٤١ سنة	٤٢	٢٩.٢
	٤٢ سنة فأكثر	٤٦	٣٢
المجموع		١٤٤	١٠٠

المصدر: إعداد الباحث

من المستويات المعتمدة في الدراسة، ولكن بنسب متفاوتة معظمها في الفئة العمرية ٤٢ سنة فأكثر شكلت نسبة قدرها (٣٢%)، ثم الفئة العمرية (٣٧-٤١ سنة) وبنسبة بلغت (٢٩.٢%)، ثم الفئة العمرية (٣١-٣٦ سنة) وبنسبة بلغت (٢٥%)، ثم الفئة العمرية (٢٥-٣٠ سنة) وبنسبة بلغت (١٣.٨%). وتشير هذه النتيجة إلى أن أفراد عينة الدراسة من حيث مستويات أعمارهم مناسبة لإتمام الاستبانات بالجودة المطلوبة مما يطمئن الباحث إلى سلامة البيانات التي تم جمعها لأغراض هذه الدراسة الحالية.

جدول رقم ٤

الجدول التكراري لأفراد عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي

المتغيرات	الفئات	التكرار	النسبة المئوية %
المؤهل العلمي	بكالوريوس	١١٦	٨٠.٥٥
	دبلوم عالي	١٥	١٠.٤١
	ماجستير	١٠	٦.٩٠
	دكتوراه	٣	٢.١٤
	المجموع	١٤٤	١٠٠

المصدر: إعداد الباحث

تبين من خلال الجدول (٤) أن حملة درجة البكالوريوس شكل ما نسبته (٨٠.٥٥%) من أفراد عينة الدراسة، وهي النسبة الأكبر بين مستويات التحصيل العلمي الأخرى، وقد تلاها في المرتبة الثانية نسبة الحاصلين على شهادة دبلوم عالي بنسبة (١٠.٤١%)، كما شكل حملة شهادة الماجستير ما نسبته (٦.٩٠%)، أما حملة درجة الدكتوراه فقد شكلت نسبتهم (٢.١٤%). وبدراسة هذه الخاصية فإننا نلاحظ ارتفاع مستوى التحصيل العلمي لدى عينة الدراسة، وهذا مؤشر على إن مجتمع الدراسة مؤهل علمياً للإجابة على أسئلة الدراسة الحالية.

ثالثاً: الخبرة الوظيفية

جدول رقم ٥

الجدول التكراري لأفراد عينة الدراسة حسب الخبرة الوظيفية

المتغيرات	الفئات	التكرار	النسبة المئوية %
الخبرة الوظيفية	٥ سنوات فأقل	١٢	٨.٣٠
	٦-١٠ سنوات	١٠٠	٦٩.٤
	١١-١٥ سنة	١٤	٩.٧٠
	١٦ سنة فأكثر	١٨	١٢.٦
المجموع		١٤٤	١٠٠

المصدر: إعداد الباحث

تبين من خلال الجدول رقم (٥) إن خبرة النسبة الأعلى من المستجيبين في عينة الدراسة يتركزون في الفئة التكرارية (٦-١٠ سنوات)، وشكلوا ما نسبته ٦٩.٤% من إجمالي عينة الدراسة،

ثم الفئة التكرارية (١٦ سنة فأكثر) وشكلوا ما نسبته ١٢.٦ %، ثم الفئة التكرارية (١١-١٥ سنة) وشكلوا ما نسبته ٩.٧٠ %، ثم الفئة التكرارية (٥ سنوات فأقل) وشكلوا ما نسبته ٨.٣٠ %، ويفسر هذا التوزيع للعينة أن عينة الدراسة يتمتعون بخبرة كافية للقيام بالأعمال الموكولة إليهم. ذلك أن مثل هذه الشركات الكبيرة تتبنى استراتيجيات من أجل الاحتفاظ بالموارد البشرية التي تمتلك خبرات طويلة في مجال عملها والذي يضمن الاستقرار في عمل هذه الشركات وفي سياستها الداخلية والخارجية أيضاً.

رابعاً: التخصص العلمي

جدول رقم ٦

الجدول التكراري لأفراد عينة الدراسة حسب التخصص العلمي

المتغيرات	الفئات	التكرار	النسبة المئوية %
التخصص العلمي	محاسبة	٦٠	٤١.٤
	إدارة أعمال	٢٤	١٦.٧٠
	علوم مالية ومصرفية	٢٠	١٣.٨
	اقتصاد	١٢	٨.٣٠
	أخرى	٢٨	١٩.٨٠
	المجموع	١٤٤	١٠٠

المصدر: إعداد الباحث

تبين من خلال الجدول رقم (٦) أن نسبة لا بأس بها من عينة الدراسة في الشركات الصناعية وبنسبة ٤١.٤ % هم من حملة الشهادات. وهذا التوزيع لعينة الدراسة دليل أن أفراد عينة الدراسة مؤهلين للإجابة عن أسئلة الدراسة بشكل علمي.

٣-٤ نتائج الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة:

استخدم الباحث عدداً من أساليب الإحصاء الوصفي لتحليل النتائج، وتبين الجداول التالية النتائج التي تم التوصل إليها:

أولاً: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأسئلة متغير الانضباط

الجدول التالي يبين النتائج التي تم التوصل إليها:

جدول رقم ٧

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لأسئلة متغير الانضباط

ت	الفقرات	الوسط الحسابي	الانحرافات المعيارية	الأهمية النسبية	الترتيب
١	تطبق الشركات الصناعية الكويتية النظم والسياسات والتشريعات بعناية.	٣.٦٨	٠.٧٥	مرتفع	٤
٢	تحافظ الشركات الصناعية الكويتية على حقوق الموظفين.	٣.٧٣	٠.٦٨	مرتفع	٣
٣	تطبق الشركات الصناعية الكويتية الأنظمة والتعليمات بشكل فاعل يهدف للتقليل من الأزمات.	٣.٨٤	٠.٦١	مرتفع	٢
٤	تكفل الشركات الصناعية الكويتية اتخاذ القرارات بما يحقق مصالح جميع الأطراف.	٣.٦٥	٠.٨٠	متوسط	٥
٥	يتم قبول الموظفين في الشركات الصناعية الكويتية ضمن إجراءات عادلة.	٣.٩١	٠.٦٣	مرتفع	١
الانضباط		٣.٧٦	٠.٦٩	مرتفع	

المصدر: إعداد الباحث

تبين النتائج التي يتضمنها الجدول رقم (٧) أن المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفقرات (١ - ٧)، سجلت متوسطاً حسابياً عاماً بلغ (٣.٧٦) وانحراف معياري بلغ (٠.٦٩)، وبمقارنة هذا المتوسط الذي تم الحصول عليه بمتوسط أداة القياس المستخدمة في هذه الدراسة وهو (٣) وهذه النتيجة تشير إلى أن استجابات عينة الدراسة كانت إيجابية وبدرجة مرتفعة على جميع العبارات باستثناء العبارة رقم (٤) فكانت بدرجة متوسطة.

كما يتضح من خلال مطالعة البيانات الواردة في الجدول (٧) أن المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية قد تراوحت ما بين (٣.٦٥-٣.٩١) وأن العبارة رقم (٥) والتي تنص على أنه "يتم قبول الموظفين في الشركات الصناعية الكويتية ضمن إجراءات عادلة". هي الأعلى بين متوسطات الإجابات، وبمتوسط حسابي بلغ (٣.٩١)، وانحراف معياري بلغ (٠.٦٣) وقد كانت

أهميتها النسبية مرتفعة، في حين أن العبارة رقم (٤) والتي تنص على انه: "تكفل الشركات الصناعية الكويتية اتخاذ القرارات بما يحقق مصالح جميع الأطراف" هي الأقل بين متوسطات الإجابات، وبمتوسط حسابي بلغ (٣.٦٥) وقد كانت الأهمية النسبية لهذه الفقرة متوسطة، أما الانحراف المعياري فقد بلغ (٠.٨٠). كما أن قيم الانحراف تشير إلى مدى تشتت قيم هذا المتغير عن الوسط الحسابي لجميع الفقرات، وإن القيم المنخفضة للانحراف المعياري التي تم التوصل إليها تشير إلى أن إجابات عينة الدراسة متقاربة ومتشابهة إلى حد ما.

ثانياً: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأسئلة متغير الشفافية

الجدول التالي يبين النتائج التي تم التوصل إليها:

جدول رقم ٨
المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لأسئلة متغير الشفافية

ت	الفقرات	الوسط الحسابي	الانحرافات المعيارية	الأهمية النسبية	الترتيب
٦	تفصح الشركات الصناعية الكويتية عن البيانات المالية بأسلوب يتفق مع معايير المحاسبة في الشركات.	٣.٧٧	٠.٦٨	مرتفعة	٣
٧	تقوم الشركات الصناعية بالإفصاح عن المعلومات عند طلبها من كافة الأطراف.	٣.٧٣	٠.٦٨	مرتفعة	٤
٨	مسؤوليات مجالس الحاكمية (المديرون والأقسام والموظفين) واضحة.	٣.٨٤	٠.٦١	مرتفعة	٢
٩	تحل المشكلات في الشركات الصناعية الكويتية بشفافية.	٣.٩١	٠.٦٣	مرتفعة	١
	الشفافية	٣.٨١	٠.٦٥	مرتفعة	

المصدر: إعداد الباحث

تبين النتائج التي يتضمنها الجدول (٨) أن المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفقرات (٨-١٤)، سجلت متوسطاً حسابياً عاماً بلغ (٣.٨١) وانحراف معياري بلغ (٠.٦٥)، وبمقارنة هذا المتوسط الذي تم الحصول عليه بمتوسط أداة القياس المستخدمة في هذه الدراسة وهو (٣)، حيث تبين أن النتيجة تزيد على الدرجة المتوسطة (+٣)، وتقل عن الدرجة العالية (+٤). وهذه النتيجة تشير إلى أن استجابات عينة الدراسة كانت إيجابية وبدرجة مرتفعة على معظم العبارات المدرجة في الجدول (٨).

كما يتضح من خلال مطالعة البيانات الواردة في الجدول (٨) أن المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية قد تراوحت ما بين (٣.٥٩-٣.٩١) وأن العبارة رقم (٩) والتي تنص على أن "تحل المشكلات في الشركات الصناعية الكويتية بشفافية." هي الأعلى بين متوسطات الإجابات، وبمتوسط حسابي بلغ (٣.٩١)، وانحراف معياري بلغ (٠.٦٣) وقد كانت أهميتها النسبية عالية، في حين أن العبارة رقم (٧) والتي تنص على انه "تقوم الشركات الصناعية بالإفصاح عن المعلومات عند طلبها من كافة الأطراف.." هي الأقل بين متوسطات الإجابات، وبمتوسط حسابي بلغ (٣.٧٣) وقد كانت الأهمية النسبية لهذه الفقرة متوسطة، أما الانحراف المعياري فقد بلغ (٠.٦٨).

ثالثاً: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأسئلة متغير الاستقلالية

الجدول (٩) يبين النتائج التي تم التوصل إليها:

جدول رقم ٩

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لأسئلة متغير الاستقلالية

ت	الفقرات	الوسط الحسابي	الانحرافات المعيارية	الأهمية النسبية	الترتيب
١٠	تستخدم الشركات الصناعية الكويتية أموال المساهمين استخداماً ملائماً.	٣.٨٦	٠.٦٠	مرتفعة	١
١١	تعمل الشركات الصناعية الكويتية على الارتقاء بسمعتها.	٣.٥٩	٠.٧٠	متوسطة	٦
١٢	تعمل الشركات الصناعية الكويتية على حسن استثمار الموارد المتاحة.	٣.٧٩	٠.٦٧	مرتفعة	٢
١٣	تحقق الشركات الصناعية الكويتية جميع الأنشطة بأقل تكلفة ممكنة مع تقديم خدمات تحقق المعايير المطلوبة.	٣.٧٤	٠.٧٠	مرتفعة	٣
١٤	توفر الشركات الصناعية الكويتية نظاماً مالياً متطوراً.	٣.٦٣	٠.٧٣	متوسطة	٤
١٥	تتمتع الأقسام في الشركات الصناعية باستقلال تام يمكنها من متابعة عملياتها في الشركة.	٣.٦١	٠.٨٠	متوسطة	٥
	الاستقلالية	٣.٧٠	٠.٧٠	مرتفعة	

المصدر: إعداد الباحث

تبين النتائج التي يتضمنها الجدول رقم (٩) أن المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية

للفقرات (١٥-٢١)، سجلت متوسطاً حسابياً عاماً بلغ (٣.٧٠) وانحراف معياري بلغ (٠.٧٠)،

وبمقارنة هذا المتوسط الذي تم الحصول عليه بمتوسط أداة القياس المستخدمة في هذه الدراسة وهو (٣)، وهذه النتيجة تشير إلى أن استجابات عينة الدراسة كانت إيجابية وبدرجة مرتفعة على معظم العبارات.

كما يتضح من خلال مطالعة البيانات الواردة في الجدول (٩) أن المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية قد تراوحت ما بين (٣.٦١-٣.٨٦) وأن العبارة رقم (١٠) والتي تنص على انه "تستخدم الشركات الصناعية الكويتية أموال المساهمين استخداماً ملائماً" هي الأعلى بين متوسطات الإجابات، وبمتوسط حسابي بلغ (٣.٨٦)، وانحراف معياري بلغ (٠.٦٠) وقد كانت أهميتها النسبية عالية، في حين أن العبارة رقم (١١) والتي تنص على أنه "تعمل الشركات الصناعية الكويتية على الارتقاء بسمعتها" هي الأقل بين متوسطات الإجابات، وبمتوسط حسابي بلغ (٣.٥٨) وقد كانت الأهمية النسبية لهذه الفقرة متوسطة، أما الانحراف المعياري فقد بلغ (٠.٧٠).

رابعاً: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأسئلة متغير المساءلة الجدول (١٠) يبين النتائج التي تم التوصل إليها:

ت	الفقرات	الوسط الحسابي	الانحرافات المعيارية	الأهمية النسبية	الترتيب
١٦	تهتم الشركات الصناعية الكويتية بمجال ضمان الجودة الشاملة ومعايير الاعتماد.	٣.٧٣	٠.٧٠	مرتفعة	٦
١٧	يشارك ممثلون عن المعنويين في الشركات الصناعية الكويتية في وضع قواعد المساءلة.	٣.٥٩	٠.٩٥	متوسطة	٧
١٨	تكون مجالس الحاكمية على معرفة تامة بوضع الجودة للمنتجات التي تقدمها الشركات الصناعية الكويتية.	٣.٩٠	٠.٦٠	مرتفعة	٢
١٩	توظف الشركات الصناعية الكويتية الميزانية بفاعلية وفقاً لخطة التحسين والتطوير فيها.	٣.٩٤	٠.٥٨	مرتفعة	١
٢٠	تعد الشركات الصناعية الكويتية قواعد صرف الميزانية بما يحقق رؤيتها ورسالتها وأهدافها.	٣.٨٦	٠.٦٨	مرتفعة	٣
٢١	تطبق الشركات الصناعية الكويتية قوانين الحكومة المتعلقة بقانون المساءلة.	٣.٨٥	٠.٧٦	مرتفعة	٤
٢٢	تحقق الشركات الصناعية الكويتية الكفاءة والفاعلية على المستوى التنظيمي	٣.٧٤	٠.٧٠	مرتفعة	٥
المساءلة		٣.٨٠	٠.٧١	مرتفعة	

المصدر: إعداد الباحث

تبين النتائج التي يتضمنها الجدول رقم (١٠) أن المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفقرات (٢٢-٢٨)، سجلت متوسطاً حسابياً عاماً بلغ (٣.٨٠) وانحراف معياري بلغ

(٠.٧١)، وبمقارنة هذا المتوسط الذي تم الحصول عليه بمتوسط أداة القياس المستخدمة في هذه الدراسة وهو (٣)، يتبين أن النتيجة تزيد على الدرجة المتوسطة (+ ٣)، وتقل عن الدرجة العالية (+ ٤). وهذه النتيجة تشير إلى أن استجابات عينة الدراسة كانت إيجابية وبدرجة مرتفعة على معظم العبارات.

كما يتضح من خلال مطالعة البيانات الواردة في الجدول (١٠) أن المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية قد تراوحت ما بين (٣.٥٩-٣.٩٤) وأن العبارة رقم (١٩) والتي تنص على أنه "توظف الشركات الصناعية الكويتية الميزانية بفاعلية وفقاً لخطة التحسين والتطوير فيها." هي الأعلى بين متوسطات الإجابات، وبمتوسط حسابي بلغ (٣.٩٤)، وانحراف معياري بلغ (٠.٥٨) وقد كانت أهميتها النسبية عالية، في حين أن العبارة رقم (١٧) والتي تنص على أن "يشارك ممثلون عن المعنويين في الشركات الصناعية الكويتية في وضع قواعد المساءلة." هي الأقل بين متوسطات الإجابات، وبمتوسط حسابي بلغ (٣.٥٩) وقد كانت الأهمية النسبية لهذه الفقرة متوسطة، أما الانحراف المعياري فقد بلغ (٠.٩٠).

خامساً: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأسئلة متغير المسؤولية الجدول (١١) يبين النتائج التي تم التوصل إليها:

ت	الفقرات	الوسط الحسابي	الانحرافات المعيارية	الأهمية النسبية	الترتيب
٢٣	توضع قواعد العمل في الشركة من خلال مشاركة العاملين	٣.٥٧	٠.٦٩	متوسطة	٦
٢٤	يشارك الموظفون في الشركات الصناعية الكويتية في رسم السياسات في مختلف المجالات.	٣.٧٠	٠.٥٤	مرتفعة	٥
٢٥	تدير إدارة الشركات الصناعية الكويتية جميع الفعاليات فيها بشكل فاعل.	٣.٧٤	٠.٨٠	مرتفعة	٤
٢٦	يوجد نموذج مناسب لتطبيق جميع سياسات الشركات الصناعية الكويتية بفاعلية.	٤.٠٤	٠.٤٩	مرتفعة	١
٢٧	يشارك العاملين في الشركات الصناعية الكويتية في إبداء رأيهم فيما يؤدي إلى تطوير العمل.	٣.٨٢	٠.٦٥	مرتفعة	٣
٢٨	تقوم الإدارة في الشركات الصناعية الكويتية بتفويض السلطة للعاملين.	٣.٨٩	٠.٥٥	مرتفعة	٢
	المسؤولية	٣.٧٩	٠.٦١	مرتفعة	

المصدر: إعداد الباحث

تبين النتائج التي يتضمونها الجدول رقم (١١) أن المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفقرات (٢٩-٣٥)، سجلت متوسطاً حسابياً عاماً بلغ (٣.٧٩) وانحراف معياري بلغ (٠.٦١)، وبمقارنة هذا المتوسط الذي تم الحصول عليه بمتوسط أداة القياس المستخدمة في هذه

الدراسة وهو (٣)، يتبين أن النتيجة تزيد على الدرجة المتوسطة (٣ +)، وتقل عن الدرجة العالية (٤ +). وهذه النتيجة تشير إلى أن استجابات عينة الدراسة كانت إيجابية وبدرجة مرتفعة على معظم العبارات.

كما يتضح من خلال مطالعة البيانات الواردة في الجدول (١١) أن المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية قد تراوحت ما بين (٣.٥٩-٤.٠٤) وأن العبارة رقم (٢٦) والتي تنص على "يوجد نموذج مناسب لتطبيق جميع سياسات الشركات الصناعية الكويتية بفاعلية" هي الأعلى بين متوسطات الإجابات، وبمتوسط حسابي بلغ (٤.٠٤)، وبانحراف معياري بلغ (٠.٤٩) وقد كانت أهميتها النسبية عالية، في حين أن العبارة رقم (٢٣) والتي تنص على "توضع قواعد العمل في الشركة من خلال مشاركة العاملين" هي الأقل بين متوسطات الإجابات، وبمتوسط حسابي بلغ (٣.٥٧) وقد كانت الأهمية النسبية لهذه الفقرة متوسطة، أما الانحراف المعياري فقد بلغ (٠.٦٩). كما أن قيم الانحراف تشير إلى مدى تشتت قيم هذا المتغير عن الوسط الحسابي لجميع الفقرات، وإن القيم المنخفضة للانحراف المعياري التي تم التوصل إليها تشير إلى أن إجابات عينة الدراسة متقاربة ومتشابهة إلى حد ما.

سادساً: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأسئلة متغير العدالة

جدول رقم ١٢

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لأسئلة متغير العدالة

ت	الفقرات	الوسط الحسابي	الانحرافات المعيارية	الأهمية النسبية	الترتيب
٢٩	توضع خطط التطوير في الشركات الصناعية الكويتية بمشاركة جميع الأطراف ذات العلاقة.	٣.٩٣	٠.٧١	مرتفعة	٢
٣٠	تصرف الشركات الصناعية الكويتية الميزانية بفاعلية وفقاً لخطط التحسين والتطوير فيها.	٣.٧٠	٠.٧٤	مرتفعة	١١
٣١	تسعى الشركات الصناعية الكويتية باستمرار إلى رفع معنويات جميع العاملين بطرق مختلفة.	٣.٨١	٠.٦٢	مرتفعة	٨
٣٢	تستقطب الشركات الصناعية الكويتية أصحاب الكفاءات المميزة.	٣.٨٨	٠.٥٩	مرتفعة	٤
٣٣	يشارك أعضاء في الشركات الصناعية الكويتية في وضع إستراتيجية الشركة.	٣.٧٦	٠.٨٤	مرتفعة	١٠
٣٤	تتميز الشركات الصناعية الكويتية بقدرتها على تطبيق العدالة بين العاملين.	٣.٩٢	٠.٧٢	مرتفعة	٣
٣٥	تتبع الشركات الصناعية الكويتية أسلوب الحوار في الوصول إلى القرارات من خلال اللجان المعنية ومجالس الحكومية.	٣.٩٤	٠.٦٦	مرتفعة	١
٣٦	تطبق إدارة الشركات الصناعية الكويتية العدالة في التعامل مع مختلف الأقسام.	٣.٨٦	٠.٦٠	مرتفعة	٥
٣٧	تسعى الشركات الصناعية الكويتية إلى رفع معنويات العاملين فيها باستمرار.	٣.٨٥	٠.٦٤	مرتفعة	٦
٣٨	تتصف الإجراءات التي تطبقها الشركات الصناعية على العاملين بالعدالة.	٣.٨٥	٠.٦٤	مرتفعة	٦
٣٩	تطبق الشركات الصناعية الكويتية الأسلوب الديمقراطي بشكل يكفل العدالة للجميع.	٣.٨١	٠.٥٥	مرتفعة	٨
٤٠	تطبق الأنظمة والقوانين على جميع العاملين في الشركات الصناعية الكويتية دون تمييز.	٣.٦٣	٠.٧٣	مرتفعة	١٣
٤٠	تحقق الشركات الصناعية الكويتية التوازن بين مصالح جميع الفئات ذات العلاقة.	٣.٦٥	٠.٨٠	مرتفعة	١٢
	العدالة	٣.٨١	٠.٦٢	مرتفعة	

المصدر: إعداد الباحث

المتوسط الذي تم الحصول عليه بمتوسط أداة القياس المستخدمة في هذه الدراسة وهو (٣)، يتبين أن النتيجة تزيد على الدرجة المتوسطة (+٣)، وتقل عن الدرجة العالية (+٤). وهذه النتيجة تشير إلى أن استجابات عينة الدراسة كانت إيجابية وبدرجة عالية على جميع العبارات. كما يتضح من خلال مطالعة البيانات الواردة في الجدول (١٢) أن المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية قد تراوحت ما بين (٣.٧٠ - ٣.٩٤) وأن العبارة رقم (٣٦) والتي تنص على "أن تتبّع الشركات الصناعية الكويتية أسلوب الحوار في الوصول إلى القرارات من خلال اللجان

المعنيّة ومجالس الحاكمة" هي الأعلى بين متوسطات الإجابات، وبمتوسط حسابي بلغ (٣.٩٤)، وبانحراف معياري بلغ (٠.٦٦) وقد كانت أهميتها النسبية عالية، في حين أن العبارة رقم (٤٠) والتي تنص على: "تطبق الأنظمة والقوانين على جميع العاملين في الشركات الصناعية الكويتية دون تمييز" هي الأقل بين متوسطات الإجابات، وبمتوسط حسابي بلغ (٣.٦٣) وقد كانت الأهمية النسبية لهذه الفقرة متوسطة، أما الانحراف المعياري فقد بلغ (٠.٧٣).

سابعاً: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأسئلة المتغير التابع: الإفصاح المحاسبي

الجدول (١٣) يبين النتائج التي تم التوصل إليها:

جدول رقم ١٣
المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لأسئلة المتغير التابع: الإفصاح المحاسبي

ت	الفقرات	الوسط الحسابي	الانحرافات المعيارية	الأهمية النسبية	الترتيب
٤٣	يتم الإفصاح عن جميع بنود عناصر قائمة المركز المالي بالقدر الكافي وبدون استثناء	٣.٨٩	٠.٦١	مرتفعة	٢
٤٤	يتم الإفصاح عن ملكية الأسهم لجميع المساهمين بجميع فئات الأسهم	٣.٧٨	٠.٥٨	مرتفعة	٤
٤٥	يتم الإفصاح عن حقوق المساهمين بشكل كامل بما يضمن اطمئنانهم على سلامة أموالهم	٣.٦٥	٠.٨٠	متوسطة	٩
٤٦	يتم الإفصاح عن قيمة مكافأة مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين وكيفية اختيارهم	٣.٩١	٠.٦٣	مرتفعة	١
٤٧	يتم الإفصاح للمساهمين عن وجود أية ممارسات أو سلوك غير أخلاقي يؤثر على عمل الشركة	٣.٨٦	٠.٦٠	مرتفعة	٣
٤٨	تتوفر قنوات لنشر المعلومات الكافية وفي التوقيت المناسب	٣.٦٨	٠.٥٦	مرتفعة	٦
٤٩	يتم الإفصاح عن عناصر المخاطر الجوهرية المتوقعة	٣.٥٥	٠.٦٨	متوسطة	١٠
٥٠	يتم الإفصاح عن الضمانات طوعياً بالإضافة إلى الإفصاحات الإلزامية	٣.٦٦	٠.٧٠	مرتفعة	٨
٥١	يتم الإفصاح عن المعلومات غير الكمية من خلال القوائم المالية الرئيسية ومن خلال قوائم مالية ملحقه أو الملاحظات الهامشية بالإضافة إلى تقرير الإدارة.	٣.٦٩	٠.٧٧	مرتفعة	٥
٥٢	تفصح الشركة عن المعلومات بطريقة تضمن وصولها بنفس القدر إلى كافة المستفيدين دون تحيز إلى جهة معينة	٣.٦٧	٠.٦٥	متوسطة	٧
الإفصاح المحاسبي		٣.٧٣	٠.٦٥	مرتفعة	

المصدر: إعداد الباحث

تبين النتائج التي يتضمنها الجدول رقم (١٣) أن المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفقرات (٤٣-٥٢)، سجلت متوسطاً حسابياً عاماً بلغ (٣.٧٣) وانحراف معياري بلغ (٠.٦٥)، وبمقارنة هذا المتوسط الذي تم الحصول عليه بمتوسط أداة القياس المستخدمة في هذه

الدراسة وهو (٣)، يتبين أن النتيجة تزيد على الدرجة المتوسطة (٣ +)، وتقل عن الدرجة العالية (٤ +). وهذه النتيجة تشير إلى أن استجابات عينة الدراسة كانت إيجابية وبدرجة عالية على معظم العبارات.

كما يتضح من خلال مطالعة البيانات الواردة في الجدول رقم (١٣) أن المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية قد تراوحت ما بين (٣.٥٥-٣.٩١) وأن العبارة رقم (٤٦) والتي تنص على أن "يتم الإفصاح عن قيمة مكافأة مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين وكيفية اختيارهم" هي الأعلى بين متوسطات الإجابات، وبمتوسط حسابي بلغ (٣.٩١)، وانحراف معياري بلغ (٠.٦٣) وقد كانت أهميتها النسبية مرتفعة، في حين أن العبارة رقم (٤٩) والتي تنص على أن "يتم الإفصاح عن عناصر المخاطر الجوهرية المتوقعة" هي الأقل بين متوسطات الإجابات، وبمتوسط حسابي بلغ (٣.٥٥) وقد كانت الأهمية النسبية لهذه الفقرة متوسطة، أما الانحراف المعياري فقد بلغ (٠.٦٨). كما أن قيم الانحراف تشير إلى مدى تشتت قيم هذا المتغير عن الوسط الحسابي لجميع الفقرات، وإن القيم المنخفضة للانحراف المعياري التي تم التوصل إليها تشير إلى أن إجابات عينة الدراسة متقاربة ومتشابهة إلى حد ما.

٤-٤ نتائج اختبار فرضيات الدراسة:

استخدم الباحث عددا من أساليب الإحصاء الاستدلالي لتحليل النتائج واختبار الفرضيات التي استندت عليها الدراسة الحالية، وتبين الجداول التالية النتائج التي تم التوصل إليها في اختبار الفرضيات:

اختبار الفرضية الرئيسية الأولى:

وتنص هذه الفرضية على أنه:

لا توجد علاقة بين أثر تطبيق مقومات الحاكمية المؤسسية والإفصاح المحاسبي في الشركات الصناعية الكويتية.

ولاختبار هذه الفرضية فقد تم استخدام تحليل الانحدار الخطي المتعدد (Multiple Regression) لمعرفة هذا الأثر. حيث تبين النتائج التي يتضمنها الجدول رقم (١٤) ما يلي:

جدول رقم ١٤
نتائج اختبار الانحدار الخطي المتعدد (Multiple Regression) لأثر تطبيق مقومات الحاكمية المؤسسية والإفصاح المحاسبي

القرار الإحصائي	F القيمة المحسوبة	B ميل الانحدار	R ² مستوى الارتباط	Sig. مستوى الدلالة	المتغير المستقل
رفض الفرضية العدمية	١٧.٢٣	٣.٨٩٤	٠.٧٢٣	٠.٠٠٠	أثر تطبيق مقومات الحاكمية المؤسسية والإفصاح المحاسبي

المصدر: إعداد الباحث

ملاحظة: مستوى المعنوية ($\alpha = ٠.٠٥$) والقيمة الجدولية $F = ٢.٢٩$

يتضح من البيانات الواردة في الجدول رقم (١٣) أن قيمة F المحسوبة هي (١٧.٢٣) فيما بلغت قيمتها الجدولية (٢.٢٩)، وبمقارنة القيم التي تم التوصل إليها في اختبار هذه الفرضية، يتبين أن القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية، لذلك فإنه يتم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على أنه "توجد علاقة بين أثر تطبيق مقومات الحاكمية المؤسسية والإفصاح المحاسبي في الشركات الصناعية الكويتية"، وهذا ما يؤكد قيمة مستوى الدلالة (Sig.) البالغة صفرًا حيث إنها أقل من ٥%، كما تشير إلى أن التباين في المتغيرات المستقلة (R^2) يفسر ما نسبته (٠.٧٢٣) من التباين في المتغير التابع.

وباستخدام تحليل التباين (ANOVA) لمعرفة أثر تطبيق مقومات الحاكمية المؤسسية والإفصاح المحاسبي في الشركات الصناعية الكويتية، حيث تبين النتائج التي يتضمنها الجدول رقم (١٥) هذه النتائج.

جدول رقم ١٥
نتائج تحليل التباين (ANOVA) لأثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي

المتغير	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية df	قيمة F المحسوبة	قيمة F الجدولية	مستوى المعنوية Sig	النتيجة
أثر تطبيق مقومات الحاكمية المؤسسية والإفصاح المحاسبي	بين المجموعات	١.٧١١	٦	٦.٣٩٨	٣.٩٢	.٠٠٠	رفض الفرضية العدمية
	داخل المجموعات	٢٩.٦٩٢	١٣٧				
	التباين الكلي	٣١.٤٠٣	١٤٣				

المصدر: إعداد الباحث

يتبين من البيانات الواردة بالجدول (١٥) أن قيمة F المحسوبة هي (٦.٣٩٨) وقيمتها الجدولية (٣.٩٢) وبالمقارنة بينهما يتضح أن قيمة F المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية ووفقاً لقاعدة القرار التي تنص على أنه إذا كانت قيمة F المحسوبة أكبر من قيمة F الجدولية فإن هذا يعني رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على أنه "توجد علاقة بين أثر تطبيق مقومات الحاكمية المؤسسية والإفصاح المحاسبي في الشركات الصناعية الكويتية"، وهذا ما تؤكدته مستوى المعنوية (٠.٠٠٠) وهي أقل من ٥%.

لاختبار الفرضية تم استخدام تحليل الانحدار الخطي المتعدد إذ تبين أن قيمة (F) المحسوبة بلغت (١٧.٢٣) وتبين أن القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية لذلك تم قبول الفرضية البديلة والتي تنص على أنه توجد علاقة بين أثر تطبيق مقومات الحاكمية المؤسسية والإفصاح المحاسبي في الشركات الصناعية الكويتية وبمطالعة نتائج الجدول (١٥) تبين أن قيمة F المحسوبة بلغت (٦.٣٩٨) وهي أكبر من القيمة الجدولية مما يعني قبول الفرضية البديلة والتي تنص على: توجد علاقة بين أثر تطبيق مقومات الحاكمية المؤسسية والإفصاح المحاسبي في الشركات الصناعية الكويتية.

أما فيما يتعلق باختبار الفرضيات الفرعية المنبثقة عن هذه الفرضية، فإن الجداول التالية تبين قيمة النتائج التي تم التوصل إليها:
 اختبار الفرضية الفرعية الأولى:
 وتنص هذه الفرضية على انه:

لا توجد علاقة بين أثر تطبيق الانضباط والإفصاح المحاسبي في الشركات الصناعية الكويتية.
 ولاختبار هذه الفرضية باستخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط (One Sample T-test) لمعرفة هذا الأثر، حيث تبين النتائج التي يتضمنها الجدول رقم (١٦) هذه النتائج:

جدول رقم ١٦
نتائج اختبار الانحدار الخطي البسيط (Simple Regression) للفرضية الأولى

القرار الإحصائي	T المحسوبة	B مستوى الانحدار	R ² مستوى الارتباط	Sig. مستوى الدلالة	المتغير
قبول الفرضية العدمية	١.٦٦	٠.٧٨	٠.٠٥	٠.١٠	أثر تطبيق الانضباط والإفصاح المحاسبي في الشركات الصناعية الكويتية

المصدر: إعداد الباحث
 ملاحظة: مستوى المعنوية ($\alpha \leq 0.05$) والقيمة الجدولية ل $T = 1.658$

يتضح من البيانات الواردة في الجدول (١٦) أن قيمة T المحسوبة هي (١.٦٦) فيما بلغت قيمتها الجدولية (١.٦٥٨)، وبمقارنة القيم التي تم التوصل إليها في اختبار هذه الفرضية، يتبين أن القيمة المحسوبة أقل من القيمة الجدولية لذلك فإنه يتم قبول الفرضية العدمية ورفض الفرضية البديلة التي تنص على أنه "لا توجد علاقة بين أثر تطبيق الانضباط والإفصاح المحاسبي في الشركات الصناعية الكويتية"، وهذا ما يؤكد قيمة مستوى الدلالة (Sig.) البالغة صفرًا حيث إنها أقل من ٥%، كما تشير إلى أن التباين في المتغير المستقل (R^2) يفسر ما نسبته (٠.٤٣٣) من التباين في المتغير التابع.

اختبار الفرضية الفرعية الثانية:

وتنص هذه الفرضية على أنه:

لا توجد علاقة بين أثر تطبيق الشفافية والإفصاح المحاسبي في الشركات الصناعية الكويتية. ولاختبار هذه الفرضية قام الباحث باستخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط (One Sample T-Test) لمعرفة هذه الأثر، حيث تبين النتائج التي يتضمنها الجدول رقم (١٧) هذه النتائج.

جدول رقم ١٧

نتائج اختبار الانحدار البسيط (Simple Regression) للفرضية الثانية

القرار الإحصائي	T المحسوبة	B مستوى الانحدار	R^2 مستوى الارتباط	Sig. مستوى الدلالة	المتغير
رفض الفرضية العدمية	٥.٣٠٦	٠.٠٣٤	٠.٢٠٩	٠.٠٠٠	أثر تطبيق الشفافية والإفصاح المحاسبي في الشركات الصناعية الكويتية

المصدر: إعداد الباحث

ملاحظة: مستوى المعنوية ($\alpha \leq 0.05$) والقيمة الجدولية ل- T = ١.٦٥٨

يتضح من البيانات الواردة في الجدول (١٧) أن قيمة T المحسوبة هي (٥.٣٠٦) فيما بلغت قيمتها الجدولية (١.٦٥٨)، وبمقارنة القيم التي تم التوصل إليها في اختبار هذه الفرضية، يتبين أن القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية، لذلك فإنه يتم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية

البديلة التي تنص على انه "توجد علاقة بين أثر تطبيق الشفافية والإفصاح المحاسبي في الشركات الصناعية الكويتية"، وهذا ما يؤكد قيمة مستوى الدلالة (Sig.) البالغة صفرًا حيث إنها أقل من ٥%، كما تشير إلى أن التباين في المتغير المستقل (R^2) يفسر ما نسبته (٠.٢٠٩) من التباين في المتغير التابع.

تم استخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط وتبين أن قيمة (T) المحسوبة هي (٥.٣٠٦) وهي أكبر من القيمة الجدولية لذلك تم قبول الفرضية البديلة والتي تنص على أنه: توجد علاقة بين أثر تطبيق الشفافية والإفصاح المحاسبي في الشركات الصناعية الكويتية.

اختبار الفرضية الفرعية الثالثة:

وتنص هذه الفرضية على انه:

لا توجد علاقة بين أثر تطبيق الاستقلالية والإفصاح المحاسبي في الشركات الصناعية الكويتية. و لاختبار هذه الفرضية قام الباحث باستخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط (One Sample T-Test) لمعرفة هذا الأثر، حيث تبين النتائج التي يتضمنها الجدول رقم (١٨) النتائج التي تم التوصل إليها.

جدول رقم ١٨

نتائج اختبار الانحدار البسيط (Simple Regression) للفرضية الثالثة

القرار الإحصائي	T المحسوبة	B مستوى الانحدار	R^2 مستوى الارتباط	Sig. مستوى الدلالة	المتغير
رفض الفرضية العدمية	٦.٢٨٧	٠.٠٧٠	٠.٢٤٨	.٠٠٠	أثر تطبيق الاستقلالية والإفصاح المحاسبي في الشركات الصناعية الكويتية

المصدر: إعداد الباحث

ملاحظة: مستوى المعنوية ($\alpha \leq ٠.٠٥$) والقيمة الجدولية $T = ١.٦٥٨$

يتضح من البيانات الواردة في الجدول (١٨) أن قيمة T المحسوبة هي (٦.٢٨٧) فيما بلغت قيمتها الجدولية (١.٦٥٨)، وبمقارنة القيم التي تم التوصل إليها في اختبار هذه الفرضية، يتبين أن القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية، لذلك فإنه يتم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية

البديلة التي تنص على انه "توجد علاقة بين أثر تطبيق الاستقلالية والإفصاح المحاسبي في الشركات الصناعية الكويتية"، وهذا ما تؤكد قيمة مستوى الدلالة (Sig.) البالغة صفرًا حيث إنها أقل من ٥%، كما تشير إلى أن التباين في المتغير المستقل (R^2) يفسر ما نسبته (٠.٢٤٨) من التباين في المتغير التابع.

اختبار الفرضية الفرعية الرابعة:

وتنص هذه الفرضية على انه:

لا توجد علاقة بين أثر المسؤولية والإفصاح المحاسبي في الشركات الصناعية الكويتية.

ولاختبار هذه الفرضية قام الباحث باستخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط (One Sample T-Test) لمعرفة هذا الأثر، حيث تبين النتائج التي يتضمنها الجدول رقم (١٩) هذه النتائج.

جدول رقم ١٩					
نتائج اختبار الانحدار البسيط (Simple Regression) للفرضية الرابعة					
المتغير	Sig. مستوى الدلالة	R^2 مستوى الارتباط	B مستوى الانحدار	T المحسوبة	القرار الإحصائي
أثر المسؤولية والإفصاح المحاسبي في الشركات الصناعية الكويتية	.٠٠٠٠	٠.٣٠٠	٠.٢٤٧	٥.٦٤١	رفض الفرضية العدمية

المصدر: إعداد الباحث

ملاحظة: مستوى المعنوية ($\alpha \leq ٠.٠٥$) والقيمة الجدولية $T = ١.٦٥٨$

يتضح من البيانات الواردة في الجدول (١٩) أن قيمة T المحسوبة هي (٥.٦٤١) فيما بلغت قيمتها الجدولية (١.٦٥٨)، وبمقارنة القيم التي تم التوصل إليها في اختبار هذه الفرضية، يتبين أن القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية، لذلك فإنه يتم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على انه "توجد علاقة بين أثر المسؤولية والإفصاح المحاسبي في الشركات الصناعية الكويتية"، وهذا ما تؤكد قيمة مستوى الدلالة (Sig.) البالغة صفرًا حيث إنها أقل من ٥%، كما تشير إلى أن التباين في المتغير المستقل (R^2) يفسر ما نسبته (٠.٣٠٠) من التباين في المتغير التابع.

اختبار الفرضية الفرعية الخامسة:

وتنص هذه الفرضية على انه:

لا توجد علاقة بين أثر المساءلة والإفصاح المحاسبي في الشركات الصناعية الكويتية.

ولاختبار هذه الفرضية باستخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط (One Sample T-Test)

لمعرفة هذا الأثر، حيث تبين النتائج التي يتضمنها الجدول (٢٠) هذه النتائج.

جدول رقم ٢٠

نتائج اختبار الانحدار البسيط (Simple Regression) للفرضية الخامسة

المتغير	Sig. مستوى الدلالة	R ^٢ مستوى الارتباط	B مستوى الانحدار	T المحسوبة	القرار الإحصائي
أثر المساءلة والإفصاح المحاسبي في الشركات الصناعية الكويتية	.٠٠٠	٠.٣٧٦	٠.١٦٢	٥.١٣٤	رفض الفرضية العدمية

المصدر: إعداد الباحث

ملاحظة: مستوى المعنوية ($\alpha \leq 0.05$) والقيمة الجدولية $T = 1.658$

يتضح من البيانات الواردة في الجدول (٢٠) أن قيمة T المحسوبة هي (٥.١٣٤) فيما بلغت قيمتها الجدولية (١.٦٥٨)، وبمقارنة القيم التي تم التوصل إليها في اختبار هذه الفرضية، يتبين أن القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية، لذلك فإنه يتم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على انه "توجد علاقة بين أثر المساءلة والإفصاح المحاسبي في الشركات الصناعية الكويتية"، وهذا ما يؤكد قيمة مستوى الدلالة (Sig.) البالغة صفرًا حيث إنها أقل من ٥%، كما تشير إلى أن التباين في المتغير المستقل (R^٢) يفسر ما نسبته (٠.٣٧٦) من التباين في المتغير التابع.

اختبار الفرضية الفرعية السادسة:

وتنص هذه الفرضية على انه:

لا توجد علاقة بين أثر تطبيق العدالة والإفصاح المحاسبي في الشركات الصناعية الكويتية.

ولاختبار هذه باستخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط (Simple Regression) لمعرفة هذا الأثر، حيث تبين النتائج التي يتضمنها الجدول (٢١) هذه النتائج.

جدول رقم ٢١					
نتائج اختبار الانحدار البسيط (Simple Regression) للفرضية السادسة					
المتغير	Sig. مستوى الدلالة	R ^٢ مستوى الارتباط	B مستوى الانحدار	T المحسوبة	القرار الإحصائي
أثر تطبيق العدالة والإفصاح المحاسبي في الشركات الصناعية الكويتية	٠.٠٠٨	٠.٠٣	٠.٠٠٠٨	١.٧٧	قبول الفرضية العدمية

المصدر: إعداد الباحث

ملاحظة: مستوى المعنوية ($\alpha \leq 0.05$) والقيمة الجدولية لـ $T = 1.658$

يتضح من البيانات الواردة في الجدول (٢١) أن قيمة T المحسوبة هي (١.٧٧) فيما بلغت قيمتها الجدولية (١.٦٥٨)، وبمقارنة القيم التي تم التوصل إليها في اختبار هذه الفرضية، يتبين أن القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية، لذلك فإنه يتم قبول الفرضية العدمية ورفض الفرضية البديلة التي تنص على أنه "توجد علاقة بين أثر تطبيق العدالة والإفصاح المحاسبي في الشركات الصناعية الكويتية".

وهذا ما يؤكد قيمة مستوى الدلالة (Sig.) البالغة صفرًا حيث إنها أقل من ٥%، كما تشير إلى أن التباين في المتغير المستقل (R^٢) يفسر ما نسبته (٠.٠٣) من التباين في المتغير التابع.

اختبار الفرضية الرئيسية الثانية:

"هناك اختلافات في إجابات عينة الدراسة حول أثر تطبيق مقومات الحاكمية المؤسسية على الإفصاح المحاسبي تعزى للعوامل الديموغرافية (العمر، والمؤهل العلمي، والخبرة الوظيفية، والتخصص العلمي)".

اختبار الفرضية الفرعية الأولى:

- هناك اختلافات في إجابات عينة الدراسة حول أثر تطبيق مقومات الحاكمية المؤسسية على الإفصاح المحاسبي تعزى للعمر.
- للإجابة عن هذه الفرضية تم استخدام تحليل التباين الأحادي، والجدول رقم (٢٢) يبين نتائج ذلك.

جدول رقم ٢٢

نتائج تحليل التباين الأحادي لأثر تطبيق مقومات الحاكمية المؤسسية على الإفصاح المحاسبي تعزى للعمر

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	f	الدلالة
بين المجموعات	٤٣.٤٥	٣	١٤.٤٨	١.٠١	٠.٣٩
داخل المجموعات	٢٨٦٣.٦٢	١٤١	١٤.٣٩		
المجموع	٢٩٠٧.٠٦	١٤٤			

المصدر: إعداد الباحث

- من الجدول رقم (٢٢) يتضح أن قيمة اختبار (f) بلغ (١.٠١٧) بمستوى دلالة (٠.٣٩) وهي اكبر من مستوى (٠.٠٥)، لذا نقبل الفرضية العدمية التي تشير إلى عدم وجود اختلافات في إجابات عينة الدراسة حول أثر تطبيق مقومات الحاكمية المؤسسية على الإفصاح المحاسبي تعزى للعمر.

الفرضية الفرعية الثانية:

- هناك اختلافات في إجابات عينة الدراسة حول أثر تطبيق مقومات الحاكمية المؤسسية على الإفصاح المحاسبي تعزى للمؤهل العلمي.
- للإجابة عن هذه الفرضية تم استخدام تحليل التباين الأحادي الجدول رقم (٢٣) يبين نتائج ذلك.

جدول رقم ٢٣

نتائج تحليل التباين الأحادي لأثر تطبيق مقومات الحاكمية المؤسسية على الإفصاح المحاسبي
تعزى للمؤهل العلمي

الدلالة	f	متوسط المربعات	درجات الحرية	مجموع المربعات	مصدر التباين
١.٠٠	٠.٠٠	٠.٠٥	٣	٠.١٠	بين المجموعات
		١٤.٥٣	١٤١	٢٩٠٦.٩٧	داخل المجموعات
			١٤٤	٢٩٠٧.٠٦	المجموع

المصدر: إعداد الباحث

من الجدول رقم (٢٣) يتضح أن قيمة اختبار (f) بلغ (٠.٠٠) بمستوى دلالة (١.٠٠) وهي أكبر من مستوى (٠.٠٥)، لذا نقبل الفرضية العدمية التي تنص على عدم وجود اختلافات في إجابات عينة الدراسة حول أثر تطبيق مقومات الحاكمية المؤسسية على الإفصاح المحاسبي تعزى للمؤهل العلمي.

الفرضية الفرعية الثالثة:

– هناك اختلافات في إجابات عينة الدراسة حول أثر تطبيق مقومات الحاكمية المؤسسية على الإفصاح المحاسبي تعزى للخبرة الوظيفية.
للإجابة عن هذه الفرضية تم استخدام تحليل التباين الأحادي، والجدول (٢٤) يبين نتائج ذلك.

جدول رقم ٢٤

نتائج تحليل التباين الأحادي لأثر تطبيق مقومات الحاكمية المؤسسية على الإفصاح المحاسبي
تعزى للخبرة الوظيفية

الدلالة	f	متوسط المربعات	درجات الحرية	مجموع المربعات	مصدر التباين
٠.٧٥	٠.٤٩	٧.٠٧	٣	٢٨.٢٩	بين المجموعات
		١٤.٥٤	١٤١	٢٨٧٨.٧٨	داخل المجموعات
			١٤٤	٢٩٠٧.٠٦	المجموع

المصدر: إعداد الباحث

من الجدول رقم (٢٤) يتضح أن قيمة اختبار (f) بلغ (٠.٤٩) بمستوى دلالة (١.٠٠) وهي أكبر من مستوى (٠.٠٥)، لذا نقبل الفرضية العدمية التي تشير إلى عدم وجود اختلافات في إجابات عينة الدراسة حول أثر تطبيق مقومات الحاكمية المؤسسية على الإفصاح المحاسبي تعزى للخبرة الوظيفية.

الفرضية الفرعية الرابعة:

– هناك اختلافات في إجابات عينة الدراسة حول أثر تطبيق مقومات الحاكمية المؤسسية على الإفصاح المحاسبي تعزى للتخصص العلمي.

للإجابة عن هذه الفرضية تم استخدام تحليل التباين الأحادي الجدول (٢٥) يبين نتائج ذلك.

جدول رقم ٢٥					
نتائج تحليل التباين الأحادي لأثر تطبيق مقومات الحاكمية المؤسسية على الإفصاح المحاسبي تعزى للتخصص العلمي					
الدالة	f	متوسط المربعات	درجات الحرية	مجموع المربعات	مصدر التباين
٠.٠٠	٥.٠٣	٦٨.٢٩	٣	٢٠٤.٨٦	بين المجموعات
		١٣.٥٨	١٤١	٢٧٠٢.٢٠	داخل المجموعات
			١٤٤	٢٩٠٧.٠٦	المجموع

المصدر: إعداد الباحث

من الجدول رقم (٢٥) يتضح أن قيمة اختبار (f) بلغ (٥.٠٣) بمستوى دلالة (٠.٠٠) وهي أقل من مستوى (٠.٠٥)، لذا نقبل الفرضية البديلة التي تشير إلى وجود اختلافات في إجابات عينة الدراسة حول أثر تطبيق مقومات الحاكمية المؤسسية على الإفصاح المحاسبي تعزى للتخصص العلمي.

تبين أن قيمة اختبار (f) بالنسبة للعمر بلغت (١.٠١٧) كما بين أن قيمة اختبار (f) بالنسبة للمؤهل العلمي بلغت (٠.٠٠) وهي أكبر من مستوى (٠.٠٥)، كما تبين أن قيمة اختبار (f) بالنسبة للخبرة الوظيفية بلغت (٠.٤٩) وهي أكبر من مستوى (٠.٠٥)، كما تبين أن قيمة اختبار (f) بالنسبة للتخصص العلمي بلغت (٥.٠٣) وهي أقل من مستوى (٠.٠٥). لذلك لا يوجد اختلافات في إجابات عينة الدراسة حول أثر تطبيق مقومات الحاكمية المؤسسية على الإفصاح المحاسبي تعزى للعمر والمؤهل العلمي والخبرة الوظيفية، كما تبين أن هناك اختلافات في إجابات عينة الدراسة حول أثر تطبيق مقومات الحاكمية المؤسسية على الإفصاح المحاسبي تعزى للتخصص العلمي.

الفصل الخامس مناقشة النتائج والتوصيات

١-٥ مناقشة النتائج

٢-٥ التوصيات

الفصل الخامس

مناقشة النتائج والتوصيات

يستعرض الباحث فيما يلي مناقشة النتائج والتوصيات حسب تسلسل فرضياتها وكما يلي:

١-٥ مناقشة النتائج

١. تبين من خلال مطالعة النتائج أنه توجد علاقة بين أثر تطبيق مقومات الحاكمية المؤسسة والإفصاح المحاسبي في الشركات الصناعية الكويتية، ويمكن تفسير ذلك من خلال أن التطبيق الفاعل لمقومات الحاكمية المؤسسة من خلال الرقابة والمساعدة له والشفافية والعدالة وغيرها تعمل على تحسين مستوى الإفصاح في الشركات الصناعية الكويتية، فالحاكمة المؤسسية تعني أسلوب ممارسة الإدارة الرشيدة لذلك فإن تفعيل الحاكمية المؤسسية يؤدي إلى إحكام الرقابة على الشركات الصناعية الكويتية كي تقوم بعملية الإفصاح المحاسبي بشكل مناسب.
٢. تبين من خلال مطالعة النتيجة أنه تم قبول الفرضية العدمية والتي تنص على أنه: "لا توجد علاقة بين أثر تطبيق الانضباط والإفصاح المحاسبي في الشركات الصناعية الكويتية"، ويمكن تفسير ذلك من خلال أن الشركات الصناعية الكويتية لا يوجد لديها نظام مكتوب يمكن لها من خلاله تحقيق الانضباط، وهذا يؤدي بالتالي إلى فاعلية الإفصاح المحاسبي في الشركات الصناعية الكويتية.
٣. تبين من خلال مطالعة النتيجة أنه تم رفض الفرضية البديلة وتوجد علاقة بين أثر تطبيق الشفافية والإفصاح المحاسبي في الشركات الصناعية الكويتية، ويمكن تفسير ذلك أن وجود نظام إفصاح قوي يشجع على الشفافية الحقيقة يعد أحد البرامج المحورية للإشراف على الشركات القائمة على أساس السوق، ويعد أمراً رئيسياً بمقدرة المساهمين على ممارسة حقوق ملكياتهم على أسس مدروسة الشركات الصناعية الكويتية.
٤. تم قبول الفرضية البديلة وتوجد علاقة بين أثر تطبيق الاستقلالية والإفصاح المحاسبي في الشركات الصناعية الكويتية، ويمكن تفسير ذلك من خلال أن أحد

٥. أهم نواحي الحاكمية المؤسسية هي الاعتراف بمصلحة أصحاب المصالح ، لذلك فإن من المبادئ المهمة في هذا الإطار احترام أصحاب المصالح التي ينشئها القانون أو تكون نتيجة الاتفاقيات المبرمة بين الشركات الأخرى والشركات الصناعية الكويتية.

٦. تبين من خلال مطالعة النتيجة أنه "توجد علاقة بين أثر المسؤولية والإفصاح المحاسبي في الشركات الصناعية الكويتية، ويمكن تفسير ذلك من خلال أن الشركات الصناعية من خلال مجلس الإدارة تعد مسؤولة بصفة أساسية عن الإشراف على الأداء الإداري والقيام بالمسؤوليات في ممارسة حاكمية موضوعية ومستقلة في الشركات الصناعية الكويتية.

٧. تبين من خلال مطالعة النتيجة أنه توجد علاقة بين أثر المساءلة والإفصاح المحاسبي في الشركات الصناعية الكويتية، ويمكن تفسير ذلك من خلال أن تطبيق المساءلة من خلال الحاكمية المؤسسية يؤدي إلى تحسين مستوى الإفصاح في الشركات وذلك من خلال المحافظة على الحقوق الأساسية للمساهمين في تلك الشركات الصناعية الكويتية..

٨. تبين من خلال مطالعة النتيجة أنه تم رفض الفرضية العدمية: لا يوجد علاقة بين أثر تطبيق العدالة والإفصاح المحاسبي في الشركات الصناعية الكويتية. ويمكن تفسير ذلك من خلال ايجاد المعاملة المتساوية بين كافة المساهمين له علاقة بعملية الإفصاح المحاسبي.

٩. تبين من خلال مطالعة النتائج أنه لا يوجد اختلافات في إجابات عينة الدراسة حول اثر تطبيق مقومات الحاكمية المؤسسية على الإفصاح المحاسبي تعزى للعمر والمؤهل العلمي والخبرة الوظيفية، ويمكن تفسير ذلك من خلال أن أفراد عينة الدراسة على اختلاف أعمارهم ومؤهلاتهم وخبراتهم يجدون أن التطبيق الفاعل للحاكمية المؤسسية يؤدي إلى تحسين مستوى الإفصاح المحاسبي في الشركات الصناعية الكويتية، لأن الحاكمية المؤسسة تعني في أبسط صورها تطبيق مبدأ ممارسة الإدارة الرشيدة ومراقبة جميع العمليات المالية في الشركات والمحافظة على حقوق المساهمين بما يضمن تقديم المعلومات لهم بالشكل المناسب، وبالتالي

١٠. فإن الإفصاح المحاسبي من خلال الحاكمية المؤسسية يعد أمراً لازماً في الشركات الصناعية الكويتية للمحافظة على حقوق المساهمين.
١١. كما تبين أن هناك اختلافات في إجابات عينة الدراسة حول أثر تطبيق مقومات الحاكمية المؤسسية على الإفصاح المحاسبي تعزى للتخصص العلمي، ويمكن تفسير ذلك من خلال أن أفراد عينة الدراسة على اختلاف تخصصاتهم العلمية ينظرون للحاكمة بحسب التخصص العلمي الحاصلين عليه ومن هنا فإن هناك تفاوت في وجهات نظرهم حول تطبيق مقومات الحاكمية المؤسسية وأثرها على الإفصاح المحاسبي في الشركات الصناعية، وذلك يعود لطبيعة الدراسة التي تابعوها في ميادين مختلفة، وأثرت على وجهات نظرهم في بيان العلاقة بين الحاكمية المؤسسية والإفصاح المحاسبي.

٢-٥ التوصيات

في ضوء نتائج الدراسة يوصي الباحث بما يلي:

- ١- ضرورة ربط مفهوم الإفصاح بمفهوم المستوى الإجمالي للمعلومات، والذي يشتمل على عدة أبعاد يجب على الشركات الاهتمام بها لكي تحصل على مستوى إفصاح جيد ينتج عنه تخفيض في تكلفة رأس المال، ومن هذه الأبعاد صدق المعلومات وسهولة الوصول إلى المعلومات بالنسبة لأصحاب المصالح الخارجيين، والمقصود بسهولة الوصول إلى المعلومات هو قيام الشركات باستخدام أدوات للاتصال مع المستثمرين متنوعة وتتصف بالثراء.
- ٢- ضرورة الاهتمام بالإفصاح والشفافية كأحد مبادئ حوكمة الشركات، حيث بينت بعض الدراسات وجود علاقة عكسية هامة بين مدى تطبيق المنظمات للمبادئ المتعلقة بالإفصاح والحوكمة.
- ٣- التأكيد على أهمية تطبيق قواعد الحوكمة وبشكل متناسق مع أحكام القانون والالتزام به، مع ضرورة قيام مجلس إدارة الشركة بتطبيق أعلى معايير الأداء المهنية على جميع نشاطات الشركة، وذلك لكونه يؤثر في الإفصاح المحاسبي.
- ٤- ضرورة احترام أصحاب المصالح التي ينشئها القانون أو تكون نتيجة الاتفاقيات المبرمة في الشركات الصناعية الكويتية.
- ٥- العمل على زيادة تطبيق المساءلة من خلال الحاكمية المؤسسية بما يؤدي إلى تحسين مستوى الإفصاح في الشركات وذلك من خلال المحافظة على الحقوق الأساسية للمساهمين في تلك الشركات الصناعية الكويتية.
- ٦- أن تبادر جهات الرقابة والإشراف على الشركات الصناعية المساهمة العامة الكويتية بإصدار دليل يوضح المبادئ الأساسية لنظام الحوكمة وإرشادات لتطبيقه في الواقع العملي، وتشجيع الشركات على الالتزام بالمبادئ الأساسية لنظام الحاكمية.
- ٧- عمل دراسات مستقبلية على قطاعات مختلفة كالبنوك التجارية مما يؤدي لإثراء الدراسة.
- ٨- العمل على إيجاد معايير موحدة يمكن من خلالها قياس العلاقة بين الإفصاح المحاسبي والحوكمة المؤسسية.
- ٩- عمل دراسات أخرى تتناول الربط بين الحاكمية المؤسسية والمسؤولية الاجتماعية في الشركات المساهمة أو البنوك التجارية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية:

- أبو العطاء، نزمين (٢٠٠٣)، حوكمة الشركات سبيل التقدم.. مع إلقاء الضوء على التجربة المصرية، القاهرة-مصر: مركز المشروعات الدولية الخاصة.
- أبو المكارم، وصفي (٢٠٠٢)، دراسات متقدمة في مجال المحاسبة المالية، الإسكندرية، جمهورية مصر العربية: دار الجامعة الجديدة.
- أبو دياب، نبيل (٢٠٠٧)، آفاق تطور لائحة حوكمة في فلسطين، ورقة عمل مقدمة إلى الملتقى السنوي الأول لسوق راس المال الفلسطيني، رام الله، فلسطين.
- أبو زر، عفاف (٢٠٠٦)، إستراتيجية مقترحة لتحسين فاعلية حاكمية الشركات في القطاع المصرفي الأردني. أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، عمان، الأردن.
- أحمد، عاطف محمد (٢٠٠٣)، دراسة اختباريه لأثار حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية وفعالية عملية تدقيق الحسابات في الأردن. مجلة الدراسات المالية والتجارية، جامعة القاهرة، السنة الثالثة عشر، (١)، ٢٧٦، ٥٣٤.
- بالحاج، سمير (٢٠٠٦)، العوامل المؤثرة على الإفصاح الاختياري، دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية. أطروحة دكتوراه غير منشورة، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان – الأردن.
- بدر، أحمد (٢٠٠٥)، أصول البحث العلمي ومناهجه، (ط٥)، القاهرة: دار المعارف.
- الجازي، عمر مشهور حديثة (٢٠٠٦)، حوكمة الشركات في الأردن، المركز الأردني لتسوية النزاعات، متاح على الرابط <http://www.jcdr.com/articles.shtm>
- الجعدي، عمر عيد (٢٠٠٧)، مستوى الحاكمية المؤسسية وأثرها في أداء الشركات: دراسة تطبيقية لنموذج (Credit Lyonnais Securities Asia) على الشركات المدرجة في

بورصة عمان. أطروحة دكتوراه غير منشورة، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان، الأردن.

جمعة، أحمد حلمي (٢٠٠٤)، التحكم المؤسسي وأبعاد التطور في إطار ممارسة مهنة التدقيق الداخلي. *المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة*، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة، (٢)، بحث مقبول للنشر.

حبوش، محمد جميل (٢٠٠٧)، مدى التزام الشركات المساهمة العامة الفلسطينية بقواعد حوكمة الشركات: دراسة تحليلية لآراء المراجعين الداخليين، المراجعين الخارجيين ومدراء الشركات المساهمة العامة. رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

حسانين، أحمد سعيد قطب (٢٠٠٩)، التكامل بين الآليات المحاسبية وغير المحاسبية لنظم الحوكمة وأثره على الأداء وخفض فجوة التوقعات عن القيمة للمنشأة: دراسة ميدانية على السوق الأسهم السعودي. *مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية*، جامعة الإسكندرية، ٤٦ (١)، ١-٦٤.

الحسن، ميلينا (٢٠٠٩)، الإفصاح الاختياري لدى الشركات الأردنية المدرجة في بورصة عمان، دراسة ميدانية. رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، اربد - الأردن .

حماد، طارق (٢٠٠٢)، التقارير المالية، أسس الإعداد والعرض والتحليل وفقاً لأحدث الإصدارات والتعديلات في معايير المحاسبة الدولية والأمريكية والبريطانية والعربية والمصرية، الدار الجامعية، جمهورية مصر العربية.

الحميد، عبدالرحمن (٢٠٠٦)، حوكمة الشركات. *مجلة السوق المالية السعودي التداول*، (١٨)، ٣١-٣٢.

الحيضان، أسامة فهد (٢٠٠٥)، نظام إدارة ومراقبة المنشآت (الحوكمة) حالة هيئة المحاسبة والمراجعة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي، بحث مقدم إلى المؤتمر الخامس لحوكمة الشركات وأبعادها المحاسبية والإدارية والاقتصادية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، الإسكندرية-مصر.

الخضيرى، محسن احمد (٢٠٠٥)، حوكمة الشركات، القاهرة: مجموعة النيل العربية.

الخطيب، خالد (٢٠٠٩)، تأثير مبادئ الحوكمة على الشركات العائلية، بحث مقدم إلى المؤتمر

العالمي الثالث لكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة العلوم التطبيقية، عمان-الأردن، الفترة من ٢٧-٢٩ نيسان.

خليل، محمد أحمد (٢٠٠٧)، دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وانعكاساتها على سوق الأوراق المالية: دراسة نظرية تطبيقية، بحث مقدم إلى الندوة العلمية الأولى لقسم المحاسبة، كلية إدارة الأعمال، جامعة الملك خالد، أبها-السعودية، الفترة من ١٣-١٤ نوفمبر.

خليل، محمد عبداللطيف (٢٠٠٥)، دور المحاسب الإداري في إطار حوكمة الشركات. مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة بنها، (٢)، ٤٥-٢٠.

درويش، عبد الناصر (٢٠٠٣)، دور الإفصاح المحاسبي في التطبيق الفعال لحوكمة الشركات: دراسة تحليلية ميدانية. مجلة الدراسات المالية والتجارية، ١٠ (٣)، ٤٢٩-٤٤١.

درويش، عدنان بن حيدر (٢٠٠٧)، حوكمة الشركات ودور مجلس الإدارة، اتحاد المصارف العربية.

دهمش، نعيم حسني وأبو زر، عفاف (٢٠٠٣)، حاكمية الشركات وعلاقتها بالتدقيق ومهنة المحاسبة والتدقيق، المؤتمر العلمي المهني الخامس لجمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين، عمان.

دوادي، الطيب (٢٠٠٨)، الحوكمة وتحسين أداء المؤسسات، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الدولي السادس، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزرقاء الخاصة، عمان-الأردن، الفترة من ٦-٧ أيار.

السعدني، مصطفى حسن بسيوني (٢٠٠٧)، مدى ارتباط الشفافية والإفصاح بالتقارير المالية وحوكمة الشركات، المؤتمر الدولي (مهنة المحاسبة والمراجعة والتحديات المعاصرة)، جمعية المحاسبين و مدققي الحسابات بدولة الإمارات العربية المتحدة، ديسمبر.

الرزين، عبد الرحمن (٢٠٠٧)، مدى تفاعل ذو الاهتمام والاختصاص مع الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين في عملية صياغة معايير المحاسبة المالية، دراسة ميدانية، مركز البحوث، جامعة القصيم، القصيم، السعودية، ١-٢٣.

السمهوري، أشرف (٢٠٠٧)، أثر مرتكزات حاكمية الشركات والإجراءات التحليلية في اكتشاف

التلاعب في القوائم المالية. رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

السيد، صفا محمود (٢٠٠٣)، الآثار الاقتصادية لمعايير المحاسبة المصرية – من منظور دراسة السوق. مجلة البحوث التجارية المعاصرة، كلية التجارة بسوهاج – جامعة جنوب الوادي، ١٧(١)، ١٦٣-٢١١.

الشحادات، محمد (٢٠٠٨)، أثر تبني الشركات المساهمة العامة الأردنية لمبادئ الحوكمة علي قرارات المستثمر المؤسسي في بورصة عمان. رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، عمان- الأردن.

العازمي، جمال (٢٠١٢)، دور حوكمة الشركات في رفع القدرة التنافسية للشركات الكويتية. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.

عبد الملك، أحمد رجب (٢٠٠٨)، دور حوكمة الشركات في تحديد السعر العادل للأسهم في سوق الأوراق المالية – دراسة تحليلية. مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية، ٤٥(١)، ٣٤-١.

عبد الوهاب، نصر علي وشحاتة، السيد شحاتة (٢٠٠٧)، مراجعة الحسابات وحوكمة الشركات في بيئة الأعمال العربية والدولية المعاصرة، القاهرة، جمهورية مصر العربية: الدار الجامعية.

العبدلي، محمد (٢٠١٢)، أثر تطبيق الحاكمية المؤسسية في جودة التدقيق الداخلي في الشركات الصناعية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.

العشماوي، محمد عبد الفتاح (٢٠٠٥)، إطار محاسبي مقترح لدور حوكمة الشركات في تنشيط سوق الأوراق المالية: مدخل تحليلي لتفعيل اقتصاد المعرفة، المؤتمر العلمي الدولي السنوي الخامس لجامعة الزيتونة الأردنية، عمان-الأردن.

عمار، بن عيش (٢٠١٠)، تطبيق قواعد الحوكمة وأثره على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية، دراسة حالة شركات المساهمة الجزائرية، حالة ولاية بسكر. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر.

العمرى، خالد (٢٠٠٨)، تحمل طلبة جامعة اليرموك للمسؤولية الاجتماعية في ضوء بعض المتغيرات. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، إربد، الأردن.

الغالبى، طاهر محسن والعامري، صالح مهدي (٢٠٠٥)، المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال، عمان-الأردن: دار وائل للنشر.

فخرا، محمود عبد الملك (٢٠٠٣)، أثر حوكمت الشركات المساهمة المدرجة في أسواق الأوراق المالية على درجة الإفصاح عن البيانات المالية والإدارية-دراسة تحليلية، مجلة الدراسات المالية والتجارية، جامعة القاهرة، السنة الثالثة عشر، (١)، ٢٥٠-١١.

مارق، سعد محمد (٢٠٠٩)، قياس مستوى الإفصاح الاختياري في التقارير المالية المنشورة للشركات المساهمة السعودية. مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد والإدارة، ٢٣(١)، ١٣١-١٧٤.

مرعى، دانا (٢٠٠٧)، درجة الإفصاح وعلاقتها بتكلفة حقوق الملكية في الشركات الصناعية والخدمات المتداولة في سوق عمان المالي. رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

مركز المشروعات الدولية الخاصة (٢٠٠٣)، حوكمة الشركات في روسيا، من الذي سيدفع وكم سيدفع، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية.

مركز المشروعات الدولية الخاصة (٢٠٠٥)، دليل تأسيس حوكمة الشركات في الأسواق الصاعدة، القاهرة-مصر.

مركز المشروعات الدولية الخاصة (٢٠٠٢)، دليل تأسيس حوكمة الشركات في الاقتصاديات النامية والصاعدة والمتحولة.

مطر، محمد (٢٠٠٣)، دور الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في تعزيز وتفعيل التحكم المؤسسي، المؤتمر العلمي المهني الخامس لجمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين، عمان-الأردن، الفترة من ٢٤-٢٥ أيلول.

مطر، محمد ونور، عبدالناصر (٢٠٠٧)، مدى التزام الشركات المساهمة العامة الأردنية بمبادئ الحوكمة المؤسسية: دراسة تحليلية مقارنة بين القطاعين المصرفي والصناعي. المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، ٣(١)، ٤٦-٧١.

المطيري، عبيد بن سعد (٢٠٠٣)، تطبيق الإجراءات الحاكمة للشركات في المملكة العربية السعودية. *المجلة العربية للعلوم الإدارية*، ١٠ (٣)، ٢٨١-٣٠٥.

معمر، عبد الله (٢٠٠٣)، الإفصاح والشفافية وعدالة الفرص، القاهرة، مصر: دار الكتاب الجامعي.

مقلد، محمد حسن (٢٠٠٨)، نحو مؤشر للإفصاح المحاسبي البيئي الاختياري، دراسة تطبيقية على الشركات المصرية المقيدة ببورصة الأوراق المالية. رسالة ماجستير، جامعة طنطا، جمهورية مصر العربية.

المليجي، هشام حسن عواد (٢٠٠٦)، إطار مقترح لمحددات صنع قرار بناء المعايير المحاسبية وآثارها على نموذج الإفصاح المحاسبي المطبق في مصر. *مجلة الدراسات والبحوث التجارية*، جامعة الزقازيق، فرع بنها، (٢)، ١-٢١.

ناصر، محمد حسين إسماعيل (٢٠٠٨)، حدود التوسع في الإفصاح في ضوء توافق أهداف أصحاب المصالح في المعلومات المحاسبية، جامعة المنصورة، كلية التجارة. *المجلة المصرية للدراسات التجارية*، ١٥ (٥)، ٢٣٧-٢٧٥.

الهنيني، إيمان (٢٠٠٧)، تطوير نظام للحاكمة المؤسسية في الشركات المساهمة العامة الأردنية لتعزيز استقلالية مدقق الحسابات القانوني. أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، عمان، الأردن.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

Abbot, Park Y. & Parker, S. (٢٠٠٠), The Effects of Audits Committee Activity and Independence on Corporate Fraud. *Managerial Finance Journal*, ٢٦(١١), ٥٥-٦٧.

AICPA: International Practices Task Force Addendum Tomay ٢٣, ٢٠٠٢, Available on www.AICPA.org ٢٣/١١/٢٠١٤.

Al-Akra, Mahmoud and Ali, Muhammad (٢٠١٠), The Value Relevance of Corporate Voluntary Disclosure in the Middle East – The case of Jordan, *Forums Being*

Presented at the ٢٠١٠ AFAANZ Conference, www.affanz.org/openconf/٢٠١٠.

Alamgir, M. (٢٠٠٧), Corporate Governance: a Risk Perspective, paper presented to:
Corporate Governance and Reform: Paving the Way to Financial Stability and Development, a conference organized by the Egyptian Banking Institute, Cairo, May pp: ٧-٨.

Ana Gisbert, Begona Navallas (٢٠١٢). **The Association Between Voluntary Disclosure And Corporate Governance In The Presence Of Severe Agency Conflicts**, University Of Economics, Spain.

Benjamin E. Hermalin (٢٠١٢). **Information Disclosure And Corporate Governance**, The Journal Of Finance.

Black, Bernard, Jang, Hasung and Kim, Woochan (٢٠٠٣) "Does Corporate Governance Affect Firm Value?", Available at: <http://ssrn.com/abstract=٣١١٢٧٥>

Botosan, C (١٩٩٥), Disclosure Level and the Cost of equity Capital. **The Accounting Review**, Jul, ٢٧,٣, ABI/ Inform Global, ٣٢٣.

Corporate Governance Principles (October ٣٠, ١٩٩٧), **A Japanese View (Interim Report)**, Corporate Governance Committee, Corporate Governance Forum Of Japan.

Corporate Governance Principles (Revised) (October ٢٦, ٢٠٠١), Japan Corporate Governance Committee, Japan Corporate Governance Forum.

Foster, George (١٩٨٦), **Financial Statement Analysis**, (٣nd ed.). New Jersey: Prentice Hall.

Freeland, C. (٢٠٠٧), Basel Committee Guidance on Corporate Governance for Banks, **paper presented to: Corporate Governance and Reform: Paving the Way to Financial Stability and Development**, A conference organized by the Egyptian Banking Institute, Cairo, May ٧-٨.

- Greenstein, Marilyn and Sami, Heibatollah (١٩٩٤), The Impact of SEC's Segment Disclosure Requirement on Bid-Ask Spreads. **The Accounting Review**, ٦٩(١), ١٧٩-١٩٩.
- Hassan et al. (٢٠٠٩), Use of algae and aquatic macrophytes as feed of small scale aquaculture-a review. **FAO Fisheries and Aquaculture Technical paper**, No ٥٣١. Rome, FAO, p. ١٢٣.
- IAASB, ISA: No. ٥٧٠, (٢٠٠٣), **Going Concern, International Auditing and Assurance Standards Board**, USA, New York, Para, ١٧.
- IASB, IIA (٢٠٠٣), Standard for the Professional Practice of Internal Auditing (Exposure Draft), **Letter of the Chairman**, The Institute of Internal Auditors. Available at: <http://www.theiia.org.com>.
- IIA (April ٣٠, ٢٠٠٢), Internal Audit independence and corporate Governance. **A Research Study**, ١-٢٠.
- Jouini Fathi. (٢٠١٣). **Corporate Governance And The Level Of Financial Disclosure By Tunisian Firm**, University Of Sousse, Tunisia.
- Kothari, S.P. (March ٢٠٠١), Capital Markets Research in Accounting. **Journal of Accounting and Economics**, ٣١, ١٠٥-٢٣١.
- Leuz, C., Lambert, R. and Verrechia, E. (٢٠٠٧), Accounting Information, Disclosure, and the Cost Of Capital. **Journal of Accounting**, ٤٥(٢), ٣٨٥-٤٢٠.
- Mathiesen, Henrick, (٢٠٠٢), **Managerial Ownership and Financial Performance, Copenhagen Business School**. Unpublished Research, PhD. Thesis, Department of International Economics and management, Denmark, available at: <http://www.encycogov.com>.
- Monks, Robert A. G. & Minow, Nell (٢٠٠١), **Corporate Governance**, (٢nd ed.). Blackwell Publisher, Inc.
- Moureen, M. H. (٢٠٠٤), Corporate Governance: Reforms on Developing Countries. **Journal of Business Ethics**, ١٣(١١), ٣٥.
- Myburgh, J.E. (٢٠٠١), The Informativeness of Voluntary Disclosure In the Annual

- Reports of Listed Industrial Companies in South Africa. **Meditari Accountancy Research** , ٩, ١٩٩-٢١٦.
- OECD (١٩٩٩), OECD's Definition Consistent with the one presented by Cadbury, P. ١٥.
- Pankaj M. Madhani (٢٠١٤). **Corporate Governance And Disclosure Public Sector Vs Private Sector**, Journal Of Indian Management.
- Poh-Ling, Ho And Grantley, Taylor (٢٠١٤). **Corporate Governance And Different Types Of Voluntary Disclosure, Evidence From Malaysian Listed Firms**, Curtin University, Sarawak, Malaysia.
- Rikanovic, Maladen (٢٠٠٥), Corporate Disclosure Strategy And The Cost Of Capital, An Empirical Study Of Large Listed German Corporations. Unpublished Dissertation, Phd In Accounting, University Of St. Gallen, Germany.
- Roshayani, Arshad, Wan Ainul Asyiqi Wan Mohd Razali (٢٠١٤). **Disclosure Of Corporate Governance Structure And The Likelihood Of Fraudulent Financial Reporting**, University Of Technology, Malaysia.
- Sekaran, Uma (٢٠٠٠). **Research Method for Business**, (٣rd ed.). USA: John Wiley.
- Sengupta, Partha (١٩٩٨), Corporate Disclosure Quality and the Cost of Capital, Available at: <http://ssrn.com/abstract=١٣٠٥٨٨>
- Subramanyam, M. And Hilmachalam Dasarju (٢٠١٤). **Corporate Governance And Disclosure Practices In Listed Information Technology (IT) Companies In India**, Open Journal Of Accounting, ٣, ٨٩, ١٠٦.
- Tian, Yu and Chen, Jingliang (٢٠٠٩), Concept of Voluntary Information Disclosure and Review of Relevant Studies. **International Journal of Economics and Finance**, ١(٢), ٥٥-٥٩.
- Verrecchia, Robert E. (April ٢٠٠١), Essays on Disclosure. **Journal of Accounting & Economics**, ٣٢, ٩٧-١٨٠.
- William, Son O. (٢٠٠٠), **The Mechanism of Corporate Governance**, Oxford University Press.
- Yaseen Al-Janadi. (٢٠١٣). **Corporate Governance Mechanisms And Voluntary Disclosure In Saudi Arabia**, Qassim University. Saudi Arabia.

قائمة الملاحق

ملحق (١)

الاستبانة في صورتها النهائية

عزيزي / عزيزتي المحترم (ة)

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد:

يقوم الباحث بإجراء دراسة بعنوان " أثر تطبيق مقومات الحاكمية المؤسسية على الإفصاح المحاسبي في الشركات الصناعية الكويتية" لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة، ولتحقيق هدف الدراسة قام الباحث ببناء هذه الاستبانة. أرجو الإجابة على فقرات الاستبانة بحسب ما ترونه مناسباً علماً بأن البيانات التي سيتم الحصول عليها ستعامل بسرية ولإغراض البحث العلمي، علماً بأن الاستجابة على الفقرات ستكون بدرجة (عالية جداً، عالية، متوسطة، منخفضة، منخفضة جداً).

شاكراً تعاونكم وجهودكم المبذولة جزاكم الله خيراً

الباحث

مرزوق الراجحي

القسم الأول: المعلومات العامة

يرجى وضع إشارة (x) في مربع الإجابة التي تراها مناسبة:
الجزء الأول: المعلومات الديموغرافية:

الرجاء التكرم بوضع إشارة (x) بجانب الإجابة المناسبة:

١- العمر:

<input type="checkbox"/>	من ٢٥-٣٠ سنة	<input type="checkbox"/>	٣١ - ٣٦ سنة
<input type="checkbox"/>	٣٧ - ٤١ سنة	<input type="checkbox"/>	٤٢ سنة فأكثر

٢- المؤهل العلمي:

<input type="checkbox"/>	بكالوريوس	<input type="checkbox"/>	دبلوم عالي
<input type="checkbox"/>	ماجستير	<input type="checkbox"/>	دكتوراه
<input type="checkbox"/>	أخرى، أذكرها.....		

٣- الخبرة الوظيفية:

<input type="checkbox"/>	٥ سنوات فأقل	<input type="checkbox"/>	٦-١٠ سنوات
<input type="checkbox"/>	١١-١٥ سنة	<input type="checkbox"/>	١٦ سنة فأكثر

٤- التخصص العلمي:

<input type="checkbox"/>	محاسبة	<input type="checkbox"/>	إدارة أعمال
<input type="checkbox"/>	علوم مالية ومصرفية	<input type="checkbox"/>	اقتصاد
<input type="checkbox"/>	أخرى، أذكرها.....		

الجزء الثاني: فقرات الاستبانة

يرجى وضع إشارة (√) أمام كل عبارة لبيان مدى انطباقها عليه وفق درجات المقياس إلى يسار الصفحة:

مقومات الحاكمية

الرقم	الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
الإنضباط						
١.	تطبق الشركات الصناعية الكويتية النظم والسياسات والتشريعات بعناية.					
٢.	تحافظ الشركات الصناعية الكويتية على حقوق الموظفين.					
٣.	تطبق الشركات الصناعية الكويتية الأنظمة والتعليمات بشكل فاعل للتقليل من الأزمات.					
٤.	تكفل الشركات الصناعية الكويتية اتخاذ القرارات بما يحقق مصالح جميع الأطراف.					
٥.	يتم قبول الموظفين في الشركات الصناعية الكويتية ضمن إجراءات عادلة.					
الشفافية						
٦.	تفصح الشركات الصناعية الكويتية عن البيانات المالية بأسلوب يتفق مع معايير المحاسبة في الشركات.					
٧.	تقوم الشركات الصناعية بالإفصاح عن المعلومات عند طلبها من كافة الأطراف.					
٨.	مسؤوليات مجالس الحاكمية (المديرون والأقسام والموظفين) واضحة.					
٩.	تحل المشكلات في الشركات الصناعية الكويتية بشفافية.					
الاستقلالية						
١٠.	تستخدم الشركات الصناعية الكويتية أموال المساهمين استخداماً ملائماً.					
١١.	تعمل الشركات الصناعية الكويتية على الارتقاء بسمعتها.					
١٢.	تعمل الشركات الصناعية الكويتية على حسن استثمار الموارد المتاحة.					
١٣.	تحقق الشركات الصناعية الكويتية جميع الأنشطة بأقل تكلفة ممكنة مع تقديم خدمات تحقق المعايير المطلوبة.					
١٤.	توفر الشركات الصناعية الكويتية نظاماً مالياً متطوراً.					

١٥	تتمتع الأقسام في الشركات الصناعية باستقلال تام يمكنها من متابعة عملياتها في الشركة.				
المساءلة					
١٦	تهتم الشركات الصناعية الكويتية بمجال ضمان الجودة الشاملة ومعايير الاعتماد.				
١٧	يشارك ممثلون عن المعنويين في الشركات الصناعية الكويتية في وضع قواعد المساءلة.				
١٨	تكون مجالس الحاكمية على معرفة تامة بوضع الجودة للمنتجات التي تقدمها الشركات الصناعية الكويتية.				
١٩	توظف الشركات الصناعية الكويتية الميزانية بفاعلية وفقاً لخطة التحسين والتطوير فيها.				
٢٠	تعد الشركات الصناعية الكويتية قواعد صرف الميزانية بما يحقق رؤيتها ورسالتها وأهدافها.				
٢١	تطبق الشركات الصناعية الكويتية قوانين الحكومة المتعلقة بقانون المساءلة.				
٢٢	تحقق الشركات الصناعية الكويتية الكفاءة والفاعلية على المستوى التنظيمي				
المسؤولية					
٢٣	توضع قواعد العمل في الشركة من خلال مشاركة العاملين				
٢٤	يشارك الموظفون في الشركات الصناعية الكويتية في رسم السياسات في مختلف المجالات.				
٢٥	تدير إدارة الشركات الصناعية الكويتية جميع الفعاليات فيها بشكل فاعل.				
٢٦	يوجد نموذج مناسب لتطبيق جميع سياسات الشركات الصناعية الكويتية بفاعلية.				
٢٧	يشارك العاملين في الشركات الصناعية الكويتية في إبداء رأيهم فيما يؤدي إلى تطوير العمل.				
٢٨	تقوم الإدارة في الشركات الصناعية الكويتية بتفويض السلطة للعاملين.				
العدالة					
٢٩	توضع خطط التطوير في الشركات الصناعية الكويتية بمشاركة جميع الأطراف ذات العلاقة.				
٣٠	تصرف الشركات الصناعية الكويتية الميزانية بفاعلية وفقاً لخطط التحسين والتطوير فيها.				
٣١	تسعى الشركات الصناعية الكويتية باستمرار إلى رفع معنويات جميع العاملين بطرق مختلفة.				
٣٢	تستقطب الشركات الصناعية الكويتية أصحاب الكفاءات المميزة.				
٣٣	يشارك أعضاء في الشركات الصناعية الكويتية في وضع إستراتيجية الشركة.				
٣٤	تتميز الشركات الصناعية الكويتية بقدرتها على تطبيق العدالة بين العاملين.				

					٣٥ . تتبّع الشركات الصناعية الكويتية أسلوب الحوار في الوصول إلى القرارات من خلال اللجان المعنية ومجالس الحاكمية.
					٣٦ . تطبق إدارة الشركات الصناعية الكويتية العدالة في التعامل مع مختلف الأقسام.
					٣٧ . تسعى الشركات الصناعية الكويتية إلى رفع معنويات العاملين فيها باستمرار.
					٣٨ . تتصف الإجراءات التي تطبقها الشركات الصناعية على العاملين بالعدالة.
					٣٩ . تحقق الشركات الصناعية الكويتية التوازن بين مصالح جميع الفئات ذات العلاقة.
					٤٠ . تطبق الشركات الصناعية الكويتية الأسلوب الديمقراطي بشكل يكفل العدالة للجميع.
					٤١ . تطبق الأنظمة والقوانين على جميع العاملين في الشركات الصناعية الكويتية دون تمييز.

الإفصاح

رقم	الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
٤٢ .	يتم الإفصاح عن جميع بنود عناصر قائمة المركز المالي بالقدر الكافي وبدون استثناء					
٤٣ .	يتم الإفصاح عن ملكية الأسهم لجميع المساهمين بجميع فئات الأسهم					
٤٤ .	يتم الإفصاح عن حقوق المساهمين بشكل كامل بما يضمن اطمئنانهم على سلامة أموالهم					
٤٥ .	يتم الإفصاح عن قيمة مكافأة مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين وكيفية اختيارهم					
٤٦ .	يتم الإفصاح للمساهمين عن وجود أية ممارسات أو سلوك غير أخلاقي يؤثر على عمل الشركة					
٤٧ .	تتوفر قنوات لنشر المعلومات الكافية وفي التوقيت المناسب					
٤٨ .	يتم الإفصاح عن عناصر المخاطر الجوهرية المتوقعة					
٤٩ .	يتم الإفصاح عن الضمانات طوعياً بالإضافة إلى الإفصاحات الإلزامية					
٥٠ .	يتم الإفصاح عن المعلومات غير الكمية من خلال القوائم المالية الرئيسية ومن خلال قوائم مالية ملحقة أو الملاحظات الهامشية بالإضافة إلى تقرير الإدارة.					
٥١ .	تفصح الشركة عن المعلومات بطريقة تضمن وصولها بنفس القدر إلى كافة المستفيدين دون تحيز إلى جهة معينة					

قائمة باسماء المحكمين

الاسم	الجامعة
الاستاذ الدكتور غالب نمره نصره	جامعة الكويت
الاستاذ الدكتور محمد العظمة	جامعة الكويت
الدكتور مشاري بن ديحان الهاجري	جامعة الكويت
الدكتور علي الهويدي	جامعة الكويت
الاستاذ الدكتور ابراهيم فتوح	جامعة الزيتونة
الدكتور محمد المشاقبة	جامعة آل البيت
الدكتور ياسين الطاهات	جامعة آل البيت

